ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا القرآن

عقد لآلي



خيالي



تالیف
شیخ الحدیث حضرت مولانا
مفتي محمد زاهد عزيز خيل

المكتبة الحبيبية
ارگ بازار کندهار

Maktaba Tul Ishaat



تمام فنون کے کتب ہمارے ویب سائٹ اور پلے سٹور سے فری ڈاون لوڈ کریں۔ ہم روزانہ کی بنیاد پر اس میں مزید نئے کتب شامل کر رہے ہیں نئے شامل شدہ کتب لیے روزانہ ہمارے پلے سٹور اور ویب سائٹ کو باقاعدگی سے چیک کیا کریں۔

اپنی کتاب کو ہمارے ویب سائٹ پر شائع کرنے کے لیے رابطہ کریں

تفاسیر	خطبات	منطق
احادیث	سیرت	معانی
فقہ	تاریخ	تصوف
سوانح حیات	صرف	تقابل ادیان
درس نظامی	نحو	تجوید
لغت	فلسفہ	نعت
فتاوی	حکمت	تراجم
اصلاحی	بلاغت	تبلیغ ودعوت
آڈیو دروس	مناظرے	تمام فنون

maktaba.tul.ishaatofficial@gmail.com

عقد اللالی

لحل

مخفیات الخیالی

تالیف

محمد زاھد عزیز خیل
صاحب

ناشر:،

مکتبہ زاھدیہ محلہ جنگی

موبائل: 03055354544

بسم الله الرحمن الرحیم

قوله اما بعد الحمد الخ لفظ اما بفتح الهمزة وفتح المیم مع وجود التشدید فی المیم وفی هذا اللفظ اربعة مذاهب-
المذهب الاول هو مذهب الجمهور فهم یقولون ان اما کان فی الاصل ما ما بالهمزة بین المیمین وبعد ذلک قدمت الهمزة علی المیم الاول لانها تقتضی الصدارة فی بعض المواضع وهو موضع الاستفهام وبعد ذلک نقلت حرکت المیم الاول الی هذه الهمزة فاجتمع المیمان فادغم الاول فی الثانی فصار اما بتشدید المیم لاجل وجود الادغام -
المذهب الثانی هو مذهب ابو البقاء وهو یقول ان کلمة اما کلمة برأسها غیر مؤخوذة من کلمة اخری مثل ان واذا
-المذهب الثالث هو مذهب السبویه وهو یقول انّ اما کان فی الاصل ان ما بکسر الهمزة وبعد ذلک ابدلت النون بالمیم وابدلت کسرة الهمزة بالفتحة وبعد ذلک ادغم المیم فی المیم فصار اماً-
المذهب الرابع هو مذهب الخلیل وهو یقول ان اما کان فی الاصل مهما بالهاء بین المیمین وبعد ذلک ابدلت الهاء بالهمزة وبعد ذلک قدمت الهمزة لانها تقتضی الصدارة فی بعض المواضع وتلک موضع همزة الاستفهام ونقلت حرکت المیم الاول الی هذه الهمزة وادغم المیم فی المیم وکانت هذه العبارة فی الاصل

هكذامهما يكن من شيء بعدالحمدلمستاهله الى اخره ثمّ ان هذه العبارة شرط وجواب هذه العبارة وجزانهاقوله فدونک ايهاالساری الى اخره ويكن فعل تام بمعنیٰ يوجدفمهمااسم شرط ويكن فعل شرط ثمّ ان فائدة التعليق بهذه الشرط هولان يصير هذالجواب متحققابطريق اليقين وذلک لان وجودهذه الشرط من الامور اليقينه ولاشک ان المعلق بالامر اليقيني يكون يقيناً ثمّ ان المحذوف علیٰ المذاهب الثلاثة الاول اسم الشرط وهومهماوفعل الشرط وهويكن واقيمَ كلمة اما مقام اسم الشرط وفعل الشرط وعلى المذهب الرابع اسم الشرط مذكوروهواما لانهكان فی الاصل مهماوفعل الشرط محذوف:

قوله لمستاهله :

(فان قيل) ان ذكرمستاهل لايصحّ لان العلامَة الجوهری قدانكر عن هذه اللغةوجعله خطا اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتی ان صاحب القاموس قال ان مستاهل بمعنیٰ مستوجب وانه لغة جيدة واذاكان كذلک صحّ استعماله فلايكون انكارالجوهری مستقيمابل هوباطل اشدّالبطلان فان قيل اطلاق لفظ مستاهل على الواجب تعالیٰ لايصحّ وذلک لان اسماء الله تعالیٰ توقيفية فيطلق على الله تعالى الاسم الذی اذن الشارع بذلک الاسم ولاشک ان الاذ ن من الشارع على هذ الاسم غيرموجوذكر العلامَة عبدالحكيم السيالكوتي اجوبة ثلاثة عن هذالاعتراض

الجواب الاول هو ان اسماء الله تعالى علیٰ نوعين النوع الاول الاسم الذاتی والنوع الثانی الاسم الصفتی فالاول هومايكون موضوعالذات الواجب تعالیٰ والثانی هومايكون موضوعالوصف عام ويكون ذلک الوصف العام منحصرافی الوجب تعالى فالتوقيف من الشارع شرط فی النوع الاول دون النوع الثانی ومثال الثانی موجودفی قوله تعالیٰ والسماء ومابناهافان المرادمن مابناهاهو المتصف بهذالوصف وهوبناءالسماء ويكون هذالوصف مختصابالواجب تعالی ومنحصرافيه تعالى -الجواب الثانی هوان مستاهل مرادف اهل لان معنیٰ كلّ واحدلائقَ الان فی مستاهل زيادة مبالغة ولاشک ان السمع من الشارع موجودفی لفظ اهل فانه جاء فی الحديث فی حقّ واجب تعالى اهل النعمة والفضل فاعتبر المحشی ورود احدالمرادفين موردالآخرفاذاوردالاذن باحدهمايكون ذلک اذنابالآخر والجواب الثالث هوان الله تعالى اذاوصف بصفة يجوزاطلاق اللفظ الدال على هذه الصفة على الوجب تعالى ولاشک ان الله تعالى موصوف فی الشرع بوصف اللياقة ولفظ مستاهل دال على هذه الصفة فيجوز اطلاق هذاللفظ على الواجب تعالى :

قوله سبله

الى لفظ سبل جمع سبيل و المرادمن سبله عليه السلام سننه واٰدابه و اخلاقه فالاٰل والاصحاب كانوا يوضحون هذه الاموربباقى امته: **قوله فدونک ایهاالساری الخ :**

اعلم ان المرادفى هذه العبارة الاستعارة وبين العلامة عبدالحكيم السيالكوتى تلک الاستعارة بطريقين الطريق الاول هوان الموجودفى هذه العبارة استعارتان مصرحتان الاستعارة الاولى موجودة فى لفظ السارى حيث شبه طالب مسائل شرح العقائد بدون هذه الحاشيه للعلامة الخيالى بالشخص السرى فى ظلمة الليل بدون وجود المصباح مع ذلک السارى ووجه الشبه التحير وعدم الاهتداء الى المقاصد ثمّ ذكر المشبه به وهوالسارى وترک المشبه وهوطالب المذكورواريدبه المشبه فهذه استعارة مصرحة اولىٰ والاستعارة الثانيه موجود فى لفظ النبراس حيث شبه هذه الحاشيه للعلامة الخيالى بالمصباح ووجه الشبه حصول الاهتداء الى المقاصدبكل ولحدمن المصباح وهذه الحاشية ثمّ ذكر المشبه به وترک المشبه واريدمنه المشبه وهوهذه الحاشيه فهذه هى الاستعارة المصرحة الثانيه والطريق الثانى هوان الموجود فى هذه العبارة استعارة واحدة وتلک الاستعارة هى الاستعارة التمثيلية حيث شبه الهيئة المركبة وهى هيئة طالب مسائل شرح العقائدبدون هذه الحاشيه للعلامة الخيالى بهيئة السارى

بدون المصباح فى ظلمة الليل وكل واحدة من الهيئة الاولىٰ والهيئة الثانية مركبة فلا محالة تكون هذه الاستعارة تمثيلية:

قوله وهدى للناس الخ

جواب سول مقدروهوان جعل الكتاب ظرفا للنورفى قوله فيه النورلايصحّ وذلک لان الكتاب عبارة عن المسائل الموجودة فى الذهن ولايكون عبارة عن الاوراق والنقوش الابطريق المجازولاشک ان النور يكون فى الاجسام والمسائل لاتكون من قبيل الاجسام فلا معنىٰ لوجود النور فى الكتاب حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المرادمن النورمعناه اللغوى الذى هومختص بالاجسام النورانية وليس كذلک بل المراد من النورهوالنور المعنوى وهوالهداية ولاشک ان النوربهذالمعنىٰ موجود فى هذالكتاب لانه يهدى للناس الىٰ مسائل شرح العقائد

قوله المكامن الخفية الخ

فان قيل مكامن جمع مكمن وهو مؤخوذ من كمن كموناً ومعنىٰ كمن زيداختفى زيدومعنىٰ كموناهوالاختفاء فلا محا لة يكون الخفاء موجودافى معنىٰ المكامن فتكون المكامن عبارة عن المسائل الخفية واذاكان كذلک يكون ذكر الخفية بعد ذكر المكامن مستدركا اشار الىٰ جواب هذاالاعتراض العلامة عبدالحكيم السيالكوتى حاصله ان الاعتراض المذكوروهولزوم الاستدراک انماكان وارداًلولم توجد

فائد فی ذ کر الخفية بعد ذكر المكامن وليس كذلك بل
الفائدة موجودة فى ذكر الخفية بعد المكامن واذاكان
كذلك فلايكون الاستدراك لازما وتلك الفائدة هى
المبالغة فى خفاء هذه المسائل بان هذه المسائل
وصلت فى الخفاءالى الغاية:

قوله امليئة اوان الدعوة الخ

دفع توهم من يتوهم وهوان الموجود فى شرح
العقائدلما كان المسائل الخفية التى وصلت الى غاية
الخفاء لاتنحل تلك المسائل الابالكتاب القوى ولعل
المحشى كتب هذالكتاب حين الاشتغال با
الامور الأخرفلايكون هذالكتاب قويا واذاكان كذلك فلا
يكون كافيالحل مسائل شرح العقائد فدفع المحشى ذ
لک الوهم بان كتابة هذالكتاب كان عند عدم الاشتغال
بالامور الأخرو وهذامعنى الدعة وعندالاستراحة عن
ضعف المطالعةوهذامعنى الاستراحة عن
فطور المطالعة واذاكان الامركذلك فلامحالة يكون
هذالكتاب قويافيكون كافيا لحل مسائل شرح العقائد:

قوله سالكافيه جادة الايجازالخ

جواب سول مقدروهوانه كتب العلماء قبل العلامة
الخيالى على شرح العقائدحواشيا وشروحامتعدة فتكون
تلك الحواشى والشروح كافية لحل شرح العقائدفلا
حاجة الى كتاب للعلامة الخيالى حاصل جوابه ان
الحاجة موجودة الى هذالكتاب لان غير هذالكتاب من
الحواشى والشروح لشرح العقائدوان كانت كثيرة الا
انهالاتكون خالية عن التطويل بخلاف هذالكتاب فانه

خالي عن التطويل واختير فيه طريقة الاختصار
فالاحتياج موجودالى هذالكتاب لان يحصل
المقصودوهوحل المسائل شرح العقائدمع الاختصار
فالايجازمعناه الاختصاروجادة معناه الطريق الواضح
فمعنى جادة الايجاز هوالطريق الواضح للاختصار:

قوله من غيرتعمية و الغاز الخ

دفع توهم من يتوهم انه لما كان فى هذالكتاب
السلوك والمشى على طريق الاختصار لايكون
المقصود واضحالان الكلام اذاكان مختصرافقدلايكون
واضحا فدفع ذلك الوهم بان فى هذالكتاب وان وجد
الاختصار ولكن مع ذلك يكون المقصود واضحاثم
ان معنى كلام المحشى هوانه لم يجعل الكلام فى
هذالكتاب معمىً ولغزاثم ان المعمى واللغزيكونان
قريبين من حيث المعنى وذلك لان كل
واحدمنهماعبارة عن الكلام الذي جعل مراده خفيا الا
ان المعتبر فى اللغزان يكون بطريق السوال بخلاف
المعمى فانه لم يعتبرفيه ان يكون بطريق السوال وان
شئت ان تعرف بعض صور المعمى واللغزفعليك
بمطالعة كتابنا المسمى بالقلائدالسنية فى المعميات
الفقهية فانه قدجمعنافى تلك الكتاب مائة وست
خمسون من المسائل الفقهية بطريق اللغزو المعمى:

قوله وحين ماحمت حول تحسينه الخ

كلمة مامصدرية فيكون التقدير هكذاحين حومى اى
حولانى حول تحسين هذالكتاب وفعل رمت معطوف
على حمت فيكون رمت ايضامؤ لا بالمصدرفيكون

المعنی وحین رومی تزیین سین هذالکتاب وشینه والمرادمن التحسین والتزیین هوتهزیب هذالکتاب من الضعف والمرض من حیث اللفظ والمعنی ثمّ ان العلامة عبدالحکیم السیالکوتی ذکر احتمالین فی مصداق السین والشین الاحتمال الاول هوان المراد من الشین هی المسائل المدللة والمراد من السین هی المسائل الغیر المدللة والاحتمال الثانی هوان المراد من الشین هی الحروف المنقوطة والمرادمن السین هی الحروف الغیر المنقوطة ففیه ذکرالخاص وارادة العام لان الشین حرف منقوط خاص والسین حرف غیرمنقوط خاص فان قیل المرادمن تحسین هذالکتاب وتزیین شینه وسینه معنیً واحدوذلک المعنی الواحدهوتهزیب هذالکتاب من ضعف اللفظ والمعنی ولماکان المرادمنهماامرواحدفذکر التزیین بعد التحسین لایکون الا استراکا فینبغی ان یکتفی المحشی بذکراحدهما قلنانسلم وجود الاستراک الاان الخطبة مقام الاستراک والتکرارفوجودالاستراک والتکرارفی الخطبة لاباس به:

قوله الحقته الیٰ خزانة من الخ

فان قیل المناسب مع لفظ خزانة هوالاختزان دون الالحاق بان یقول اختزنته فی خزانة من ولایقول الحقته الی خزانة من فینبغی ان یذکرالمحشی الاختزان مکان الالحاق اشار العلامة عبدالحکیم السیالکوتی الی جواب هذالاعتراض بان الوجه لاختیارذکرالالحاق علی ذکرالاختزان هوالاشارة الی ان فی خزانة

هذاالممدوح نفائس اخریٰ غیر هذالکتاب ولاشک ان الدال علی هذا هولفظ الالحاق دون الاختزان وذلک لان الالحاق نسبة بین الشیئین فلایتصور الالحاق فی هذالکتاب بدون وجودالنفائس الاخریٰ فی خزانة الممدوح ولاشک ان هذه الاشارة لاتحصل عندذکرالاختزان:

قوله الصاحب الاعظم الخ

اعلم ان المراد من الصاحب هوالوزیروانما سمی الوزیربالصاحب لانه یصاحب السلطان فاستعمال هذاللفظ فی الوزیرباعتبار الغلبة لانه غلب فیه ولفظ الدستورکان فی الاصل هوالدفترالذی جمع فیه قوانین الملک ثمّ سمی به الوزیرالکبیرالذی یرجع الیه فی احوال الناس:

قوله یطوی الیه کل فجّ الخ:

ترجمه اوورمانل کیږی ددی وزیر ددروازی طرف ته هره لاره چه هغه زوره وی اوورمخامخ کیږی دده دروازی ته مخونه دامیدونوله هرلری ښارنه اوفخرکوی دده په کوپړی باندی تاجونه دوزارة اوفخرکوی جامی دامیرد ده په قامت اوبادی باندی اودی خاوند ده دنعمتونواوتربیه ورکونکی ده داهل دفضل اوداهل دحکمتونویعنی دعلماء سره امداد کوی اوداپادشاه نیوکی

ونکي ده اوچته اولو علوماو دي، اودعلما اونو دلاس
پیرغونو د شریعت لره اوبیرغونو دجائزوروا حونولره
اوجمع کونکي ده دفصلتو
نه اول ستونوله ده دریاستونوله اوراحاصلونکی ده دریا اوفخرونوا
ده د مرتبه اوله دتولوریاستونوا يعني ، پوری، تراخره
دی، لپاره مقام اخری ده ، کونکی کره هغه چه دتبعیت
چه ذهن هغه ده د ذهن د مرتبه اواخیره انسانی نوع د
نه دبشر طاقت له ده خارجه دنودا ، بلیدونکی هغه
بلکه خارجه ده له حده امکان نه

حل لغات

فج معنی ده هغه لاره چه پراخه وی، اود: وه غرونو په
مابین کښی وی، اودعیق معنی ده يعني
خاوند دزوروالی وي اود سحيق معنی ده بعيد يعنی
لری اوتجان جمع تاج د، اوحلل جمع دحلة ده اومعنی
ده جامه اوالایادی جمع دید ده اوید معنی ده نعمت
اوالوية جمع دلواده اودلوا معنی ده بیرغ اودمرسوم
معنی ده رواج شوی شی اومآثر جمع دمآثرة ده
اودمآثرة معنی ده فضیلة اومدارج جمع دمدرجة ده
او: مدرجة معنی ده مرتبه اودنقاد معنی ده کره

کونکی اومعارج جمع دمعرج ده اودمعرج معنی ده
مرتبه دعروج يعني دختلواودوقاد معنی ده
بلیدونکی

قوله لولم يدل الوهم الخ

ترجمه کچرته دلالت نه وای کړی وهم ته شهرة دبزرګی
ددی، ممدوح نونه به وه په خیال کښی تیر شوی راتلل
دصورة نومیه چه هغه صورة نومیه داوچت حالت ددی
ممدوح وی حل لغات دصيت معنی ده شهرة
اودطیف معنی ده راتلل دصورة نومیه اودخیال معنی
ده صورة نومیه اودسامی معنی ده عالی اواضافت د
سامی حاله ته اضافت دصفت دی، موصوف ته نو تقد
برداسی ده حاله السامی اوداماپه ماخیل کښی نافیه
ده اوداخیل فعل ماضی مجهول ده

قوله ناظورة الديوان الخ

ترجمه دی، وزیرته اهل ددیوان تظرکوی اویاداوزیر
نظرکوی په امورو ددفتر کښی اوداوزیراحق دی دخپل
زمان اودایووزیرده چه متفردده په عزت اوشرافت
کښی

حل لغات

احد د ناظور په وزن دفاعوله ده او د امبالغه ده په
منظور يعنی په معمول كښی نو معنی به داوی چه
واهل د دفر دی وزير ته زبات نظر كوی په دی شان چه
دوی انتظار كوی چه هغه به ورته امر كوی د څه
كار او زيات نظور د مبالغه ده په ناظر كښی يعنی په
فاعل كښی نو معنی داده چه داوزير زيات نظر كونكی
دی په امورو د دفتر كښی او حفاظت كونكی ده ددی
دفتر او آصف نوم دی لپاره د وزير د سليمان عليه
السلام او اقبال ضد د ادبار دی لپاره داد بار مراد له اقبال نه
اقبال د [illegible] او [illegible] او د كرم ده

قوله محمود اهل الفضل الخ

ترجمه او دا وزير هغه كس دی چه ددی حمد ويل شوی
دی له طرف د [illegible] د فضيلت او علم نه او داسی
محمود ده لكه څنګه چه اسم ددی محمود ده يعنی
معنی د محمود اسم داده چه حمد د هغه ويل شوی وی
او داكامل دی وزير ممدوح او محمود لپاره د اهل
فضل كافی دی چه دليل شی په ښو اخلاقو ددی
وزير باندی حل لغات لفظ د طرأ معنی ده جميعاً

اودبرهان معنی ده دليل اوخصال جمع دخصلت ده
اودخصلت معنی ده خوی

قوله بكماله فی الاوج الخ

په سبب دكمال خپل سره په خپل مكان كښی كامله
سپگمی ده اودرياب ده د اسی درياب چه ډک ده په
خپلو عطايا سره

حل لغات

زده كره داخبره چه اوج عبارة ده له هغه ځای نه چه په
كښی سپوګمی وي چه هغه له ځمكی نه لری نقطه ده
دزاخر معنی ده ډک نو بحر زاخر هغه درياب ته وای چه
هغه ډک وی —فان قيل ان الكمال مؤخوذ فی
مفهوم البدر وذلک لان القمر لايسمی باسم
البدر الااذاتم وكمل ولايكون بدراقبل تمامه
وكماله واذا كان الامر كذلک فذكر كامل
بعد ذكر البدر لايكون الااستدراكاً قلنا
الاستدراک انما كانَ لازماً لولم توجد فائدة فی
توصيف البدر بوصف الكامل وليس كذلک بل
الفائدة فی ذلک التوصيف موجودة وتلک

الفائدة هي المبالغة فی کمال الممدوح فاذاوجدت هذه الفائدة فلایکون الاستدراک لازماً

قوله فی کل علم الخ:

ترجمه · اوداوزیرپه هر علم کښی عالم ده داسی عالم چه خاوند د تعمق اوزوروالی ده په دی علوموکښی اوپه فن دصبراوعقل کښی داممدوح مستقل عالم ده په مقابل د عالم خارجی کښی:

حل لغات:

دمتبحرمعنی ده چه په علم کښی تعمق اوزوروالی وی اودامتبحرصفت لپاره دعالم چه ورنه مخکښی ذکر ده چه هغه په کسره دلام سره ده اوصیغه داسم فاعل اوداعالم چه په دویم ځای کښی ذکرده نوداپه فتحی دلام سره مرادورنه داټوله دونیاده لکه ویلی شی عالم الدنیاء اومرادله حلم نه صبراوعقل ده اوحیال معنی ده مقابل اوداضمیرمجروریه حیاله کښی راجع ده عالم ته په فتحی دلام سره یعنی دټول عالم عقل یوخوته اود دی ممدوح عقل اوصبر بل خواته ده:

قوله سحبان عی فی فصاحته الخ

ترجمه اوسحبان سره له دی چه موصوف ده په فصاحة اوبلاغة باندی په مقابل دفصاحت ددی ممدوح کښی ګونګی ده اودامعن سره له زیات سخاوت خپل نه بخیل په مقابل ورکړی اود سخاوت د دي ممدوح کښی ۔حل لغات:

سحبان یو مشور فصیح اوبلیغ وه په عربوکښی نیرشوی ده اوعيّ په تشد ید دیاسره اودااسم ده اومعنی ده ګونګی اومعن په عربوکښی مشهور سخی تیرشوی په شان دحاتم طای باندی قوله الصائب الا فکار الخ

ترجمه اوداممدوح حق ته رسیدونکی ده په خپلو فکرونو کی هغه فکرونه چه داممدوح مستعمله وی په خپل تدبیراوداممدوح صفای والاده په خپلورایوکی چه لوی رای دهغه ممدوح ښکاره کوی په خپلواقوالوکښی فائده مراد له افکارنه چه جمعه دفکرده معنی اصطلاحی ده چه فکر په اصطلاح دمنطق کښی عبارة ده له ترتیب داموروومعلومه لپاره دتحصیل دامرمجهول

حل لغات

ثاقب معنی حق ته رسیدونکی اود صائب معنی
صافی چه شی صفاوی اوخه کدرت پکی نه وی:

قوله للناس يبذل ليس يمسك لفظه الخ

ترجمه اودا ممدوح خرچ کوی دخلکو لپاره خپل الفاظ یعنی ددوی سره خبری کوی ددوی په حاجتونو کښی اودا ممدوح له دوی نه داخپل الفاظ نه بندوی اودا الفاظ داسی خرچ کوی ته به وای چه دا ددی ممدوح دمال نه دی نو لکه ځنګه چه دخلکو لپاره مال خرچ کوی اوداخپل مال دچانه نه بندوی نو هم دارنګه داخپل الفاظ هم خرچ کوی لپاره دخلکو اونه ورنه بندوی

قوله يتزاحم الانوار الخ :

ترجمه : دیو بل سره مزاحمت کوی نورونه په غومبرودی ممدوح کښی یعنی په مخ کښی دبرزیات انوار موجود دی نوداسی ده لکه دی ممدوح چه برقع اغوستی وی په خپلو ښو افعالو او صفاتو سره :

(فان قيل) ان لفظ وجنات جمع وجنة وهو عبارة عما ارتفع من الخدين ولاشك ان الموجود لكل انسان خدان فلايصح ايراد صيغة الجمع لان الجمع يدل على مافوق الاثنين: (قلنا) هذا انما كان واردا لوكان المراد من هذا الجمع معناه الاصطلاحی وهو مافوق الاثنين وليس كذالک بل المراد من الجمع معناه اللغوی وهو مافوق الواحد ولاشک ان الجمع بالمعنى اللغوى صادق على الاثنين ثم ان قوله فكانما متبرقع الى آخره جواب سوال مقدر وهو ان الممدوح لماكان فی هذه المرتبة من الحسن بحيث يتزاحم الانوار فی وجناته فينبغی ان يستر وجهه لئلايبتلی الناس بالنظر الی وجهه -حاصل جواب ان هذا الممدوح موصوف بصافات الكمال فتلک الاوصاف الكمالية والافعال الحسنة وقعت حائلة بين حسن هذا الممدوح وبين الناس فلا حاجة له الی استار وجهه:

قوله غرة العزة الخ :

اعلم ان عبدالحكيم السيالكوتی قدذكر فی لفظ غرة احتمالين الاحتمال الاول هو ان المراد من الغرة البياض الموجود فی جبهة الفرس بقدر الدرهم والاحتمال الثانی هو ان المراد من الغرة اول الشیء فان الغرة يستعمل فی كل واحد من هذين المعنيين ثم ان علی احتمال الاول يكون فی هذه العبارة استعارتان الاستعارة الاولی هی الاستعارة باللكناية وهی فی تشبيه الغرة بالفرس فانه شبه العزة بالفرس ثم ذكر الشبه وترک المشبه واراد المشبه والاستعارة

الثانية هي الاستعارة التخيلية وهي في اثباة الغرة التي هي من الوازم المشبه الذي هوالفرس للمشبه وهوالعزة فهذاالاثباة هي الاستعارة التخيليــة وعلــى الاحتمــال الثاني يكون الكلام حقيقة ولاتوجدالاستعارة فيه ثم ان هذاالكلام كناية عن احتياج الناس الى هذاالممدوح:

قوله موردافضاله الخ

اعلم ان المورد يكون للماء معناه :گودر :والافضال هوالاعطاء فموردالافضال هذاالممدوح هوالمكان الذي يعطى هذاالمدوح العطاياء في ذلك المكان للفقراء ثم ان اضافة مدين من قبل اضافة المشبه به الى المشبه وذلك لانه شبه المارب بالمدين الذي هوقرية وبلدة بناه مدين ابن ابراهم عليه السلام ووجه الشبه هووجودالناس على كل واحدمنهما فان هذاالمعنى موجودفي كل واحدمن المشبه والمشبه به:

قوله فان رفعه الى سماك القبول الخ

اعلم ان سماك اسم للكوكبين احدهماسماك الاعزل والآخرسماك الرامح ثم انه شبه القبول من جانب هذاالممدوح بذلك الكوكب واضاف المشبه به الى المشبه فهذه الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه وكذالاضافة في قوله كوكب الامل فانه شبه الامل بالكوب ثم اضاف الكوب الى الامل فتكون هذه الاضافة ايضامن قبيل اضافة المشبه به الى المشبه واضافة شرف الى الحصول من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فيكون تقديره الحصول الشريف:

قوله عامله الله الخ

فان قيل ان عامله صيغة الفعل الماضي من باب المفاعلة ولاشك ان الفعل في باب المفاعلة يكون من الجانبين ولاشك ان ههنالايوجدالعمل من الجانبين لان العمل يكون موجودامن جانب العبد وهوالشارح ولايكون موجودامن جانب الله تعالىٰ فان الموجود من جانب الله تعالى هوالجزاء المرتب على هذا العمل اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتي بماحاصله ان الموجود في هذاالمقام مجازان المجازالاول هوان المزيدوهوباب المفاعلة بمعنى المجردفعامل بمعنى عمل والثاني هوان المرادمن العمل هوالجزاء فانه سمى الجزاء بالعمل لاجل المشاكلة فيكون معنى هذه العبارة جزاه الله بلطفه الخطيروالخطيرمعناه العظيم:

قوله اقول في تعقيب التسمية بالتحميدالخ

اعلم انه يردالاعتراض على المحشي وهوان مقصودهذاالمحشي وهوالعلامة الخيالي هوبيان ان الشارح قداوردالحمد وان يراده الحمدانماهوبعد التسمية ولاشك ان هذاالمقصود قدحصل بقوله بعد مايتمن بالتسمية الحمدلله فانه يعلم من هذاالقول ان الشارح قداوردالحمد وجعله بعدالتسمية واذاكان كذلك فلاحاجة الى ذكرقوله في تعقيب التسمية بالتحميد لبيان ذلك المقصودالمذكورفيكون ذكرهذاالقول الثاني مستدركااجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتي بماحاصله ان في الحمد امرين الامرالاول هوالحمد بالعنوان الخاص وذلك العنوان هوقوله الحمدلله والثاني مطلق الحمد سواء كان باي عنوان فلواقتصرالمحشي

الخيالي على القول الاول ولم يذكر القول الثاني لتوهم
ان ماذكره المحشي من النكات الثلاثة بقوله لقتداء
باسلوب الكتاب الى اخره يكون نكات لايرادالحمد بذ
ى العنوان الخاص بعدالتسمية ولاتكون نكات لايراد
الحمد مطلقاباى عنوان كان مع ان الامر ليس كذلك
فان هذه النكات انماهى نكات لايرادالحمد بعدالتسمية
بطريق الاطلاق اى سواءً كان باى عنوان كان فاورد
المحشي الخيالي القول الثاني ليدل على ان هذه النكات
انما هي نكات لايرادالحمدبعدالتسمية بطريق الاطلاق
سواء كان باى عنوان ووجه عدم الدلالة فى القول
الاول هوانه قال الحمد لله ووجه الدلالة فى القول
الثاني هوانه ذكر التحميد ولاشك انه شامل لمطلق
الحمد سواء كان ذلك الحمد باى عنوان ثم ان غرض
المحشي الخيالي هوالجواب بهذه العبارة عن
الاعتراضين الاعتراض الاول هو ان المعترض يقول
ان مقصودالشارح انماهوحل مسائل المتن فينبغى ان
يشرع بحل مغلقات المتن مع ان الشارح ذكر التسمية
والحمد وجمع بينهما واوردهمافى اول الكتاب
والاعتراض الثاني هوانه ماالوجه حيث قدم التسمية
واخر الحمدحيث اورده بعدالتسمية ولم يذكر الحمد قبل
التسمية فاجاب المحشي عن هذين الاعتراضين
باجوبة الثلاثة الجواب الاول هوان ذلك لاجل الاقتداء
بطريق كتاب الله تعالى ثم ان هذالجواب الاول
انماهوجواب عن كل واحدمن الاعتراضين فان
الموجودفى كتاب الله تعالى هوالجمع بينهمافيكون

جوابا عن الاعتراض الاول وكذالموجود فى كتاب الله
ذلك الترتيب الخاص وهوايرادالحمدبعد التسمية
فيكون جواباعن الاعتراض الثاني ايضا والجواب
الثاني هوان ذلك الترتيب الخاص قد وقع بطريق
الشيوع بل وقع على ذلك الترتيب الخاص الاجماع
فان من جمع من السلف بين التسمية والحمد
فاوردهماعلى هذاالترتيب الخاص وهوان يذكر الحمد
بعدالتسمية وهذاالجواب انماهوجواب عن الاعتراض
الثاني ولايكون جواباعن الاعتراض الاول وذلك لان
الجمع بين التسمية والحمد لايكون
واجباولازماعندالسلف فان البعض من السلف يكتفون
بذكر التسمية ولايذكرون الحمدواماهذالترتيب الخاص
فهولازم عندالسلف فان عندهم لايجوزتاخير التسمية
عن الحمد بل يجب عندايرادهماان يكون الحمد
مؤخراعن التسمية والجواب الثالث هوان الجمع بين
التسمية والحمدانماهولاجل ان يحصل العمل بالحديثين
لاحدهماواردفى حق التسمية وهوكل امر ذى بال لم
يبدء فيه بسم الله فهواقطع وورد الاخرفى حق
الحمدوهوكل حمدٍ لم يبدء فيه بحمدالله فهواقطع فان
مقتضىٰ هذين الحديثين هوايرادالتسمية والحمد فى
ابتداءالكتاب ثم هذالجواب انماهو جواب عن
الاعتراض الاول ولايكون جواباعن الاعتراض الثاني
وذلك لانه لاتوجددلالة فى هذين الحديثين على
الترتيب الخاص:

قوله ومايتوهم من تعارضهماالخ

هذااعتراض على الجواب الثالث حاصله انما ذكرتم
من ان يرادالتسمية و الحمدفى صدر الكتاب انماهوللعمل
بهذ ين الحد يثينو لايمكن العمل بهما وذلك لان
الامرفى حديث التسيمة انما هوبالابتداء بالتسمية
والامرفى حديث الحمد انما هوبالابتداء بالحمدو لاشك
ان الابتداء بالشيء عبارة عن ايرادالشيء فى الاول
ولاشك ان ذ لك يتصور فى شيء واحدو لايتصورفى
شيئن فالابتداء باالتسمية .يكون بايراد التسمية فى اول
الكتاب واذاكان الامركذلك يكون الابتداء بالتسمية
مفوتا للابتداء بالحمد وكذاالابتداء بالحمد يكون مفوتا
للابتاء بالتسمية فلايمكن العمل بهما بل باحدهما:

قوله فمدفوع اما بحمل ،لابتداء الخ

هذاهوالجواب عن الاعتراض الواردبوجودالتعارض
بين هذين الحديثين حاصل هذاالجواب الاول هوان
هذالاعتراض انما كان واردالوكان المراد من الابتداء
فى هذين الحديثين هوالابتداء الحقيقى وليس كذلك بل
المرادمن الابتداء هوالابتداء العرفى وهو لايكون
بسيطابل يكون ممتداً وذلك لان الابتداء العرفى
عبارةعمايعد ابتداءً فى العرف ولاشك ان فى العرف
كمايعدالابتداء بالتسمية ابتداءفكذلك الابتدأبالحمدبعد
التسمية ايضايعدفى العرف بتدأواذاكان الامركذلك
يحصل العمل بكل واحدمن هذين الحديثين ولايكون
التعارض موجود:

قوله وبحمل احدهماعلى الحقيقي الخ

هذاهوالجواب الثانى عن اعتراض التعارض حاصله
ان الاعتراض المذكورانماكان واردلوكان المرادمن

الابتداء فى كل واحدمن الحديثين المذكورين
هوالابتداءالحقيقى وليس كذلك بل المرادمن الابتداء
فى احدالحديثين وهوحديث التسمية هوالابتداءالحقيقى
والمرادمن الابتداءفى حديث الأخروهوحديث
الحمدهوالابتداء الاضافى ولاشك ان الابتداء الحقيقى
بالتسمية حاصل والابتداء الاضافى حاصل بالحمدلان
ذكر الحمدمقدم بالاضافةالى مقاصدهذالكتاب ومسائله
فان قيل ان الابتداءالاضافى وان كان حاصلا بالحمد
ولكن الابتدء الحقيقى لايكون حاصلا بالتسمية وذلك
لان الابتداءالحقيقيى هو ذكرالشى اولاولاشك ان
المذكوراو لاهوالجزءالاول من التسمية دون
الجزءالباقية منهااجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بان
الابتداءالحقيقى مثل القصرالحقيقى والابتداءالاضافى
مثل القصر الاضافى فان القصرالحقيقى عبارة عن
القصروالاختصاص بالنسبة الى جميع الاغيارفذلك
الابتداءالحقيقى عبارة عن ان يكون مقدمابالنسبة الى
جميع الاغيارولاشك ان التسمية باعتبارمجموع
اجزائهاشيءواحدفالمعتبرفيها ان تكون مقدمة بالنسبة
الى جميع الاغيارولايكون فى الابتداء الحقيقى
الاعتبارالى تقديم بعض الاجزاء على البعض
الأخرواذاكان الامركذلك يكون الابتداءبالتسمية
ابتداءحقيقالانهامذكورة فى اول الكتاب
والقصرالاضافى عبارة عن ان يكون
القصروالاختصاص بالنسبة الى بعض اغياره فذلك
الابتداء الاضافى عبارة عن ان يكون الشى مقدماعلى
بعض اغيار فان الحمدفى الكتاب مقدم على بعض

العبارہ وھومسائل ھذالکتاب ولایکون مقدماعلی البعض الآخرمن الاغیاروھوالتسمیۃ ثمّ ان قولہ کماھوالمشھورمتعلق بکل واحدمن ھذین الجوابین یعنی ان دفع التعارض بھذین الجوابین مشھور:

قولہ ولک ان تجعل الباءالخ:

ھذاھوالجواب الثالث عن اعتراض التعارض حاصلہ ان الابتداءالموجودفی الحدیثین المرادمنہ ھوالابتداء الحقیقی ولکن الباءالمذکورۃ فی ھذین الحدیثین لیست صلۃ الابتداء بل ھذہ الباء للاستعانۃ فلایکون مفادھذین الحدیثین الابتداء والشروع فی الکتاب یکون بالتسمیۃ والحمدبل یکون مفادھذین الحدیثین انہ یستعان بالتسمیۃ والحمدعندالابتداء والشروع بالکتاب فیکون الابتداء والشروع بمسائل الکتاب ولکن عند ذلک الشروع الاستعانۃ تکون حاصلۃ بالتسمیۃ والحمدویکون کل واحدمن التسمیۃ والحمدخارجامن الکتاب ولایکوناَن من اجزائہ ولذاکانت الباء للاستعانۃ فلایکون الاعتراض المذکورواردالانہ لاشک ان الاستعانۃ بشیء کالتسمیۃ مثلالاینافی الاستعانۃ بشیء آخرکالحمدمثلافان قیل الاستعانۃ بکل واحدمن التسمیۃ والتحمیدفی وقت الابتداءلاتصحّ وذلک لان المتصل مع الابتداء ھوالتلفظ بالحمدوعندالتلفظ بالحمدتکون التسمیۃ متروکۃ ولاشک ان الآلۃ لماتصح الاستعانۃ بھااذالم تکن متروکۃ ولماعند ترک الآلۃ فلاتصح الاستعانۃ بھاولاشک ان فی وقت التلفظ بالحمدتکون التسمیۃ متروکۃ فلاتکون الاستعانۃ حین الابتداء حاصلۃ الابالحمددون التسمیۃ لعلیھم الاستعانۃ

باحدھماینافی الاستعانۃ بالآخرثم مبنی ھذاالاعتراض ھوان المعترض جعل ھذہ الاستعانۃ مثل الاستعانۃ بالآلات الصناعیۃ اجاب عنہ عبدالحکیم السیالکوتی حاصل جوابہ ان ھذاالماکان واردالوکان المرادمن الاستعانۃ فی ھذالمقام الاستعانۃ التی تکون للک الاستعانۃ مثل الاستعانۃ بالآلات الصناعیۃ ولیس کذالک بل المرادمن ھذہ الاستعانۃ ھی استعانۃ التبرک ولاشک ان مثل ھذاالتبرک بالتسمیۃ یکون باقیابعدترک التسمیۃ فلا تکون الاستعانۃ باحدھمامنافیۃ مع الاستعانۃ بالآخر:

قولہ اوللملابسۃ الخ

جواب رابع عن اعتراض المذکوروھوان اعتراض التعارض بین الحدیثین انماکان واردالوکانت الباءفی الحدیثین صلۃ الابتداءولیس کذلک بل ھذہ الباء للملابسۃ والملابسۃ ھی المعنی الذی عبرعن ذلک المعنی فی شرح مائۃ عامل بالالصاق وھوالاتصال ثم ان الملابسۃ یکون للامرذی بال بالتسمیۃ والحمداویکون لذلک الشخص فیکون المرادمن الابتداء ھوالابتداء الحقیقی ویکون ذلک الابتداء بالکتاب واذاکان الامرکذلک فلایلزم ذلک التعارض:

قولہ ولایخفی ان الملابسۃ تعم

الخ قال عبدالحکیم السیالکوتی ھذہ العبارۃ جواب سوال مقدروھوان کون الباء فی الحدیثین للملابسۃ باطل وذلک لان الملابسۃ بالتسمیۃ والتحمیدفی وقت الابتداءلایکون الابذکرھماولاشک ان ذکرھمامعافی

وقت الابتداء محال لعدم ذكر الشيئين فى ان واحدٍ فلو
ابتداءحين ذكر التسمية يكون التلبس بالتسمية فقط
ولايكون التلبس بالحمدولو ابتدءحين ذكر الحمديكون
التلبس بالحمد حاصل جوابه ان الملابسة عبارة عن
الاتصال وهذه الملابسة عامة شاملة للملابسة
والملاصقة بالشىء على وجه الجزئيه بان يكون
الشىء جزء لذلك الامروذلک فى الحمدلان الحمدجزء
من الامرذى بال وهوالكتاب وشاملة للملاصقة
والاتصال مع ذلك الامربدون توسيط الزمان كما فى
التسمية فانهاخارجة من الكتاب ولكنهاملاصقة
ومتصلة بدون وجودزمان بين ذكرالتسمية وبين
الابتداء بالكتاب واذاكان الامركذالک ثبت الملابسه
والاتصال:

قوله الظاهران الباءصلة التوحدالخ

جواب سوال مقدروهوان الباءالجارة تأتى
كثير اللاستعانة وللسببية ففى عبارة الشارح
الباءالموجودة فيها لاتخلواماان تكون للسببية اوتكون
للاستعانة ولايجوزواحدمن هذين المعنين وذلک لان
على تقديران تكون الباء للاستعانة يلزم ان تكون صفة
التوحدفى الواجب تعالى باستعانة جلال الذات وعلى
تقديران تكون الباء للسببية يلزم ان تكون صفة التوحد
بسبب جلال الذات وكل واحدمنهماباطل لانه يلزم
احتياج الواجب تعالى فى حصول التوحدالى جلال
الذات مع ان الواجب تعالى منزه عن الاحتياج حاصل
جوابه ان الباء وان كانت كثيرة الاستعمال فى
الاستعانةوالسببية ولكن لايكون المرادمنهاواحدمن

هذين المعنين المرادمنهامعنى ثالث وذلک المعنى
الثالث هوالصلة ومعنى كون الباء للصلة هوانهاتوصل
معنى الفعل الى المفعول به واذاكان الامركذلک
فلايلزم ان توحدالواجب تعالى باستعانة جلال الذات
اوبسببية جلال الذات:

قوله اى تفردبه واستقل الخ

جواب سوال مقدروهوان المتوحداسم الفاعل من باب
التفعل وباب التفعل يجى لمعان ثلاثةالمعنى الاول
هوالصيرورة وهو ان يصيرالشىءمن حال الى حال
آخربدون صنع فاعل ظاهرمثل تحجرالطين اى
صارالطين حجرا وانتقل من حال الطينية الى حال
الحجرية بدون صنع صانع ظاهروالمعنى الثانى
هوالتكلف وهوان يدل فعل باب التفعل على ان الفاعل
قدحصل مأخذالفعل بمشقة وكلفة والمعنى الثالث الطلب
وهوان يدل الفعل من باب التفعل على ان فاعل الفعل
قدطلب مأخذالفعل مثل تعظم زيدمعناه طلب زيدالعظمة
ولاشک انه لايصح واحدمن هذه المعانى فى هذاالمقام
وذلک لان على المعنى الاول يلزم ان يكون فى
الواجب تعالى انتقال من عدم الوحدة الى الوحدة
وهذاباطل وعلى المعنى الثانى يلزم ان يكون الواجب
تعالى قدحصل فى ذاته الوحدة بالمشقة والتكلف
وهذاايضاباطل وعلى المعنى الثالث يلزم ايكون
الواجب تعالى خاليا عن الوحدة اولا وبعدذلک طلب
الوحدة ولاشک ان هذاايضا باطل حاصل جوابه ان
هذالاعتراض انماكان واردالوكان معانى باب التفعل
منحصرة فى هذه المعان الثلاثة وليس كذلک بل

وجد للباب × التفعل بمعنى آخر ١٢ وذلك المعنى الآخر هو الاستقلال وهو عبارة عن ان يدل فعل باب التفعل على ان الفاعل مستقل فى مدخول الباء ومدخول الباء ههنا هو اما جلال الذات او الذات الجليلة ولايكون معه شريك فى جلال الذات او الذات الجليلة:

قوله فى جلال الذات او الذات الجليلة الخ

غرض المحشى بيان الاحتمالين فى الاضافة الموجودة فى قول الشارح جلال ذاته فالاحتمال الاول هو ان الاضافة فى جلال الذات لامية والاحتمال الثانى هو ان الاضافة فى جلال الذات من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف:

قوله على نهج حصول صورة الخ

جواب سوال مقدر هو ان الاحتمال الاول شائع لان الاضافة اللامية موجودة فى كلام العرب بطريق الكثرة والشيوع ولكن الاحتمال الثانى غريب وهو اضافة الصفة الى الموصوف فيكون فى هذا الاحتمال الثانى وجود البعد فلابد من وجود النظير لازالة ذلك البعد فما هو حاصل جوابه ان النظير لذلك الاحتمال الثانى موجود وهو قول اهل الميزان فى تعريف العلم بانه عبارة عن حصول الصورة عند العقل فان اضافة لفظ حصول الى الصورة اضافة الصفة الى الموصوف فيكون حصول الصورة بمعنى الصورة الحاصلة وانما كانت هذه الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لان العلم عبارة عن الصورة فى مرتبة القيام الذهن ولايكون حصول الصورة

علما فلو كانت الاضافة اللامية ولاتكون من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لزم القول بان العلم هو عين حصول الصورة دون الصورة ولاشك ان الحصول المذكور لايكون علما:

قوله ويحتمل ان يكون للملابسة الخ

هذا هو الجواب الثانى عن الاعتراض الوارد على الباء حاصله ان الباء فى قول الشارح لاتكون للاستعانة وكذا لاتكون للسببية بل هذه الباء للملابسة ومعنى الملابسة هى ملابسة فاعل الفعل او به الفعل بمدخول الباء حال قيام الفعل او بها شابه الفعل ويكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا متعلقا باسم الفاعل وهو ملابسا ويكون حالا عن ذلك الفاعل فان قيل ان جعل الباء للملابسة قسيما لكون الباء صلة التوحد لايصح وذلك لانه لافرق بين كون الباء للملابسة وكون الباء صلة التوحد لان الباء اذا كان صلة التوحد تكون للملابسة اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بانا لانسلم عدم وجود الفرق بل الفرق موجود بينهما وذلك الفرق هو ان فى الملابسة يكون ملابسة الفاعل بمدخول الفعل وفى كون الباء صلة التوحد يكون لايصال الفعل الى مدخول الباء فعلى تقدير الملابسة يكون ظرفا مستقرا وعلى تقدير كون الباء صلة التوحد يكون ظرفا لغوا:

قوله فح صيغة التفعل الخ

جواب سوال مقدر وهوانه اذاكانت الباء للملابسة فلايكون المتوحد الذی هواسم الفاعل من باب التفعل دالأعلی الاستقلال وذلک لان باب التفعل انما يكون دالأعلی الاستقلال اذاوقعت الباءفی صلته ولاشک ان علی تقدیرکون الباءللملابسة لاتکون صلة المتوحدبل یکون صلة ملابساًالذی هومقدرفاذالم یکن باب الاستفعل للاستقلال فلامحالة یکون باب التفعل امالتکلف اوللصیرورةاوللطلبولاشک ان کل واحدمن هذه المعانی الثلاثة باطل فی هذالمقام کماذکرناذلک فیماسبق حاصل جوابه ان باب التفعل فهناللصیرورة الاان الصیرورة مجردة عن الانتقال فیکون المعنی ان وحدة الواجب تعالی تکون بدون صنع الغیرفتکون هذه الوحدة ذاتیة مثل تحجروتکوّن وقوله فان هذه الثلاثة للصیرورة ای لایکون فیهامدخل الفاعل ظاهراً

قوله واماللتکلف ولمااستحال الخ

جواب ثانی عن ذلک الاعتراض حاصله ان باب التفعل فهناللتکلف ولکن لیس المرادمن التکلف

معناه الحقیقی وهوحصول المأخذبمشقة وکلفة بل المرادمنه معناه المجازی الذی هولازم لمعناه الحقیقی وهوالکمال فان الکمال لازم مع التکلف لان الشیء الذي حصل بکلفة ومشقة یکون کاملاًفیکون معنی المتوحدالموصوف بالوحدة الکاملة.

قوله باالوحدة الذاتیةالخ هذاعلی تقدیران یکون باب التفعل للصیرورة

قوله الکاملة الخ هذاعلی ان یکون باب التفعل للتکلف

قوله الاولی کون الضمیر الخ

قال المحشی عبدالحکیم السیالکوتی فی هذه العبارة اربعة احتمالات الاحتمال الاول هوان یکون الضمیرالمجرورفی حججه راجعاًالی الله تعالی وتکون الاضافة بمعنی من والاحتمال الثانی ان یکون ذلک الضمیرالمجروراجعاًالی الله تعالی وتکون الاضافة فی ساطع حججه من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف والاحتمال الثالث هوانیکون ذلک الضمیرراجعاًالی النبی علیه السلام وتکون الاضافة بمعنی من والاحتمال الرابع هوان یکون ذلک

الضمير راجعاً الى النبى عليه السلام وتكون تلك الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف واضافة حجج الى الضمير المجرور تكون استغراقية وذلك لان حجج جمع والجمع اذا كان مضافاً ولم توجد هناك قرينة التخصيص تكون تلك الاضافة للاستغراق ولاشك ان فى هذا المقام لاتوجد قرينة التخصيص فلامحالة تكون هذه الاضافة للاستغراق ثم ان معنى الاحتمال الاول هوانه عليه السلام مؤيد بساطع من حججه تعالى ويكون على الاحتمال الثانى انه عليه السلام مؤيد بجميع حججه الساطعة وهذان الاحتمالان يفيدان المدح هوانه عليه السلام مؤيد باالحجج الساطعة وكذا يفيدان تفضيل نبينا عليه السلام على سائر الانبيا لانه عليه السلام لما كان مؤيداً بجميع الحجج الساطعة لم يبق للانبياء الاخرين حجج ساطعة فكان هذان الاحتمالان اولى من الاحتمالين الاخرين وذكر المحشى الخيالى هذين الاحتمالين بقوله الاولى كون الضمير لله تعالى الى آخره وقد علمت وجه الاولوية واما الاحتمال الثالث فمعناه ان النبى عليه السلام مؤيد بساطع من حججه عليه السلام فيلزم من

ذلك ان حجج الله تعالى على نوعين النوع الاول الحجج الساطعة والنوع الثانى الحجج الغير الساطعة فيحتمل ان يكون حجج باقى الانبياء عليهم السلام ساطعة ولاشك ان هذا يفيد النقصان فى حق النبى عليه السلام فلا يكون هذا الاحتمال صحيحاً ولاجل عدم صحة هذا الاحتمال لم يذكره المحشى الخيالى ومعنى الاحتمال الرابع هوانه عليه السلام مؤيد بجميع حججه الساطعة وهذا الاحتمال الرابع يفيد المدح لانه يدل على انه عليه السلام جميع حججه ساطعة ولكن لايفيد هذا الاحتمال كون النبى عليه السلام افضل من باقى الانبياء عليهم السلام لانه يحتمل ان يكون حجج باقى الانبيا ساطعة باسرها وجميعها وهذا الاحتمال لاجل انه يفيد للمدح دون الافضلية كان جائزاً ولايكون اولى وافضل ذكره العلامة الخيالى بقوله ويجوز ان يكون الى آخره.

قوله من قبيل اخلاق ثياب الخ:

يعنى ان الاضافة فى ساطع حججه تكون من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما ان الاضافة فى اخلاق ثياب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف.

قوله هذه الفاء اما على توهم اما الخ

جواب سوال مقدر وهو ان الفاء فی قول الشارح فان مبنى علم الشرائع والاحكام الى آخره لاتخلو اما ان تكون للتعليل اوتكون للتفريع اوتكون للجزاء والكل باطل اما بطلان الاول فلان مدخول الفاء التعليلية يكون علة لماقبل الفاء التعليلية ولاشک ان المذكور بعد الفاء التعليلية مدح علم الكلام ولاشک ان مدح علم الكلام لايكون علة لماقبله وهو التسمية والحمد والصلوة واما بطلان الثانى فلان الفاء التفريعية تقتضى ان يكون المذكور قبل الفاء قاعدة كلية ويكون المذكور بعد الفاء التفريعية مسئلة جزئية متفرعة على تلک القاعدة الكلية ولاشک ان المذكور قبل الفاء ههنا التسمية والحمد والصلوة ولاشک ان هذه الامور لاتكون قاعدة كلية والمذكور بعد الفاء المذكورة هو مدح علم الكلام ولاشک ان مدح علم الكلام لايكون مسئلة جزئية متفرعة على ماقبل الفاء واما بطلان الثالث فلان الفاء الجزائية تقتضى سبق وجود الشرط ولاشک ان الشرط قبل الفاء الجزائية غيرموجود وذلک ظاهر - فاجاب

المحشى الخيالى بجوابين الجواب الاول ان الفاء جزائية وايرادها مبنى على توهم اما والجواب الثانى هو ان الفاء جزائية وايرادها مبنى على تقدير اما فى عبارة المصنف ولاشک ان كلمة اما نائبة عن الشرط وذلک الشرط هو قوله مهما يكن من شىء بعد الحمد والصلوة ولاشک ان الشرط يقتضى وجود الفاء الجزائية فنائب ذلک الشرط وهو كلمة اما ايضاً يقتضى وجود الفاء الجزائية وذلک ان للنائب حكم المنوب فصح ايراد الفاء الجزائية ثم الفرق بين توهم اما وبين تقديرها فى نظم الكلام هو ان الشارح لما وصل الى قوله فان مبنى علم الشرئع الى آخره توهم انه ذكر قبل هذا فى اللفظ كلمة اما مع عدم ذكرها فى الواقع ونفس الامر فاورد الفاء الجزائية وفى صورة تقدير كلمة اما فى نظم الكلام لما وصل المصنف الى قوله وبعد الى آخره قدر فى نظم الكلام كلمة اما وجعلها فى حكم المذكورة فاورد كلمة الفاء الجزائيه بعد ذلک فالتوهم من قبل الكذب لانه لايكون مطابقا مع الواقع والتقدير صدق لكونه مطابقا مع الواقع.

قوله بطريق تعويض الواوعنها الخ

جواب سوال مقدروهوواردعلى تقديراماذون توهم امدحاصل هذاالسوال هوان تقديركلمة اماباطل وذلك لان المذكورهينا هوالواووهوقديكون للعطف وقديكون للاستيناف وكلمة اماتكون للاستيناف ولاشك ان الاستيناف تقتضى الانقطاع عماقبله من كل وجه والعطف تقتضى الاتصال بماقبله من بعض الوجوه فلوكان الواوللعطف يلزم اجتماع المتنافين وهماالاستيناف الذى هومدلول كلمة اماوالعطف الذى هومدلول كلمة الواوولوكان الواوللاستيناف يلزم الاستدراك لان كلمة امااىضاللاستدراك حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان كلمةامامرادة فى النية وليس كذالك بل جعلت كلمة الواوعوضاعن كلمة امابعدحذف كلمة اماعن النية اى بان تكون ساقطة عن النية فالمرادمن الحذف هوالاسقاطعن النية:

قوله علا انه لامنع من اجتماع الواوالخ

جواب ثان عن ذلك السوال حاصله انه بأس باجتماع الواومع كلمة امالان ذلك جائزودليل الجوازهووقوع ذلك فى كلام صاحب المفتاح الذى هوالعلامة السكاكى فانه يعتمدعليه فى العربية فانه قال واماخلاصة الاصلين واذاكان واقعافى كلامه يعلم ان ذلك الاجتماع جائزلاباس به فاندفع ذلك السوال-ثم ان الحق هوالجواب الاول دون الجواب الثانى وذلك لان لاجتماع بين الواووكلمة امالايجوزاصلا اذاكانت كلمة امالاستيناف والاستدلال بماوقع فى كلام

السكاكى لايصح وذلك لان كلامناانماهوفى كلمة التى تكون للاستيناف وكلمة امافى كلام السكاكى انماهى للاجمال بعدالتفصيل ولاشك ان كلمة امااذاكانت للاجمال بعدالتفصيل لاتكون منافية مع الواو لان الواواذاكان للعطف فهوايضاللتفصيل لان التفصيل يكون موجودافى العطف وماذكرناه فى ردهذاالجواب الثانى فهوماذكره عبدالحكيم السيالكوتى فى حاشيته فى هذالمقام :

قوله القواعدجمع قاعدة الخ

جواب سوال مقدروهوان اضافة القواعدالى عقائدالاسلام لاتصح وذلك لعدم وجودالقواعد للعقائدالاسلامية فان العقائدالاسلامية قضاياشخصيةمثل الله واحدوالجنة حق والنارحق لاتكون داخلة تحت قاعدة كلية فانه لاتوجدقاعدة لهذه العقائدحاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المرادمن العقائدفى هذاالمقام معناهاالاصطلاحى وهى القضية الكلية الموجبة يتعرف منهااحكام جزئيات موضوعهامثل كل فاعل مرفوع فان احكام جزئيات فاعل يعام من هذه القاعدة بان حكم تلك الجزئيات هوالمرفوعية اى بان تكون تلك الجزئيات مرفوعة وليس كذلك بل المرادمن القاعدة فى هذالمقام معناهااللغوى وهوالاساس ولاشك ان الاساس موجودلعقائدالاسلام وذلك الاساس هوالكتاب والسنة فعلم الكلام يكون ساسا للكتاب والسنة وهمااساس لعقائدالاسلام:

قوله لان العقائديجب الخ

جواب سوال مقدروهوانا لانسلم كون الكتاب والسنة اساسا لعقائد الاسلام وذلك لان المرادمن العقائد جميع العقائد فان العقائد جمع والجمع اذااضيف ولم توجد هناك قرينة التخصيص تكون الاضافة للاستغراق ولاشك ان قرينة التخصيص غيرموجودة فتكون هذه الاضافة للاستغراق واذاكانت تلك الاضافة للاستغراق يكون المراد من عقائدالاسلام جميع العقائد ولاشك ان بعض عقائد الاسلام لاتكون موقوفة على الكتاب والسنة مثل وجودالواجب تعالى وعلمه تعالى وقدرته تعالى وكلامه تعالى وارادته تعالى وكونه تعالى مرسلا للرسول فان هذه العقائد لا تكون موقوفة على الكتاب والسنة بل الطريق الى اثبات هذه العقائدهوالعقل بل الكتابوالسنة موقوفان على هذه العقائد فانه اذالم يثبت هذاالبعض من العقائد اولاباالعقل لاسبيل الى اثبات الكتاب والسنة لان وجودالكتاب والسنة موقوفة على وجودالواجب تعالى وعلمه وقدرته وارادته وكلامه وكونه مرسلاللانبياء عليهم السلام

حاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكان المرادمن كون الكتاب والسنة اساسالعقائدالاسلام هوكونهمااساساوموقوفاعليه باعتبارالذات اى بان لاتكون ثبوت تلك العقائد الاباالكتاب والسنة وليس كذلك بل المراد من ذلك هوالتوقف والاساسية فى الاعتداد يعنى ان عقائدالاسلام لاتكون معتدة بهاالابعداخذتلك العقائد من الاسلام واماعنداثباتهاباالعقل فلا يعتدبهاالاحتمال ان يكون العقل قداخطا فى تلك العقائدلاجل معارضة الوهم مع

العقل ولاشك ان جميع عقائدالاسلام موقوفة فى الاعتداد على الكتاب والسنة فصح جعل الكتاب والسنة اساسا لجميع عقائدالاسلام ويظهرمن عبارة العلامة الخيالى جواب لاعتراض آخروهوان جعل الكتاب والسنة اساسا لجميع عقائدالاسلام لايصح والايلزم الدوروذلك لان بعض عقائدالاسلام يتوقف عليه الكتاب والسنة مثل ماذكرنافى بيان الاعتراض الاول فلوكان الكتاب والسنة اساساوموقوفاعليه لجميع عقائدالاسلام يكون الكتاب والسنة موقوفاعليه لذلك البعص من العقائد لوجودالبعض فى ضمن جميع عقائدالاسلام فماهذاالادوروالجواب المفهوم من كلام العلامة الخيالى هوان الدورانماكان لازمالوكان جهة التوقف واحدة وليس كذلك فان توقف ذلك البعض من العقائدعلى الكتاب والسنة باعتبار الاعتدادوتوقف الكتاب والسنة على هذاالبعض من العقائدانماهوباعتبار الذات ولاشك ان عند تغائرجهة التوقف لايكون الدورلازما:

قوله ففي هذه القرينة الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذاالقول من الفاضل الخيالى تفريع على ماسبق وهوارادة الكتاب والسنة من القواعد يعنى لمااريدمن قواعدعقائدالاسلام الكتاب والسنة يكون فى هذه القرينة يعنى قوله واساس قواعدعقائدالاسلام ترق فى المدح لعلم الكلام بالنسبة الى القرينة الاولى وهى قوله فان مبنى علم الشرائع والاحكام ووجه وجودالترقى فى هذه القرينة الثانية هوان هذه القرينة مختصة بعلم الكلام ولاتكون شاملة

لكتاب والسنة لان الكتاب والسنة لايكونان اساس قواعدعقائدالاسلام والايلزم كون الشيء اساسالنفسه وذلك لايجوزفاذاوجدالاختصاص فى هذه القرينة الثانية يكون المدح بهاكمل لان الوصف المختص يفيدزيادة المدح بالنسبة الى الوصف الغيرالمختص بخلاف القرينة الاولى فانهالاتكون مختصة بعلم الكلام لانهاشاملة للكتاب والسنة وذلك لانه كماان علم الكلام مبنى لعلم الشرائع والاحكام فكذلك الكتاب والسنة ايضا مبنى لعلم الشرائع والاحكام بل الكتاب والسنة مبنى لعلت الشرائع والاحكام بالذات وعلم الكلام مبنى له بالواسطة فان المرادمن الشرائع والاحكام هى الاحكام العملية وعلم الشرائع والاحكام هوعلم الفقه ولاشك ان استنباط الاحكام العملية من الكتاب والسنة بالذات ثم ان الكتاب والسنة لماكان موقوفين على علم الكلام كان علم الكلام مبنى لعلم الشرائع والاحكام ثم ان عبدالحكيم السيالكوتى ذكرفى هذاالمقام اعتراضاوجوابا فحاصل الاعتراض هوان مبنى علم الشرائع والاحكام معطوف عليه واساس قواعدعقائدالاسلام معطوف ثم ان المعطوف عليه مع المعطوف اسم وخبره علم التوحيدوالصفات وقداوردالشارح ضميرالفصل بين الاسم والخبروذلك الضميرهوفانه قال هوعلم التوحيدوالصفات ولاشك ان ضميرالفصل يدل على الحصرفيكون كل واحدمن المعطوف عليه والمعطوف منحصرافى علم التوحيدوالصفات واذاكان كذلك فلاتكون القرينة الاولى شاملة للكتاب والسنة فاذالم يوجدالشمول

المذكورلايكون الترقى موجودا فى القرينة الثانية وحاصل جوابه ان الاعتراض المذكورانماكان واردالوكان الربط مقدماعلى العطف فانه يقتضى ان يكون كل واحدمن المعطوف والمعطوف عليه مقصورابهذالخبروليس كذلك بل العطف مقدم على الربط فيكون المقصورمجموع المعطوف والمعطوف عليه ولاشك ان المجموع مقصور بالخبرالمذكورواذاكان كذلك فلايكون الاعتراض المذكوروارداً:

قوله ويمكن ان يقال اساس العقائدالخ

هذاهوبيان الاحتمال الثانى فى مصداق القواعد فان الاحتمال الاول هوان المرادمن القواعد الكتب والسنة والاحتمال الثانى هوان المرادمن القواعدالآلة التفصيلية لعقائدالاسلام وهى الادلة الجزئية لاثبات هذه العقائد فقوله ويمكن ان يقال مقابل لقوله واساس العقائدالاسلامية الكتاب والسنة فهذان الاحتمالان انماهمافى مصداق القواعددون معنى القواعدلان القواعدفى كل واحدمن الاحتمالين معناه الاساس وهوالمعنى اللغوى فاالادلة التفصيلية للعقائدالاسلامية تكون موقوفة على علم الكلام فيكون علم الكلام اساسا لتلك الدلائل التفصيلية:

قوله بناء على ان مباحث النظرالخ:

جواب سوال مقدر وهوان انعلم انمايكون اساساللدلائل اذاكان ذلك العلم ممايبين فيه مادة الدليل وصورته وشرائطه ولاشك ان هذه الامورلاتكون

مبينة فى علم الكلام لان بيان هذه الامورفى علم
المنطق حاصل جوابه ان هذاالاعتراض انماكان
واردالوكان الكلام مبنياعلى ماهوالمختارعندالمتقدمين
وهوخروج مباحث النظراى خروج المنطقَ من علم
الكلام وليس كذلک بل الكلام مبنى على
ماهوالمختارعندالمتأخرين وهوان علم المنطق جزءمن
علم الكلام ولاشک ان علم المنطق اذاكان جزءً من
علم الكلام يكون توقف الدلائل التفصيلية على علم
الكلام باعتبارجزئه وهوعلم المنطق فان قيل ماالوجه
للمحشى الخيالى حيث ذكرالاحتمال الثانى فى مصداق
القوعدبقوله يمكن الذى يدل على الضعف بخلاف
الاحتمال الاول فانه ذكره بطريق الجزم حيث قال
هناكواساس العقائدالاسلامية هوالكتاب والسنة اشارالى
جواب هذاالاعتراض عبدالحكيم السيالكوتى بان
هذاالاحتمال الثانى لايفيدالمقصودوذلک لان
المقصودهومدح علم الكلام مطلقااى سواء كان علم
كلام المتقدمين اوعلم الكلام للمتاخرين وهذاالاحتمال
الثانى انمايفيدمدح كلام المتأخرين فقط دون مدح كلام
المتقدمين لان علم المنطق جزء من كلام المتأخرين
دون كلام المتقدمين فلذاذكرهذاالاحتمال الثانى بمايدل
على الضعف بخلاف الاحتمال الاول فانه يفيدمدح
مطلق الكلام اى سواء كان كلام المتقدمين اوكلام
المتأخرين:

قوله اى علم يعرف فيه ذلک الخ

جواب سوال مقدروهوان لفظ علم مضاف الى
التوحيدوالصفات ولاشک ان لفظ علم مصدر فهذه
الاضافة لاتخلواماان تكون اضافة المصدر الى الفاعل
اواضافة المصدرالى المفعول وكلاهما باطلان
امابطلان الاول فلانه يلزم ان يكون التوحيدوالصفات
عالمين مع ان العلم من شان الذوات المجردة
الجوهرية وهمالايكونان كذلک فانهمامن
الامورالعارضة وامابطلان الثانى فلان وقوع العلم
بالتوحيد والصفات لايخلواماان يكون بدون المحمول
اويكون مع المحمول مثل التوحيدحق والصفات حق
فعلى الاول يكون التوحيد والصفات من قبيل
التصورلان العلم المتعلق باالفرديكون تصوراواذاكان
تصورافلا يصح قوله الموسوم بالكلام وذلک لان علم
الكلام من العلوم المدونة والعلم المدون يطلق على
معان ثلاثة الاول المسائل والثانى التصديقات والثالث
الملكة ولايطلق على التصوروعلى الثانى يكون
هذاالعلم تصديقافلايصح ان يكون اساس
قواعدعقائدالاسلام بل يكون هذاالعلم حينئذ نفس عقائد
الاسلام حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكانت
هذه الاضافة من قبيل اضافة المصدرالى الفاعل
اواضافة المصدرالى المفعول وليس كذلک بل هذه
الاضافة لادنى تعلق وذلک التعلق هو ان هذاالعلم يبين
فيه التوحيد والصفات فهذه الاضافة من قبيل اضافة
المبين فيه الى المبين بصيغة المفعول ولاشک فى
صحة هذه الاضافة لان هذاالعلم وهوعلم الكلام يبين
فيه التوحيدوالصفات:

قوله ويمكن ان يراد المعنى اللقبي الخ

جواب ثان عن ذلك السوال وهو ان الاعتراض المذكور انماكان واردا لوكان المراد من قوله علم التوحيد والصفات معناه الاضافي وليس كذلك بل المرادمنه معناه اللقبي وهوانه لقب للعلم المخصوص الذي هو موسوم بعلم الكلام فحينئذ معنى مجموع المضاف والمضاف اليه هوالعلم المخصوص:

قوله فنسبة الوسم الخ:

قال عبدالحكيم السيالكوتي ان هذاجواب سوال مقدروهوانه لماكان علم التوحيدوالصفات لقباواسما لهذاالعلم كماان الكلام اسم ولقب لهذاالعلم واذاكان كذلك فماالوجه اللشارح ان يقول الموسوم بعلم التوحيد والصفات والكلام فيكون المعنى ان كل واحدمنهااسم لهذاالعلم مع ان الشارح قال الموسوم بالكلام فنسبة الوسم الى الكلام دون علم التوحيد والصفات لايكون الا ترجيحابلا مرجح حاصل جوابه انانسلم ان كل واحد من الكلام وعلم التوحيد والصفات اسم لهذاالعلم الاان الشارح نسب الوسم الى الكلام دون علم التوحيد والصفات لاجل ان الكلام مشهور باالنسبة الى علم التوحيد والصفات وان كان كل واحد منهالقب لهذاالعلم واسمه فاالشهرة مرجحة لنسبة الوسم الى الكلام دون علم التوحيد والصفات:

قوله اشارة الى فائدة من فوائده الخ

جواب سوال مقدروهوان لقب هذاالعلم هوالكلام فقط ولايكون لقبه الكلام المنجى عن غياهب الشكوك

وظلمات الاوهام فان المنجى الى اخره لايكون داخلا فى هذاللقب والاسم واذاكان كذلك فذكره بعد الكلام مستدرك حاصل جوابه انا نسلم ان ذلك خارج عن الاسم واللقب ولكن لانسلم لزوم الاستدراك لان الاستدراك انماكان لازما لولم توجدالفائدة فى هذاالوصف بل الفائدة موجودة فى هذاالوصف وتلك الفائدة هى النجات عن الشكوك والاوهام فاذاوجدت الفائدة فى ذلك الوصف فلايكون الاستدراك لازما:

قوله فلرجحان الشك الخ :

جواب سوال مقدروهوان الشارح قداضاف الغياهب الى الشكوك حيث قال غياهب الشكوك واضاف الظلمات الى الاوهام مع ان الغياهب ايضا ظلمات فماالوجه للشارح حيث اختارهذاالطريق ولم لم يعكس فى هذاالطريق وذلك بان يضيف الظلمات الى الشكوك ويضيف الغياهب الى الاوهام حاصل جوابه ان ذلك لاجل مناسبة الغياهب مع الشكوك وتلك المناسبة هى وجودالقوة فى كل واحد من الشك والغيهب فان الغيهب عبارة عن الظلمات الشديدالسواد بخلاف الظلمة فانه مطلق عن الشدة والضعف فلاجل وجودهذه المناسبة اضاف الغياهب الى الشكوك واماالوهم فلايكون مثل الشك فى القوة فان التحيروالترددفى الشك اكثرمن التحيروالترددفى الوهم فاضاف مطلق الظلمات الى الاوهام :

قوله همامتحدان باالذات الخ

جواب سوال مقدروهوان عطف الدين على الملة لايجوزوذلك لان العطف يقتضى المغائرة بينهاولاتوجدالمغائرة هٰهنالان كل واحد منهماعبارة عن الشريعة المصطفويه حاصل جوابه نسلم ان العطف يقتضى المغائرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولكن مطلق المغائرة اى سواء كانت بالذات اوبالاعتبار وهٰهنا وان لم توجدالمغائرة بالذات لانهما صادقان على ذات واحدة وتلك الذات الشريعة المصطفويه ولكن المغائرة بالاعتبارموجودة وتلك المغائرة الاعتبارية هى الشريعة من حيث انهاتطاع دين لان الدين فى اللغةالاطاعة ومن حيث انهاتكتب ملة لان الملة فى اللغة عبارة عن الكتابة :

قوله والاملال وهوبمعنى الاملاءالخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان المحشى الخيالى قدنقل عنه ان هذه العبارة جواب سوال مقدروهوان الملة مضاعف لانه مؤخوذ من الاملال وتملى ناقص فلايصح القول بان الشريعة انمايقال له ملة من حيث انهاتملى حاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكان بين الاملال والاملاء فرق وليس كذلك فان الاملال بمعنى الاملا فكل واحد منهاعبارة عن الكتابةفصح ان يقال ان الشريعة انمايقال لهاملة من حيث انهاتملى وتكتب

قوله وقيل من حيث انهاتجمع الخ

هذاهوالقول الثانى فى بيان المغائرة الاعتبارية بين الدين والملة فحاصل هذاالقول الثانى هوان الشريعة

يقال لهاالدين من من حيث انهاتطاع ويقال لهاملة من حيث انهاتجمع عليهافان الناس يجتمعون عليهالاجل العمل بهاوالملة فى اللغة عبارة عن الجمع اى الاجتماع وعلى هذاالقول لايرادالاعتراض المذكورالذى اجاب عنه المحشى الخيالى بقوله والاملال وهوبمعنى الاملاء:

قوله اى الجنة الخ

هذابيان ان المرادمن دارالاسلام معناه اللقبى بانه صارلقباللجنة ولايكون المرادمنه معناه الاضاقى:

قوله سميت بهاالخ

هذابيان تسمية الجنة بدارالسلام بوجوه ثلاثة ففى الوجه الاول يكون المرادمن السلام معناه المصدرى وفى الوجه الثانى يكون المرادمن السلام هوالتسليم اى القول السلام عليكم وفى الوجه الثالث يكون المرادمن السلام اسم من اسماءالله تعالى:

قوله فاضيفت اليه تشريفاالخ

جواب سوال مقدرواردعلى الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة لتسمية الجنة حاصله انه لماكان لفظ السلام اسمامن اسماء الله تعالى فلاتصح اضافة الداراليه وذلك لان الداريكون مكانالمن له الدارفيلزم وجودالمكان للواجب تعالى وذلك لايجوزكماهو مذهب اهل هذالعلم وهم المتكلمون حاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكانت اضافة الدار الى السلام لاجل التمكن فى ذلك المكان والسكونة فى ذلك وليس

كذالک بل هذه الاضافة انماهوللتشريف اى للاعلام ان المضاف ذوشرافة:

قوله ووجه تخصيص هذاالاسم ظاهراًالخ

جواب سوال مقدروهوانه لماكان السلام اسم من اسماء الله تعالى فلا شک ان للواجب تعالى اسـماء كثيـرة فماوجه تخصيص هذاالاسم حيث اضـيف الـدارالى هذاالاسم دون الاسماءالأخرمع ان للواجب تعالى اسماء كثيرة حاصل جوابـه ان وجـه ذلـک التخـصيص ظاهرلان الجنة محل السلامة ومعنى الـسلام اذاكـان اسمامن اسماء الله تعالى هوانه تعالى منـه الـسلامة صادرة فى الدنيا ويحصل به تعالى السلامة فى الآخرة فلهذاالاسم مناسبة ظاهرة مع الجنة فلذااختيرهذاالاسـم دون الاسم الآخر:

قوله وطي الكشح كناية عن الاعراض الخ

جواب سوال مقدرهوان الاضافة الكشح الـى المقـال الذى معنـاه الكـلام لاتـصح وذلـک لان الكـشح مخصوص بالحيوان ولايتصوزالكشح للمقال حاصـل جوابه ان هـذاانماكان واردالوكـان كـلام الـشارح محمولاًعلى معناه الصريح وليس كذالک بـل الكـلام محمول على معناه الكنايئ وهوان يكـون هـذاالكلام كناية عن الاعراض عن الاطنـاب والاخـلال فـان الاعراض ملزوم وطى الكشح لازم مع الاعراض فان من يعرض عن شيء يطوى كشحه عن ذلک الـشيء فان الاعـراض ملـزوم وطـى الكـشح لازم ففيـه ذكراللازم وارادة الملزوم:

قوله مجموعهماالخ

جواب سوال مقدر وهوان كل واحدمن لفظ الاطنـاب والاخـلال معـرب لعـدم وجودالوجـه لبنائهمافمااعرابهماحاصل جوابه ان اعـراب هـذين اللفظين هوالجربان يكون كل واحد منهمامجروراً على البدليـة مـن طرفـى الا قتـصاداوبيان لطرفـى الا قتـصادولاشک ان البدلوكـذاالبيان يكونـان تـابعين لمتبوعه هوالمبدل منه اوالمبين ولاشک ان طرفى الا قتصادمجرورلدخول حرف الجرعليه فكان طرفى فى الاصـل طـرفين حـذف النـون لاجـل الاضـافة وهذاهوالجواب الاول عن هـذاالاعتراض والجـواب الثانى ذكره العلامة الخيالى بقوله ويجوزرفعهمـاالى آخره حاصل هذاالجواب هوان كـل واحـدمن هـذين الاسمين وهماالاطناب والاخلال مرفوع على الخبريـة من المبتداء المحذوف وذلـک المبتـداء المحـذوف هوضميرهما الراجع الى طرفـى الا قتـصادوالجواب الثالـث عـن هـذاالاعتراض ذكـره بقولـه ويجوزنصبهماالى آخره وحاصل هذاالجواب هوان كل واحدمن الاخلال والاطناب منصوب ونصبهما علـى المفعولية للفعل المقدروذلک الفعل المقدرهواعنى فان الفاعل لهذاالفعل ضميرالمتكلم الواحد يعبرعنه باانا:

قوله ولماتعددالمتبوع معنىً الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى انه نقل عن العلامة الخيالى ان هذاجواب سوال مقدر وذلک السوال هوان البـدل اوالبيان لماكان مجموع هذين الاسمين وهماالاطنـاب والاخلال ولايكون كل واحدمنهمابدلاً اوبياناً مـستقلاً

ينبغى ان يكون الاعراب عليهماواحدولايكون الاعراب موجوداعلى كل واحد منهمامع ان الاعراب موجودعلى كل واحدمنهما ومحل ورودهـذاالاعتراض قوله مجموعهمابدل من الطرفين اوبيان لهما فانه يعلم من هذاان التابع واحد وذلك الواحدمجموع هذين الاسمين حاصل جوابه ان المتبوع باعتبار اللفظ واحدولايكون متعدداالاانه متعددمن حيث المعنى لانه صيغة التثنية فصارباعتبارالمعنى كانه ذكركل واحد من المتبوعين وذكرمعه تابعه فلاجل هذاالتعددوردالاعراب على كل واحد منهماوان كان لفظ المتبوع يقتضى الاعراب الواحدعلى التابع لان الاعراب الموجود في لفظ المتبوع واحد فالمقتضى لتعددالاعراب فى التابع معنى المتبوع دون لفظه:

قوله ردالشارح في بعض كتبه الخ

هذابيان اعتراض الشارح فى المطول على عطف نعم الوكيل على هوحسبى فان هذالعطف كان موجودافى عبارة تلخيص المفتاح فاعترض الشارح عليه فى المطول بان هذالعطف لايجوز وذلك لان عطف نعم الوكيل لايخلواماان يكون على حسبى بدون تأويله بيحسبنى اويكون على حسبى بعدتأويله بيحسبنى والكل باطل امابطلان الاول فلانه يلزم عطف الانشاء على الاخباروذلك لان هوحسبى خبرونعم الوكيل انشاء لان نعم من افعال المدح والذم وهذه الافعال من قبيل الانشاء لان وضع هذه الافعال انماهو لانشاء المدح وعلى الثانى يلزم عطف الجملة على المفرد وذلك لان نعم الوكيل جملة وحسبى بدون تأويله

بيحسبنى مفردوعلى الثالث ايضايلزم عطف الانشاء على الاخبارلان حسبى اذاأول بيحسبنى يكون جملة خبرية:

قوله يردعليه ان المرادبالجملة الاولى الخ

هذاهوالجواب الاول عن اعتراض الشارح حاصله انانختارالشق الاول وهوان نعم الوكيل معطوف على هوحسبى ولايلزم عطف الانشاء على الاخباربل اللازم انماهوعطف الانشاء على الانشاء وذلك لان هوحسبى وان كان خبراً لفظا لكنه انشاء معنىً وذلك لان مقصودمن هوحسبى هوانشاء التوكل دون الاخبارعن كفاية الله تعالى لان هذاالمقام انماهومقام انشاء التوكل دون الاخبارعن ذلك بقرينة ان هذاالمقام مقام الدعاء فتكون الجملة الاولىٰ ايضاانشائيه كما ان الجملة الثانيه انشائيه:

قوله وايضايجوزان يعتبرعطف القصة الخ

هذاجواب ثان عن اعتراض الشارح ثم ان ههناامرين الامرالاول هوعطف القصة على القصة والثانى اعتبارعطف القصة على القصة يعنى بان لايكون ذلك العطف من قبيل العطف القصة على القصه ولكن يعتبرفى ذلك العطف مايعتبرفى عطف القصة على القصة ثم ان عطف القصة على القصة عبارة عن ان يكون كل واحدمن المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة مسوقة لغرض ولايكون بين تلك الجمل تناسب بل يكون التناسب بين الغرضين فلوكان كل واحدمن المعطوف والمعطوف عليه جملة واحدة لايكون ذلك العطف من قبيل عطف القصة على

القصة فالعطف فيما نحن فيه وهو عطف نعم الوكيل على حسبى لايكون من قبيل عطف القصة على القصة لان كل واحدمن المعطوف والمعطوف عليه جملة واحدة بل هذاالعطف اعتبرفيه مايعتبرفى عطف القصة على القصة وهووجودالتناسب بين الغرضين فان الغرض من الجملة الاولى هوالاخبارعن كمال كفاية الواجب تعالى والغرض من الجملة الثانية هوانشاء المدح بكمال وكالة الواجب تعالى ولاشك ان التناسب هى ان اللازم مع كل واحدمن هذين الغرضين امرواحدوذلك الامرالواحدهوالتوكل على الواجب تعالى فانه لازم مع كل واحد من هذين الغرضين فكماان المعتبرفى عطف القصة على القصة وجود التناسب بين الغرضين فلذلك اعتبرفى هذاالعطف وجود التناسب بين الغرضين فجعلت الجملة الثانية معطوفة على الجملة الاولى ففى كل واحد من هذين الامرين لايكون ملاحظة الاخبارية والانشاء :

قوله ورده بعض الفضلاء الخ

هذاجواب ثالث عن اعتراض الشارح وهذاالجواب اجاب به السيدالسندالشريف فى حاشية المطول فان المرادمن بعض الفضلاء هوالسيدالسندالشريف وحاصل هذاالجواب هوانانختارالشق الاول وهوان نعم الوكيل جملة معطوفة على جملة هوحسبى ولايلزم عطف الانشاء على الاخباربل اللازم انماهوعطف الاخبارعلى الاخباروذلك لان فى المعطوف تقديرالمبتداء وذلك المبتداء ضميرهوالراجع الى الله تعالى والقرينة على هذالمبتداء المقدرهوالمعطوف عليه

فان المبتداء موجود فى المعطوف عليه فيكون التقديرهكذاهوحسبى وهونعم الوكيل فيكون الضميرمبتداء ويكون نعم الوكيل خبرهذاالمبتداء وبعدهذاالتقديرتكون الجملة المعطوفة ايضا اخبارية كماان الجملة الاولى التى هى معطوفة عليهاجملة اخبارية فلا يلزم عطف الانشاء على الاخباربل اللازم انماهوعطف الاخبارعلى الاخبار(فان قيل)ان بعدتقديرهذاالمبتداء وان لم يلزم عطف الانشاء على الاخبارولكن يلزم محذورآخروذلك المحذورالآخرهووقوع الانشاء خبرالان نعم الوكيل انشاءولاشك ان وقوع الانشاء خبرا للمبتداء لايجوز(قلنا)كماان المبتداء فى الجملة الثانية مقدرفكذلك الخبرفى هذه الجملة الثانية مقدروذلك الخبرهوقوله مقول فى حقه فيكون التقديرهكذاهومقول فى حقه نعم الوكيل فالانشاء لايكون خبرا بل هذه الانشاء متعلق الخبرواذاكان الامركذلك فلايلزم وقوع الانشاء خبرا للمبتداء :

قوله ثم قال وايضاً يجوزالخ

هذاجواب رابع عن اعتراض الشارح وهذاالجواب ايضا لسيدالسندالشريف وهذاالجواب باختيارالشق الثالث وهوان عطف نعم الوكيل على حسبى بعدتأويله بيحسبنى وبعد هذاالتأويل يكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه جمله الاان المعطوف عليه جمله خبريه والمعطوف جمله انشائيه ولكن عطف الانشاء على الاخبارلايجوزاذالم يكن للجملة الخبرية محل من الاعراب واماذاكان للجملة الخبرية محل من

الاعراب فلاشك انه يجوز حينئذ عطف الجملة الانشائية على الجملة الاخبارية وههنا للجملة الخبرية محل من الاعراب فان حسبى بعدتأويل بيحسبنى فى محل الرفع لانه خبرمبتداء وذلك المبتداء ضميرهو الراجع الى الله تعالى

ثم ان عبدالحكيم السيالكوتى ذكر فى هذالمقام اعتراضاوجوابا فحاصل اعتراضه هوان المانع من عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية هوكمال الانقطاع بين الخبروالانشاء ولاشك ان هذالمانع يكون موجودا فى صورة ان يكون للجملة الخبرية محل من الاعراب فالوجه بجوازهذالعطف وحاصل جوابه هوان الجملة التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردوذلك لان نسبتهالاتكون مقصودة بالذات واذاكان كذالك فلا التفات الى اختلاف المعطوف والمعطوف عليه فى الاخبارية والانشائية فلذاكان هذالعطف جائزا:

قوله ويدل عليه قطعاقوله تعالى الخ

جواب سوال مقدر واردعلى بعض الفضلاء هوالسيدالسندحاصله ان عطف الانشاءعلى الاخبارامرغريب وان كان لذلك الاخبارمحل من الاعراب فلابد لذلك من وجودالشاهد والدليل من الكلام الفصيح فماهو حاصل جوابه ان الشاهد والدليل لذلك موجودوهوقوله تعالى قالواحسبناالله ونعم الوكيل فان نعم الوكيل جمله انشائية معطوفة على الجملة الخبرية وهى قوله تعالى حسبناالله ومحل الاعراب موجودالجملة الخبرية فانهاواقعة فى محل النصب لانها

مفعول به ومقولة لقالوا فهذه الآية تدل بطريق القطع واليقين على جوازهذالعطف :

قوله لان هذه الواومن الحكاية الخ

جواب سوال مقدر وهوان هذه الآية وان تدل على جواز العطف المذكورولكن لانسلم ان هذه الدلالة بطريق القطع واليقين وذلك لاحتمال ان يكون الواوموجودة فى المحكى عنه دون الحكاية ولاشك ان محل الاعراب انماهوثابت للجملة الاولى فى الحكاية دون المحكى عنه لان قالواموجودفى الحكاية ولايكون موجوافى المحكى عنه واذاكان كذلك فالعطف يكون كوجودافى المحكى عنه فيكون هذالعطف عطف الانشا على الخبربدون ان يكون للخبرمحل من الاعراب واذاكان كذلك فلاتكون هذه الدلالة قطعية لوجودهذالاحتمال لان القطعية لاتكون موجودة عندوجودالاحتمال لان الاحتمال ينافى القطع حاصل جوابه ان الاحتمال انما يكون منافيا مع القطعية اذاكان ذلك الآحتمال قريباواما اذاكان ذلك الاحتمال بعيدا فلايكون حينئذ منافيامع القطعية ولاشك ان هذالاحتمال وهواحتمال ان يكون الواومن المحكى عنه بعيدا وذلك لانه لاجوازللعطف حينئذالابتأويل بعيدوانما لايجوز العطف قبل التأويل اذاكان الواو من المحكى عنه لانه يلزم عطف الانشاءعلى الاخباربدون ان يكون للخبرمحل من الاعراب ولاشك انه لايجوزواما جوازهذالعطف بعد التأويل فلانه يصيربسبب التأويل هذالانشاء خبر

فيكون هذاالعطف من قبيل عطف الخبر على الخبر وهوجائز:

قوله وهوان يقال تقديره الخ

هذاهوبيان ذلك التأويل حاصله ان المعطوف على حسبناالله لايكون نعم الوكيل بل المعطوف هوقلناالذى مقدروامانعم الوكيل فهومتعلق قلنا ولاشك ان قلناخبركما ان حسبناالله خبر فيكون هذامن عطف الجملة الخبرية على الجملة الخبرية ثم ان بعض الفضلاء وهوالسيدالسندحكم على ان تقديرقلنافى هذاالقول تأويل بعيد لايلتفت اليه اماكون هذاالتقديرتأويلا فلانه خلاف الاصل لان الاصل هوعدم التقديرولاشك ان مايكون خلاف الاصل لايكون الاتأويلا واماكونه بعيدا فلعدم وجودالقرينة على هذاالمقدرواماانه لايلتفت اليه فلانه لامناسبة بين مفهومى الجملتين بحيث يحسن العطف بالواو:

قوله وليس هذامختصابمابعد الخ

هذاايضامن كلام بعض الفضلاء وهوالسيدالسند وغرضه بهذاالكلام دفع وهم من يتوهم حاصله ان جوازعطف الانشاء على الاخبار اذاكان للخبرمحل من الاعراب انمايكون جائزا فى صورة وقوع الخبربعدالقول كمافى الآية المذكورة كذلك فان الجملة الخبرية فى هذه الآية واقعة بعدالقول فاذاكان جواز هذاالعطف مخصوصا بهذه الصورة فلاتكون هذه الآية دليلا وشاهدا لجواز العطف فيمانحن فيه وهوقولنا هوحسبى ونعم الوكيل لان الجملة الخبرية وهو حسبى بتأويل يحسبنى لايكون واقعا بعدالقول بل

واقع بعدالمبتداء فدفع ذلك الوهم بان جواز هذاالعطف لايكون مخصوصا بما وقع بعدالقول بل جوازهذاالعطف عام فتكون تلك الآية دليلا لنافيما نحن فيه والدليل ان جوازهذاالعطف عام ولايكون مخصوصابصورة وقع الجملة الخبرية بعدالقول لحسن قولنا زيدابوه عالم وماجهله فان ابوه عالم جملة خبريه لهامحل من الاعراب لانه خبرمبتداء وهوزيد وماجهله جملة انشائية لانه من افعال التعجب وهومعطوف على ابوه عالم ولايكون واقعابعدالقول :

قوله ويردعليه انه يحتمل ان يكون الواوالخ:

هذااعتراض من جانب المحشى الخيالى على تائيدبعض الفضلاء بالآية المذكورة حاصله ان التائيد بتلك الآية لجواز عطف الانشاء على الاخبارفيماله محل من الاعراب لايصح وذلك لان بعض الفضلاءادعى القطعية حيث قال ويدل عليه قطعا الى آخره فالعلامة الخيالى ردعلى القطعية بان القطعية غيرمسلمة لانه يحتمل ان يكون الواوفى هذه الآية من المحكى عنه دون الحكاية ولايلزم عطف الانشاء على الاخبارلانه يقدر المبتداء فى المعطوف فيكون التقديرهكذاحسبنا الله والله نعم الوكيل ولاشك ان بعد تقدير المبتداء فى المعطوف لايلزم عطف الانشاء على الاخبار بل اللازم هوعطف الاخبارعلى الاخبارلان المعطوف بعد التقديرالمبتداء فيه يكون جملة خبرية وكذايحتمل ان يكون الواومن المحكى عنه ويكون نعم الوكيل معطوفاعلى الخبرالمقدم وهوحسبنا وهذاالخبروان كان مفرداولكن له محل من

الاعراب والسيدالسندالشريف يجوزعطف الجملة على المفرداذاكان لذلك المفردمحل من الاعراب ولاشك ان المفرد فى هذاالمقام له محل من الاعراب لانه خبرمبتداء واذاكان كذلك فلايصح بهذه الأية اصل الاستدلال وذلك لانه لم يوجدعلى هذاالاحتمال الثانى عطف الجملة على الجملة بل الموجودعطف الجملة على المفردفاذاوجدهذان الاحتمالان فلاتدل هذه الأية بطريق القطع على العطف المذكور وهوعطف الانشاء على الاخبارفيماله محل من الاعراب وذلك لوجودالاحتمالين المذكورين ولاشك ان الاحتمال ينافى القطعية اجاب عن هذاالاعتراض عبدالحكيم السيالكوتى بان الاعترض المذكورانماكان وارداعلى بعض الفضلاء لوكان مراده من القطع اليقين وليس كذلك بل المرادمن القطع هوقطع مادة الاعتراض ولاشك ان هذاالمعنى مستقيم لان المعترض هوالعلامة الخيالي ولاشك انه قائل بصحة العطف فى هوحسبى ونعم الوكيل والاحتمالان المذكوران يجريان فى حسبى ونعم الوكيل فلواعترف هوبهذين الاحتمالين لايكون العطف صحيصا فى هوحسبى ونعم الوكيل ايضا فاذا قائلا بصحة العطف فى هوحسبى ونعم الوكيل فكيف يعترض على العطف الموجودفى هذه الأية :

قوله ثم ان حسن المثال المذكور الخ

هذااعتراض آخرمن جانب العلامة الخيالى على بعض الفضلاء حاصل هذاالاعتراض هوانه قال بعض الفضلاء بوجودالحسن فى زيد ابوه عالم وماجهله بان هذاالمثال وجدفيه الحسن مع ان فيه عطف الانشاء

على الخبر فيماله محل من الاعراب بدون وقوع هذاالمثال بعدالقول فالعلامة الخيالى اعترض عليه حاصله انا لانسلم وجودالحسن فيه على تقديران يكون العطف فيه عطف الانشاء على الاخبارفيماله محل من الاعراب بل ذلك ممنوع وذلك لانه اماان يقدر المبتداء فى المطوف فيكون هذاالمثال هكذازيدابوه عالم وزيدماجهله اولايقدر المبتداء فى المعطوف فعلى الاول لايكون هذاالمثال ممانحن فيه لان كلامنا فى عطف الانشاء على الاخباروعلى هذاالتقديريكون المعطوف من قبيل الخبركماان المعطوف عليه خبر وعلى الثانى لانسلم وجودالحسن فى هذاالمثال بل لاحسن فيه لانه يلزم عطف الانشاء على الاخباروذلك لايجوزوالجواب من جانب بعض الفضلاء هوانانختار الشق الثانى ولانسلم ان الحسن لايكون موجوداً بل موجود وذلك لان عطف الانشاء على الاخبارفيماله محل من الاعراب مثل عطف المفرد على المفرد لان النسبة لاتكون مقصودة فلايكون النظرفى هذاالعطف الى الاختلاف بالاخبارية والانشائية فلايكون الاحتياج انى تقدير المبتداء فى المعطوف لصحة ذلك العطف فيكون المثال المذكورحسنا بدون تقدير المبتداء فى المعطوف :

قوله للحكم معان ثلاثة الخ

غرض المحشى بيان معانى الحكم بان الحكم له معان ثلاثة (فان قيل)المرادمن معانى الحكم لايخلواماان يكون المرادمنها مطلق المعانى اى سواءكانت صحيحة اولاتكون صحيحة او يكون المرادالمعانى

الصحيحة اويكون المرادمنها المعانى المرادة فى هذاالمقام والكل باطل اماالاول فلان مطلق معانى الحكم كثيرة فانهاسبعة معان واماالثانى فلان المتبادرمن الصحة هوان لايكون هناك ورودالاعتراض فلاشك ان المعانى الصحيحة بهذاالطريق اثنان الاول والثانى دون المعنى الثالث لان المعنى الثالث موردة الاعتراض وان كان ذلك مجابا واماابطلان الثالث فلان المعانى المرادة اثنان وهما المعنى الاول والمعنى الثانى وانماكان مطلق المعانى سبعة فلان المعانى الثلاثة هى هذه والمعنى الرابع هوالاثرالمرتب على الشى والمعنى الخامس مفهوم القضية والمعنى السادس هوالمحكوم به والمعنى السابع انتساب امرالى امرآخرحاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكان الاحتمالات الموجودة فى الحكم منحصرة فى هذه الاحتمالات الثلاثة وليس كذلك بل وُجدهٰهنااحتمال رابع وذلك الاحتمال هوان المرادمن المعانى هى المعانى الصحيحة فى الجملة ولاشك ان المعانى الصحيحة فى الجملة هى الثلاثة المذكورة فى كلام المحشى فان الاعتراض الوارد على المعنى الثالث قد اجاب عنه المحشى :

(فان قيل)مالوجه لعدم صحة هذه المعانى الاربعه الاخيرة (قلنا)الوجه لذلك هوان الشارح قال منها مايتعلق ولاشك ان التعلق من شان النسبة ومن شان العلم فالنسبة تتعلق بالطرفين والعلم يتعلق بالمعلوم ليس من شان مفهوم القضية التعلق وكذاليس من شان المحكوم به التعلق واماالحكم بمعنى الانتساب فلايكون

مرادا لاجل ان الاحكام وصفهاالشارح بوصف الشريعة والانتساب فعل من افعال النفس فلا معنى لكونه شرعياواماالحكم بمعنى الاثرالمرتبة فانمالايصح لاجل ان معنى الشرعية حينئذهوان الاثارالمرتب على الشرع على قسميين ولاشك ان هذالايصح لان الاثارالمرتبة على الشرع هى النجاة من العذاب والفلاح بالثواب ولاشك ان هذه الاثارلاتنقسم الى هذين القسمين فلذالاتصح هذاالمعنى ايضا:

قوله نسبة امرالى آخرالخ

المرادمن النسبة فى المعنى الاول هوالنسبة التامة الخبرية والمرادمن النسبة فى المعنى الثانى للحكم هوالنسبة التقيدية وذلك لانه قال فى بيان المعنى الثانى ادراك وقوع النسبة ولاشك ان فى النسبة التامة يكون ادراك نفس النسبة لاادراك وقوعهابخلاف النسبة التقيدية فان فيهاادراك وقوعهادون نفسها:

قوله وخطاب الله تعالى الخ

(فان قيل)ان الخطاب يجئ بمعنين المعنى الاول هومايقع به التخاطبوهوالكلام النفسى للواجب تعالى ويعبرعن ذلك بالايجاب والاباحة والمعنى الثانى هوماخوطب به يعنى الاثرالمرتب على الخطاب المعنى الاول ويعبرعنه بالواجب والمباح فالمرادمن الخطاب فى بيان هذاالمعنى الثالث للحكم لايخلواماايكون المرادمنه المعنى الاول اوالمرادمنه المعنى الثانى فعلى المعنى الاول لايطابق المثال الاول مع الممثل وهوالوجوب وعلى المعنى الثانى لايطابق

المثـال الثـانى وهو الاباحـة مـع الممثـل (قلنـا) انانختار الاحتمال الاول ولانسلم ان مثـال الوجـوب غيرمطابق مع الممثل بل مطابق له وذلک بنـاءعلى ماذكره بعض المحققين من ان الايجـاب والوجـوب لافـرق بينهماباعتبار الـذات بـل بينهمااتحادبالـذات وتغائربالاعتبار امااالاتحـاد الـذاتى فـلان كـل واحـدمنهماعبارة عمـايقع بـه التخاطـب و اماالتغائرالاعتبارى فهوان الخطـاب اذانسب الـى الحاكم يسمىٰ ايجابا ًواذانـسب الـى مافيـه الحكـم وهوالفصل يسمىٰ وجوبا واذاكان كذلک يكون مثـال الوجوب ايضا مطابقا مـع الممثـل وهـذاالاعتراض والجواب اشاراليهما عبدالحكيم السيالكوتى :ثم اعلـم ان خطاب الله تعالى على نوعين النوع الاول هوالكلام النفسى والنوع الثانى هوالكلام اللفظى ثم ان المـراد من خطاب الله تعالى فى بيان المعنى الثالث هوالكلام النفسى وذكرعبدالحكيم الـسيالكوتى الوجـه لـذالک وهوان خطاب الله تفسيرللحكم ولاشک ان الحكم انما هوالكلام النفسى دون الكلام اللفظى فان كلام اللفظى دال على الحكم ولايكون عين الحكم ثم ان عبدالحكيم السيالكوتى ذكرفى هذاالكقام اعتراضا وجوابا فحاصل اعتراضه هوان المرادمن الخطاب لماكان هـوالكلام النفسى فلاشک ان كلام النفسى كلام واحد لانـه مـن صفات الواجب تعالى فيلزم ان يكـون هـذاالخطاب الواحد متعلقابجميع افعال المكلفين مع ان ذلک باطـل لان حكم بعض الافعال يكون مغائراعن حكم البعض الآخرمن الافعال واذاكان كذلک فكيف يكون الخطاب

الواحدمتعلقا بجميع افعال المكلفين وحاصل جوابه ان الكلام النفسى وان كان واحدا الاانه يكـون خطابـات باعتبار التعلق ولاشک ان تعلقـه متعددوكذامتعلقاتـه متعـددة فيكـون هوايـضاباعتبار التعلقات متعـددة فاذاوجدفيه هذاالتعددصح تعلقه بجميع افعال المكلفين:

قوله باالاقتضاءاو التخيير الخ

الا قتضاء يشمل الفرض والواجب والسنة والمـستحب لان فيهااقتـضاءوطلب للفعـل وكذايـشمل الحـرام والمكروه سواءكان كراهية التحريم اوكراهية التـنزيه لان فيهااقتضاء وطلب لترک الفعل والتخيـيريـشمل المباح :

قوله وهذاالاخير غيرمراد الخ

دفع وهم من يتوهم ان المحشى الخيالى قـدذكرللحكم ثلاثة معان ويكون كل واحدمن هذه المعـانى الثلاثـة مراداً فى هذاالمقام فدفع المحشى ذلـک الـوهم بـان المعنى الثالث غيرمراد بخلاف المعنى الاول والمعنى الثانى فان كل واحد منهمامراد :

قوله لانه وان عم الفعل الاعتقادالخ

جواب سوال مقدر وهـوان المعنـى الاخيركماانـه غيرمرادفى هذاالمقام فكذلک هذاالمعنى غيرصـحيح فى هذاالمقام فينبغى ان لايذكره الشارح وجـه عـدم صحة هذاالمعنى الاخيرهوان الشارح قسم الاحكام الى قسمين القسم الاول مايتعلق بكيفية العمل والقسم الثانى مايتعلق باالاعتقاد والمذكورفى هذاالمعنى الثالث لفـظ افعال والفعل مقابل الاعتقاد فتقسم الحكم الـى القـسم

الاول تقسیم الی نفسه وتقسیم الی القسم الثانی تقسیم الی غیره وذلک لایجوزحاصل جوابه ان هذاانماکان واردا لوکان المراد من افعال المذکورة فی المعنی الثالث افعال الجوارح فقط ولیس کذلک بل المراد منها مطلق الافعال سواء کانت افعال الجوارح اوافعال القلب واذاکان کذلک یکون هذاالمعنی الثالث شاملا لکل واحد من القسم الاول والقسم الثانی فلایلزم تقسیم الشی الی نفسه والی مباینه فیکون المعنی الآخیرصحیحاوان کان غیرمراد:

قوله لکن یلزم انحصارالخ

هذادلیل اول علی عدم ارادة المعنی الاخیرحاصله ان الحکم بالمعنی الاخیرعبارة عن الوجوب واخوات الوجوب وهی الاباحة والحرمة فتکون هذه الامور علی قسمین القسم الاول مایتعلق بکیفیة العمل والقسم الثانی مایتعلق بالاعتقادبان هذه العقیدة واجبة وهذه العقیدة الآخریٰ حرام الی غیرذلک ثم ان الشارح قد جعل العلم المتعلق بالقسم الثانی علم التوحید والصفات وهوعلم الکلام فیکون المعنی ان علم الکلام علم بالوجوب واخواته مع ان مثل هذه المسائل قلیلة ونادرة فی علم الکلام مثل النظرفی معرفة الله واجب ومعرفة الله تعالی واجبة ولاتکون المسائل الآخریٰ من هذاالقبیل مثل الله واحد والرسول حق والجنة حق الی غیرذلک (فإن قیل) ان انحصارمسائل علم الکلام فی الوجوب واخواته باطل فلماکان یلزم علی تقدیرارادة المعنی الاخیر ذلک الانحصاریلزم ان لایصح هذاالمعنی الثالث فی هذاالمقام فیکون هذاالدلیل دلیلا

لعدم صحة هذاالمعنی الثالث ولایکون دلیلا علی عدم ارادة هذاالمعنی الثالث مع ان المحشی اوردهذاالدلیل علی عدم ارادة هذاالمعنی الثالث (قلنا) انحصارمسائل علم الکلام یصح بالتاویل وذلک التاویل هوان یقال فی الله واحدالعقیدة بوحدة الله تعالی واجبة وفی الرسول حق العقیدة بحقیة الرسول واجبة وفی الجنة حق العقیدة بحقیة الجنة واجبة ولاشک ان بهذاالتاویل تصیر جمیع الاحکام التی یتعلق بهاعلم الکلام من قبیل الوجوب واخواته فصح انحصارمسائله فیکون هذاالمعنی الاخیرصحیحاً الاانه لاجل ان فیه الاحتیاج الی هذاالتأویل لایکون هذاالمعنی الاخیرمراداً:

قوله واستدراک قیدالشرعیة الخ

هذاهوالدلیل الثانی علی عدم ارادة المعنی الاخیرمن الحکم فی هذاالمقام حاصله ان المعنی الاخیرلایکون مراداً لاجل انه یلزم الاستدراک فی ذکرقید الشرعیة وذلک لان هذاالقیدمستفادمن اضافة الخطاب الی الله تعالی فانه قال خطاب الله المتعلق الی اخره ولاشک ان مایکون منسوباً الی الله تعالی یکون شرعیاًففی قول الشارح الاحکام الشرعیة ذکرالشرعیة بعدالاحکام یکون مستدرکابخلاف المعنی الاول اوالثانی فان قیدالشرعیة لایکون مؤخوذافی هذین المعنین فلا یکون استدراک لازماً :

قوله اللهم الاان یحمل الخ

جواب سوال مقدروهوان هذاالدلیل یفیدعدم صحة المعنی الاخیرفی هذاالمقام مع ان المقصودههناهوعدم ارادة هذاالمعنی الاخیرلایکون صحیحاً حاصل جوابه

ابهذاانما کان واردا لولم یکن هذاالمحذورمدفوعاولیس کذلک فان هذاالمحذوروهولزوم الاستدراک مدفوع فلا یفید هذاالدلیل عدم الصحة ثم ان دفع هذاالمحذورباجوبة ثلاثة ولکن لما کان کل واحدمن هذه الاجوبة الثلاثة یوجدفیه خلاف الاصل یکون هذاالمعنی الاخیرغیرمرادلاجل ذلک الاستدراک فالجواب الاول من هذه الاجوبة الثلاثة هوانه یرتکب التجرید فی لفظ الاول وهولفظ الاحکام فی قوله الاحکام الشرعیة والتجریدعبارة عن استعمال اللفظ فی بعض معناه فالتجریدههنا هوان یستعمل لفظ الحکم فی مطلق الخطاب بدون اضافة ذلک الخطاب الی الله تعالی ولاشک ان الحکم عندهذاالاستعمال یکون خالیاعن قیدالشرعیة فلایکون الاستدراک لازماً ثم انه لاخفاء فی ان التجریدخلاف الاصل :

والجواب الثانی هوان یحمل قیدالشرعیة علی التاکید فان هذالقید وان کان مفهومامن لفظ الاحکام الاان الشارح ذکره بعدلفظ الاحکام ایضاً لاجل افادة التاکید فاذاوجدت فائدة التاکیدفی قید الشرعیة لایکون الاستدراک لازما ولکن لایخفی ان التاکید خلاف التأسیس وحمل الکلام علی التأسیس اولی واصل بالنسبة الی حمل الکلام علی التاکید الذی لایکون اصلاوکذالایکون اولی ففی هذاالجواب ایضاً خلاف الاصل:

والجواب الثالث هوان التعریف الثالث للحکم انماهوتعریف الحکم الشرعی فیکون ذلک التعریف للحکم المقیدبقیدالشرع ولایکون لمطلق الحکم. فان

تعریف مطلق الحکم هومطلق الخطاب المتعلق بافعال المکلفین باالا قتضاء اوالتخییرواذاکان کذلک لایکون قیدالشرعیة مؤخوذاً فی مفهوم الحکم لان ذلک القید انمایستفادمن اضافة الخطاب الی الله تعالی ولاشک ان الاضافة لاتکون موجودة فی تعریف الحکم بل هوموجودفی تعریف الحکم الشرعی واذکان کذلک فلایکون ذکر القیدالشرعیة بعدذکرالاحکام مستدرکاولکن لایخفی ان المتبادرهوان ذلک التعریف انماهوتعریف مطلق الحکم دون الحکم الشرعی فحمل ذلک التعریف علی مطلق الحکم یکون خلاف المتبادر:

(فائدة) اعلم انه وقع الخطاء من الکاتب فی کتابة عبارة الخیالی فانه قال والتاکید فی الثانی بکلمة الواووهذاخطاء فان الصواب والحق هوقوله اوالتاکید فی الثانی بکلمة او التی تکون لاحدالامرین:

قوله فالمراداماالمعنی الاول الخ

هذاتفریع علی عدم ارادة المعنی الاخیرة یعنی انه لمالم یکن المعنی الاخیرمراداً یکون المراداما المعنی الاول وهوالنسبة التامة الخبریة اوتکون المرادالمعنی الثانی وهوادراک وقوع النسبة التقییدیة ای التصدیق والاذعان وقال فی حق المعنی الاول ووجهه ظاهرولم یذکرالعلامة الخیالی وجه الظهورقدذکرذلک الوجه عبدالحکیم السیالکوتی. وحاصل ذلک هوان العلم المدون له ثلاثة معان الاول نفس المسائل والثانی التصدیقات بالمسائل والثالث الملکة الحاصلة من التصدیقات بالمسائل والشارح ذکرلفظ العلم فی

موضعین الموضع الاول قوله والعلم المتعلق باالاولی یسمی علم الشرائع والاحکام والموضع الثانی قوله وبالثانیة علم التوحیدوالصفات والمرادمن لفظ العلم فی کل واحد من هذین الموضعین هوالعلم المدون فاذاارید من الحکم المعنی الاول وهوالنسبة التامة الخبریة فلا شک انه یصح حمل لفظ العلم فی الموضعین علی کل واحدمن المعنی الثلاثة للعلم المدون فاذاارید من العلم فی الموضعین نفس المسائل یکون المراد من هذالتعلق تعلق الکل بالجزءلان النسبة التامة الخبریة جزء المسئلة لترکبهامن الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبریة وان اریدمن العلم التصدیق والاذعان یکون هذالتعلق من قبیل تعلق العلم بالمعلوم فان التصدیق علم والنسبة التامة الخبریة معلومه وان ارید من العلم الملکة یکون هذاالتعلق من قبیل تعلق المسبب بالسبب لان التصدیق هوالسبب القریب للملکة واماالمسائل واجزائها فهی اسباب بعیدة للملکة ولاشک ان البعض من اجزاء المسئلة هوالنسبة التامة الخبریة :

قوله المسائل والملکة الخ

یعنی اذااریدمن الحکم المعنی الثانی وهوالتصدیق ولاذعان لایکون ارادة کل واحدمن المعانی الثلاثة للعلم المدون فی الموضعین المذکورین بل یکون المرادمن العلم المدون فی هذین الموضعین المسائل اوالملکة ولایکون المرادالتصدیقات باالمسائل فلوارید من العلم المسائل یکون التعلق فی الموضعین تعلق المعلوم باالعلم لان التصدیق علم والمسائل معلوم ولوارید من العلم الملکة یکون التعلق فی الموضعین

من قبیل تعلق المسبب بالسبب القریب فان التصدیق سبب قریب للملکة ولایکون المرادمن العلم المدون التصدیقات ولکن عدم ارادة هذاالمعنی من العلم المدون لیس لاجل عدم صحة هذالمعنی بل ذلک لاجل ان فی اخذالمعنی الثالث یحتاج الی التکلف المحض فان عبدالحکیم السیالکوتی قد ذکروجهین لصحته ان یرادمن العلم المدون فی الموضعین التصدیقات ولکن فی کل واحد من الوجهین تکلف محض ثم ان الوجه الاول هوان ایراد من العلم المدون فی الموضعین مجموع التصدیقات ففی الموضع الاول یکون المعنی ان مجموع التصدیقات المتعلقة بالتصدیقات الشرعیة العملیة یسمی علم الشرائع والاحکام وفی الموضع الثانی یکون المعنی ان مجموع التصدیقات المتعلقة بالتصدیقات الاعتقادیة یسمی علم التوحیدوالصفات فلایلزم الاتحاد بین العلم المتعلق بصیغة اسم الفاعل وبین الاحکام المتعلقة بصیغة اسم المفعول الوجه الثانی هوان یرادمن العلم المدون فی الموضعین التصدیقات علی مذهب الامام فخرالدین الرازی فان علی مذهبه التصدیق عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة والاذعان وتلک التصورات الثلاثة هی تصورالموضع والمحمول والنسبة التامة الخبریة ویکون المراد من الحکم التصدیق علی مذهب الحکماء فان علی مذهب الحکماءالتصدیق عبارة عن الاذعان فقط وعلی الوجه الثانی لایلزم الاتحاد ایضاولکن لایخفی ان فی کل واحدمن هذین الوجهین تکلف محض فلذالایکون المرادمن العلم فی الموضعین

التصديقات فيكون المعنى الاول ظاهراويكون المعنى الثانى غيرظاهر:

قوله وعلى التقديرين معنى الشرعية الـخ

جواب سوال مقدروهوان توصيف الاحكام بوصف الشرعية فى كلام الشارح لايصح وذلك لان معنى الشرعية هوان تكون تلك الاحكام موقوفة على الشرع ولاشك ان هذالايصح لان البعض من الاحكام مثل وجودالواجب تعالى ووحدته تعالى وكذاكونه تعالى متكلما وكونه تعالى مرسلاً للرسل وكونه تعالى مريدالايكون موقوفاعلى الشرع بل الشرع موقوف عليه على هذه الاحكام فانه لولم تثبت هذه العقائدلايكون الشرع ثابتاحاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان معنى الشرعية هوماذكره المعترض وليس كذالك بل معنى الشرعية هوان تلك الاحكام مؤخوذة من الشرع ومعنى اخذالاحكام من الشرع هوان لاتكون الاحكام مخالفة عن قطعيات الشرع بالنسبة الى فهم من اخذهذه الاحكام من الشرع ولاشك فى صحة توصيف الاحكام بوصف الشرعية بهذاالمعنى فلايكون الاعتراض فى المذكوروارداً:

قوله لكن الاحكام الاعتقادية الـخ

جواب سوال مقدر وهوان بعض الاحكام الاعتقادية لايكون موقوفا على الشرع فماالفائدة فى اخذجميع الاحكام الاعتقادية من الشرع حاصل جوابه ان الفائدة فى ذلك هوالاعتدادفان الاحكام الاعتقادية لاتعتدبهاالااذاكانت تلك الاحكام الاعتقادية من الشرع :

قوله ان اريدبه مطلق التعلق الخ

اعلم ان الشارح قسم الاحكام الشرعية الى قسمين القسم الاول مايتعلق بكيفية العمل والقسم الثانى مايتعلق بالاعتقادفالقسم الاول الاحكام العملية وهى الاحكام الفقهية والقسم الثانى الاحكام الاعتقادية وهى الاحكام الاعتقادية ثم ان القسم الاول من الاحكام يتعلق بكيفية العمل والقسم الثانى من الاحكام يتعلق بالاعتقاد ثم ان فى التعلق سواء كان تعلق القسم الاول من الاحكام اوكان تعلق القسم الثانى من الاحكام خمسة احتمالات الاحتمال الاول تعلق النسبة بالطرفين والاحتمال الثانى تعلق العلم بالمعلوموالاحتمال الثالث هوتعلق المعلوم بالعلم والاختمال الرابع هوتعلق الغاية بذالغاية والاحتمال الخامس تعلق ذى الغاية بالغاية:

ثم ان المحشى الخيالى ذكرفى المراد من التعلق احتمالين الاحتمال الاول هوان يكون المرادمن التعلق فى القسم الاول وكذافى القسم الثانى مطلق التعلق اى بان لا يكون التعلق فى الموضعين بطريق خاص وقال المحشى الخيالى فى حق هذاالاحتمال فالامرظاهرووجه الظهورهوان هذاالاحتمال لااحتياج فيه اى التأويل فى لفظ الاعتقاد فى قول الشارح منهامايتعلق بالاعتقاد فلواريد من الحكم النسبة يكون التعلق فى الموضع الاول من قبيل تعلق النسبة بالطرفين فان العمل موضوع وكيفية ذلك العمل محمول والكيفية كالفرضية والوجوب والاباحة ويكون التعلق فى الموضع الثانى من قبيل التعلق المعلوم بالعلم وان كان المرادمن الحكم ادراك وقوع

النسبة اولاً وقوعها يكون التعلق فى الموضع الاول من قبيل تعلق العلم بالمعلوم ويكون التعلق فى الموضع الثانى من قبيل تعلق ذى الغاية بالغاية (فان قيل) انه لماكان المرادمن الحكم هوادراک وقوع النسبة اولاً وقوعها لايصح تعلق الحكم بالاعتقاد لان الاعتقاد ايضاادراک وقوع النسبة اولاً وقوعها اجاب عن هذاالاعتراض عبدالحكيم السيالكوتى ان هذاالاعتراض ليس بشىءوذلک لانه لاباس بان يكون الشىء غاية لنفسه فان العلوم الغيرالآلية يكون المقصودمن حصولهانفسهافههنا ايضاً يجوز ان يكون المقصودمن ادراک وقوع النسبة نفس هذاالادراک :

قوله وانمالم يعتبرالتعلق بنفس الخ

جواب سوال مقدر وهوانه لماكان المرادمن التعلق مطلق التعلق لاالتعلق الخاص ينبغى ان يقول فى الموضع الاول منها مايتعلق بالعمل بدون ذكركيفية لانه اخصروكذا هوموافق مع الموضع الثان لانه قال فى الموضع الثانى منهامايتعلق بالاعتقادبدون ذكركيفية ومطلق التعلق كماهوموجودلهذه الاحكام مع كيفية العمل فكذالک مطلق التعلق موجودلها مع العمل ايضاً فانه اذااريد من الحكم النسبة التامة الخبرية يكون هذاالتعلق من قبيل تعلق النسبة بالموضوع واذااريد من الحكم ادراک وقوع النسبة اولاوقوعهايكون هذاالتعلق من قبيل تعلق العلم بجزءمعلومه فان معلوم التصديق القضية والموضوع جزءالقضية حاصل جوابه هوان الوجه لذكر كيفية فى الموضع الاول هوالاشارة الى نكتة وتلک النكتة هى بيان ان تعلق الاحكام بفعل

المكلف انماهومن حيث الوجوب والندب والاباحة ولاشک ان هذه لاتحصل بدون ذكركيفية فلذاذكر الكيفية فى الموضع الاول واماتعلق عامة الاحكام الثانية فهولايكون من حيث كيفية الاعتقادفلذالم يذكر لفظ الكفية فى الموضع الثانى :

قوله عامة الاحكام الثانية الخ

انماقال عامة الاحكام لان البعض من الاحكام الثانية يتعلق بكيفية الاعتقاد مثل معرفة الله تعالى واجبة اى الاعتقادبوجودالله تعالى ووحدته الى غيرذلک واجبة :

قوله وان اريدبه تعلق الاسنادالخ هذابيانالاحتمال الثانى وهوان يرادمن التعلق هوالتعلق الخاص بان يكون التعلق فى الموضع الاول وكذا فى الموضع الثانى بطريق واحد فان كان المرادمن المعنى الاول هوالنسبة التامة الخبرية يكون المرادمن التعلق فى الموضعين تعلق الاسنادبالطرفين اى تعلق النسبة بطرفيهاوان كان المرادمن الحكم المعنى الثانى وهوادراک وقوع النسبة اولاوقوعهايكون المرادمن التعلق فى الموضعين تعلق التصديق بالقضية :

قوله فالمرادبالاعتقادالمعتقدات الخ جواب سوال مقدر وهوان هذاالتعلق الخاص وان كان يصح فى الموضع الاول ولكن لايصح فى الموضع الثانى وذلک لان الاعتقادلايكون الطرفين فلايكون هذاالتعلق تعلق النسبة بالطرفين كذاالاعتقادلايكون القضية فلايكون هذاالتعلق تعلق التصديق بالقضية حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المرادمن

الاعتقادمعنـــاه ولـــيس كـــذلك بـــل المـــرادمن الاعتقادالمعتقدات وهی القضايا:

قوله فح فيه اشارة الخ

يعنی انه اذااريدمن التعلق هوالتعلق الخـــاص يكـــون ذكرالكيفية واجبا ليكون العمـل موضـــوعا وتكـــون الكيفية محمولاً ومع ذلك الوجوب فـــی ذكرالكيفيـــة اشارة الی ان موضوع الفقـــه هوالعمـــل وذلـــك لان المرادمن الكيفية هی العوارض الذاتية للعمل ولاشك ان مايبحث فی العلم عن عوارضـــه الذاتيـــة يكـــون موضوعا لذلك العلم فيكون العمل موضوعا لعلم الفقه بقی فی هذاالمقام شـــیء وهـــوان المحـــشی قـــال ان المرادمن الاعتقاد المعتقدات واوردفی مثال المعتقدات قوله وجودالواجب ووحدته فان كل واحد مـــن هـــذين المثالين مضمون القضية فيكون هذامن قبيل التعبيرعن القضية بمضمون القضية فيعلم من هـــذاان المـــرادمن المعتقدات القضايافيردههنا اعتراض وذلك الاعتراض هوان المعتقدات جمع المعتقد والمعتقد عبارة عمايتعلق به الاعتقاد والتصديق فمتعلق التصديق عنـــدالجمهور هوالنسبة التامة الخبرية ولاشـــك ان النـــسبة التامـــة الخبرية لاتكون طرفين وكذا لاتكون قضية فلا يكون هذاالتعلق من قبيل التعلق النسبة بالطرفين اذاريد مـــن الحكم النسبة والمعتقد عندالبعض هومفهـــوم القـــضية وهوعبـــارة عـــن الموضـــوع والمحمـــول والنـــسبة فاذااريدمن الحكـــم النـــسبة لايكـــون تعلـــق الحكـــم بالاعتقادمن قبيل تعلق النسبة بالطرفين بـــل يكـــون هذامن قبيل تعلق الجزء بالكل فان النسبة جزء مفهوم

القضية اجاب عن هذاالاعتراض العلامة عبـــدالحكيم السيالكوتی وهوان هذاانماكان واردا لوكان المـــرادمن المعتقداتهومايتعلق به الاعتقاد والتصديق بالذات وليس كذلك بـــل المـــرادمن المعتقـــد هومـــا يتعلـــق بـــه الاعتقادوالتصديق فی الجملة ای ســـواء كـــان ذلـــك التعلق تعلقابالذات اوتعلقـــا بالواســـطة ولاشـــك ان المعتقدبهذاالمعنی شامل للطـــرفين وهمـــا الموضـــوع والمحمول فان الطرفين يتعلق بهماالتصديق والاذعـــان بالواسطة فان التصديق اذاتعلق بـــالمفهوم اوالنـــسبة بالذات يكون تعلقه بالطرفين بواسطة فاذاكان المعتقد شاملا للطرفين يكون التعلق من قبيل النسبة بـــالطفين فلايكون ذلك الاعتراض المذكور واردا :

قوله وما يتوهم من ان موضوعه الخ

هذااعتراض علی كون العمل موضـــوع علـــم الفقـــه جاصلة لانسلم ان موضوع علم الفقه هوالعمل فقط بل موضوعه اعم من ذلك لان الواجب والضروری فی موضوع المسئلة هوان يكون موضوع المسئلة عـــين موضوع العلم اويكون موضوع المسئلة نوع موضوع العلم مثل الفلك قابل للحركـــة المـــستقيمة اويكـــون موضوع المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع العلـــم مثـــل الحركة هی الخروج من القوة الی الفعل علـــی ســـبيل التدريج اويكون موضوع المسئلة نوعا للعرض الذاتی لموضوع العلم مثل الحركة المستقيمة ومثـــال القـــسم الاول كل جسم طبعی فله حيزطبعی فا الجسم الطبعی موضوع الحكمة الطبعية والفلك نوع الجسم الطبعـــی والحركة عرض ذاتی والحركة المستقيمة نوع مطلـــق

الحركة فالمعتبر فى موضوع المسئلة ان يكون واحدا من هذه الامور الاربعة ولاشك ان الواحدة من مسائل علم الفقه قولهم الوقت سبب وجوب الصلوٰة فالموضوع فى هذه المسئلة هوالوقت ولاشك ان الوقت لايكون عين العمل ولانوع العمل ولاعرضا ذاتيا للعمل ولانوع للعرض الذاتى للعمل واذاكان كذلك يجب ان يكون موضوع علم الفقه مايكون شاملاً للوقت :

قوله ولانهم عدوا علم الفرائض الخ

هذااعتراض ثان على كون موضوع علم الفقه هوالعمل حاصله ان كون موضوع علم الفقه هوالعمل لايصح وذلك لان علم الميراث باب من الفقه فلوكان موضوع علم الفقه هوالعمل لكان موضوع علم الميراث ايضا هوالعمل مع ان الامرليس كذلك فان موضوع علم الميراث هوالتركة والمستحقون لتلك التركة ولاشك ان التركة وكذاالمستحقون لايكونان من قبيل العمل فعلم ان موضوع علم الفقه هوالاعم من العمل بان يكون شاملاً لموضوع علم الميراث :

قوله ففيه ان ذلك القول راجع الخ

هذاجواب عن الاعتراض الاول حاصله ان مسئلة الوقت سبب وجوب الصلوٰة مؤلة بقولنا الصلوٰة تجب بسبب الوقت فيكون موضوع هذه المسئلة الصلوٰة ولاشك ان الصلوٰة نوع العمل :

قوله كمان قولهم النية فى الوضوء الخ:

هذاتائيدللتاويل الذى ذكره فى قولهم الوقت سبب وجوب الصلوٰة بذكر النظير لذلك التأويل (فان قيل) لاحاجة الى التاويل فى قولهم النية فى الوضوء مندوبة وذلك لان الوضوء كماهونوع من العمل فكذلك النية ايضا نوع من العمل الاان الوضوء من عمل الجوارح والنية من عمل القلب اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بان هذاانماكان واردا لوكان المرادمن العمل فى موضوع علم الفقه مطلق العمل اى سواء كان عمل الجوارح اوعمل القلب وليس كذلك بل المرادمن العمل فى موضوع الفقه هوعمل الجوارح ولاشك ان النية لاتكون من افعال الجوارح فلابدمن ذلك التاويل بخلاف الوضوء فانه من عمل الجوارح واذاكان كذلك فلابد من ذلك التأويل والدليل على ان موضوع الفقه هوالعمل الخاص وهوعمل الجوارح دون مطلق العمل هوان الاعتقاد ايضا من عمل القلب فلوكان موضوع علم الفقه مطلق العمل يلزم دخول بعض مسائل علم الكلام فى الفقه مثل معرفة الله تعالى واجبة فان موضوع هذه المسئلة المعرفة وهوالاعتقاد فعلم ان موضوع علم الفقه هوعمل الجوارح دون مطلق العمل :

قوله ثم انه ينبغى ان يكون موضوع الخ

هذاجواب عن الاعتراض الثانى حاصله ان موضوع علم الميراث انماهوقسمة التركة دون التركة والمستحقين وذلك لان فى هذاالعلم يبحث عن احوال قسمة التركة دون احوال التركة واحوال المستحقين

ولاشک ان القسمة من قبیل عمل الجوارح فیکون موضوع علم المیراث داخلاً فی موضوع علم الفقه :

قوله هذامن قبیل العطف الخ

اعلم ان عبارة الشارح هکذاوالعلم المتعلق بالاولی یسمی علم الشرئع والثانیة علم التوحیدوالصفات فقوله والثانیة فی عبارة الشارح فی الاصل بدون الباء الجاره فوجودالباء الجارة فیه خطاء من الکاتب فلفظ الاولی معمول الباء الجارة ولفظ علم الشرائع معمول یسمی فیکونان معمولین لعاملین مختلفین ثم ان لفظ الثانیة معطوف علی لفظ الاولی ولفظ علم التوحید والصفات معطوف علی لفظ علم الشرائع فیکون هذاالعطف من قبیل عطف الاسمین علی اسمین آخرین والأسمان الآخران معمولان للعاملین المختلفین وهما الباء الجارة ویسمی فان الباء عامل الجر ویسمی عامل النصب ثم ان الاصل فی هذاالعطف هوعدم الجوازوذلک لان حرف العطف یوصل عمل العامل الی المعطوف ولاشک ان العاطف ههناهوالواو وهوعاطف ضعیف فلایستطع ان یوصل عمل العاملین الی اسمین فینبغی ان لایجوزولکن فی صورة کون المجرورمقدماهذالعطف مسموع من العرب فلذایکون جائزافی هذه الصورة ولما فی صورة عدم وجودالمجروروکذافی صورة وجودالمجرورولکن بان لایکون مقدمالایکون هذالعطف جائزا بل یکون هذاالعطف باقیا علی عدم الجواز :

قوله فی التلویح الاحکام الشرعیة الخ

هذاالاعتراض علی الشارح بوجودالتعارض والتناقض بین کلامیه فان کلامه فی شرح العقائد وهوقوله والثانیة علم التوحید والصفات ای الی آخره یدل علی ان علم الکلام متعلق بجمیع الاحکام الاعتقادیة وکلامه فی کتاب آخروهوالتلویح یدل علی ان قولنا الاجماع حجة من الاحکام الاعتقادیة لان الشارح اورده فی مثال الاحام الاعتقادیة ومع ذلک ان هذه المسئلة من مسائل علم اصول الفقه واذاکان کذلک یکون المتعلق بهذه المسئلة علم الاصول الفقه فلایکون علم الکلام متعلقا به فماهذاالاتدافع وتناقض :

قوله النظریة الخ

اعلم ان المراد من النظری فی هذه العبارة لیس مایقابل البدهی بل المرادمنه مایقابل العملی والنظری بهذالمعنی هوان لایکون وسیلة الی العمل بل یکون المقصودمنه الاعتقاد:

قوله والجواب ان هذه المسألة الخ

هذاجواب عن اعتراض التناقض حاصله ان التناقض غیرلازم وذلک لان قولهم الاجماع حجة مسئلة مشترکة بین علم الکلام وبین علم اصول الفقه واذاکان کذلک یجوزان یکون المتعلق بهذه المسئلة کل واحد من علم الکلام وعلم اصول الفقه فتعلق علم اصول الفقه فتعلق علم اصول الفقه بهذه المسئلة لاینافی تعلق علم الکلام بهافثبت ان علم الکلام متعلق بجمیع الاحکام الاعتقادیة :

قوله والمغائرة بحسب البحث الخ

جواب سوال مقدروهوانه لوكان هذه المسئلة مشتركة بين علم الكلام وبين علم اصول الفقه يلزم الخلط وعدم الامتيازبين العلمين وذلك لايجوزحاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لولم تكن المغائرة موجودة وليس كذلك بل المغائرة موجودة وتلك المغائرة هى المغائرة بحسب البحث والمرادمن البحث هواثبات المحمول للموضوع فالموضوع فى هذه المسئلة الاجماع والمحمول فى هذه المسئلة هوحجة فاذاكان المقصود من اثبات حجة للاجماع استنباط الاحكام الفقهية تكون هذه المسئلة من مسائل علم اصول الفقه واذاكان المقصودمن اثبات حجة للاجماع نفس الاعتقادتكون هذه المسئلة من مسائل علم الكلام فاذاوجدت المغائرة لايلزم الخلط وعدم الامتياز:

ثم ان ههنا جواب آخرعن اعتراض التناقض حاصله ان التناقض انماكان لازما لوكانت مسئلة الاجماع حجة من مسائل اصول الفقه وليس كذلك فان هذه المسئلة لاتكون من مسائل اصول الفقه بل هى من مسائل علم الكلام فقط وذكرهذه المسئلة من مبادى مسائل علم اصول الفقه واذاكان كذلك فلايكون التناقض لازما ولكن ردعبدالحكيم السيالكوتى على هذاالجواب بان هذاالجواب لايصح وذلك لان موضوع هذه المسئلة هوالاجماع ومحمول هذه المسئلة هوحجة ولاشك ان الاجماع داخل فى موضوع علم اصول الفقه لان موضوع علم اصول الفقه الامورالاربعة وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس وحجة من العوارض الذاتية للاجماع واذاكان كذلك تكون هذه المسئلة من مسائل

اصول الفقه فلايكون هذاالجواب صحيحا ولاجل عدم صحة هذالجواب لم يذكرالعلامة الخيالى هذالجواب:

قوله بنا على ان موضوع الكلام الخ

جواب سوال مقدروهوان جعل مسئلة الاجماع حجة من مسائل علم الكلام لايصح وذلك لان الواجب فى موضوع المسئلة هوانيكون عين موضوع العلم اويكون نوعا لموضوع العلم اويكون عرضا ذاتيا لموضوع االعلم اويكون نوعا من العرض الذاتى لموضوع العلم وموضوع علم الكلام هوذات الله تعالى وصفاته ولاشك ان موضوع هذه المسئلة هوالاجماع لايكون واحدا من هذه الامورالاربعة بالنسبة الى موضوع علم الكلام حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان الكلام مبنياعلى مذهب المتقدمين فان موضوع علم الكلام على مذب المتقديمين هوذات الله تعالى وصفاته وليس كذلك بل الكلام مبنى على مذهب المتاخرين وعندهم موضوع علم الكلام هوالمعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائدالدينية ولاشك ان الاجماع داخل فى هذاالمعلوم فصح جعل هذه المسئلة من مسائل علم الكلام :

قوله يشيرالى ان له مباحث اخرى الخ

جواب سوال مقدروهوان مقصود الشارح فى هذالمقام هوبيان وجه تسمية هذاالعلم بعلم التوحيد والصفات ولاشك ان المقصودكان يحصل بقوله لان ذلك مباحثه بدون ذكرلفظ اشهرمع انه اخصربالنبية الى ماذكره الشارح حاصل جوابه ان مقصودالشارح فى هذالمقام امران الامرالاول هوبيان وجه تسمية هذاالعلم

بعلم التوحيد والصفات والامرالثانى الاشارة الى وجودالمباحث الأخرى لهذاالعلم غيرمباحث التوحيد والصفات الان تلك المباحث الأخرى لاتكون فى تلك المرتبة من الشهرة ولاشك ان الامرالثانى يحصل بماذكره الشارح ولايحصل بماذكره المعترض فلذااختارالشارح هذه العبارة المطولة ولم يختر العبارة المختصرة :.

قوله واماعندمن يقول بان موضوعه الخ

جواب سوال مقدر وهوان وجودالمباحث الأخرى وان كان حقاعلى مذهب المتاخرين الذين هم يجعلون موضوع علم الكلام اعم من ذات الله تعالى وصفاته وهوان يكون موضوعه المعلوم من حيث انه يتعلق به اثبات العقائد الدينية ولكن وجودالمباحث الأخرى عندالمتقدمين لايكون حقا وصوابا فان موضوع هذاالعلم عندالمتقدمين هوذات الله تعالى وصفاته فمباحث هذاالعلم عندهم منحصرة فى ذات الله تعالى وصفاته فاجاب عنه اولا بان هذاانماكان واردا لوكان كلام الشارح مبنيا على مذهب المتقدمين وليس كذلك بل كلامه مبنى على مذهب المتاخرين وعندهم موضوع هذاالعلم هوالاعم من ذات الله تعالى وصفاته لان موضوع الكلام عندهم هوالمعلوم من حيث انه يتعلق به اثبات العقائدالدينية واذاكان كذلك فلامحالة يكون المباحث الأخرى موجودة لهذاالعلم وهذاالجواب مذكورة بطريق الاشارة واجاب عنه ثانيا بانا نسلم ان كلام الشارح مبنى على مذهب المتقدمين ولكن لانسلم انه لاتوجدمباحث أخرى لعلم التوحيد والصفات بل

المباحث الأخرى موجودة لهذاالعلم وذلك لان المرادمن الصفة فى مقام التسمية هى الصفة الذاتية الوجودية مثل العلم والقدرة الى غيرذلك والمرادمن الصفة فى مقام بيان موضوع العلم هوالصفة المطلقة الشاملة للصفات الذاتية الوجودية والصفات السلبية والصفات الفعلية فالصفات السلبية مثل انه تعالى ليس بجوهروليس بجسم وليس بعرض الى غيرذلك والصفات الفعلية مثل الاحياء والاماتة والاعزاروالازلال الى غيرذلك فالمباحث الأخرى هى مباحث الصفات السلبية والصفات الفعلية وهذالجواب مزكورصراحة (فان قيل) ماالدليل على ان المرادمن الصفة فى مقام التسمية هى الصفة الذاتية الوجودية دون مطلق الصفة (قلنا) الدليل على ذلك هونكر التوحيدفانه لوكان المراد من الصفات مطلق الصفات لقيل علم الصفات دون علم التوحيد والصفات لان التوحيد داخل فى الصفات فان التوحيد صفة سلبية للواجب تعالى لانه عبارة عن عدم الشريك له تعالى فاذاذكرالصفات فى مقابل التوحيد علم ان المرادمن الصفات هى الصفات الذاتية الوجودية :

قوله ولذالم يعدوامباحث الخ

هذااستدلال من جانب المعلول على العلة فان ارادة الصفة الذاتية الوجودية فى مقام التسمية علة لعدم عدمباحث الأحوال والافعال والنبوة والامامة من مباحث الصفات وان كان كل واحد من هذه الامورراجع الى صفة من الصفات المرادمن الاحوال الصفات السلبية والمرادمن افعال الصفات الفعلية ثم ان

كون الاحوال والافعال راجعة الى صفة فظاهر لان الاحوال صفات سلبية والافعال صفات فعلية واماالنبوة فمعناه ارسال النبى واماالامامة فمعناه نصب الامام ولاشك ان كل واحد منهما من قبيل الصفة الفعلية :

قوله علاان الامامة الخ

هذه العبارة علاوة على قوله فلان الصفة المطلقة فيكون جوابا ثالثا عن الاعتراض الواردعلى وجودالمباحث الأخرى فحاصل هذاالجواب هوانانسلم ان المرادمن الصفة فى مقام التسمية مطلق الصفة الشاملة للصفات الوجودية الذاتية والصفات السلبية والصفات الفعلية ولكن مع ذلك يوجدالمباحث الأخرى وذلك لان الامامة من المسائل الفقهية فهذامبحث آخرلعلم الكلام واذاوجدمبحث آخرصح ماقال المحشى الخيالى ان علم الكلام له مباحث أخرى غيرمباحث التوحيد والصفات :

قوله الاعندبعض الشيعة الخ

اعلم انه وقع الاختلاف فى مسئلة الامامة بين اهل السنة وبين بعض الشعية فعنداهل السنة نصب الامام واجب على الناس فتكون الامامة فعل المكلفين فهى من المسائل الفقهية فلاتكون من مباحث صفات الله تعالى ثم ان اهل الكلام جعلواهذه المسئلة من مقاصدعلم الكلام ومباحثه واماعندبعض الشعية فنصب الامام واجب على الله تعالى فيكون ذلك النصب من افعاله تعالى فلامحالة تكون الامامة فى الصفات الفعلية للواجب تعالى فلاتكون من المسائل الفقهية اعلم

ان العلامة عبدالحكيم السيالكوتى ذكرفى هذاالمقام اعتراضين ثم اجاب عنما فحاصل الاعتراض الاول هوان مسئلة الامامة لماكانت من المسائل الفقهية فلم جعلوها من مقاصدعلم الكلام ومباحثه وحاصل الاعتراض الثانى هوانه لماجعلت مسئلة الامامة من مقاصدعلم الكلام فلم لم يجعل المتقدمون موضوع هذاالعلم اعم من الذات والصفات ليكون شاملا للامامة فاجاب عن الاول ان الوجه لجعل مسئلة الامامة من المسائل الفقهية هودفع خرافات اهل الاهواء وهم بعض الشعية واجاب عن الثانى ان الوجه لعدم جعل موضوع علم الكلام اعم هوان هذه المسئلة لاتكون من علم الكلام بحسب التحقيق فلذالم يجعلواموضوعه اعم :

قوله تمهيد لبيان شرف العلم الخ

غرض المحشى الخيالى هوبيان غرض الشارح من ان غرضه هوالجواب عن الاعتراض الواردعلى وجود الشرف والعاقبة الحميدة وذكرالمحشى تقريرالاعتراض بقوله مايقال من ان تدوين الى اخره وتقريره ظاهروحاصل جواب الشارح هوان ترك التدوين هذاالعلم فى عهدالرسول عليه السلام والصحابه والتابعين ليس لاجل عدم وجودالعاقبة الحميدة والشرف لهذاالعلم بل ذلك لاجل صفاء عقائدالصحابة والتابعين وقرب العهد والزمان برسول الله وقلة وجودالحوادث وامكان المراجعة الى الثقات :

قوله هذامع ماعطف عليه الخ

غرضه بيان المتعلق للظرف اى الجاروالمجرورفالمشار اليه هوقوله لصفاء عقائدهم

فهو معطوف عليه وماعطف عليه قوله وقرب العهدولقلة الوقائع وتمكنهم من المراجعة فالمعطوف عليه مع هذه المعطوفات ظرف لغومتعلق بقوله مستغنين :

قوله قدم عليه للاهتمام الخ

جواب سوال مقدر وهوان الظرف يكون معمولا ومتعلقه يكون عاملاً فيه فيكون مستغنين عامل ويكون هذالظرف معمول وحق العامل التقديم وحق المعمول التاخيرفماالوجه لتقديم المعمول على العامل حاصل جوابه ان الوجه لذلک التقديم هوالاهتمام ثم ان للاهتمام اربعة وجوه ذكرهاعبدالحكيم السيالكوتى الوجه الاول هوالقصدوٴالغاية بالدليل لان هذالظرف دليل وقوله مستغنين مدعى لذلک الدليل الوجه الثانى هولان يقع الحكم مدللاً من اول الامرفانه اذاوقع مدللاً من اول الامرفلا محالة تعرض لهاالشبهة من اول الامر الوجه الثالث هوكون الغرض متعلقاً بالسبب لاب الحكم والسبب هوهذالدليل الوجه الرابع هوازالة توهم ان هذادعوى بدون دليل فاالاهتمام يحصل بكل واحدمن هذه الوجه ثم لاجل ذلک الاهتمام قدم الظرف الذي هودليل:

قوله اوللاختصاص اى سبب استغنائهم الخ:

جواب ثان عن ذلک السوال حاصله ان الوجه لذلک التقديم هوالاختصاص والحصريعنى ان الاستغناءعن تدوين هذاالعلم لايكون الالاجل هذه الاموروهى اربعة امورالاول صفاء العقائد والثانى قرب الزمان بزمان الرسول عليه السلام والثالث قلة وقوع الحوادث

والرابع امكان الرجوع الى الثقات ولايكون ذلک الاستغناءلاجل عدم الشرف وعدم العاقبة الحميدة :

قوله لاماتوهم من عدم الشرف الخ

جواب سوال مقدر وهوان حصراسباب الاستغناءفى هذه الامور الاربعة باطل لانه يجوزان يكون سبب الاستغناء كثرة الاشتغال بامورالجهاداوبتعليم الناس بواسطة اللسان الى غيرذلک حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المرادمن الاختصاص والحصرهوالحصرالحقيقي وليس كذلک بل المرادمن ذلک الحصرهوالحصرالاضافى فحصرالاستغناء بالامورالمذكورة انماهوبالاضافة لالماتوهمه المعترض من ان الاستغناءلاجل عدم وجودالشرف والعاقبة الحميدة لهذالعلم :

قوله الاترى انه لماظهرت الفتن الخ

جواب سوال مقدرهوانه ماالدليل على ان الاستغناء الصحابة والتابعين كان للامورالمذكورة دون عدم الشرف والعاقبة الحميدة حاصل جوابه ان الدليل على ذلک هوان الامام مالک قد دون علم الفقه وعلم الكلام مثل الفقه مع انه كان من التابعين فلولم يكون الشرف موجوداً فى علم الكلام وعلم الفقه لم يدونه :

قوله مع انه من التابعين الخ

اعترض عليه عبدالحكيم السيالكوتى بان الامام مالک ليس من التابعين بل هومن تبع التابعين وذلک لان علماء الحديث قدعدوروايةَ الامام الزهرى عن الامام مالک من قبيل رواية الاكابرعن الاصاغرولاشک ان

الامام الزهرى من التابعين فيكون امام مالک من تبع التابعين واذاكان الامركذلک فلايصح عدالامام مالک من التابعين اجيب عنه بان التابعين على نوعين تابعى فى الرواية وتابعى فى الروية فيجوزان يكون المام مالک تابعياً فى الروية فكلام العلامة الخيالى مبنى على هذا ويكون من تبع التابعين فى الرواية ويكون ماذكره علماء الحديث مبنيا على هذا:

قوله ان قلت الفقه نفس معرفة الخ

هذااعتراض على الشارح بشقين حاصله ان الشارح قدعرف الفقه بقوله مايفيدمعرفة الاحكام والحال ان الفقه عين معرفة الاحكام فمايفيدلمعرفة الاحكام لايخلواماان يكون عين معرفة الاحكام اوغيرها فعلى الاول يلزم الاتحادبين المفيدوالمفادلان كل واحد منهمامعرفة الاحكام وعلى الثانى يلزم تفسير الفقه بالمباين لان الفقه عين معرفة الاحكام دون غيرمعرفة الاحكام :

قوله قلت المعرف هٰهناالخ هذاجواب اول عن الاعتراض المذكور وهذاالجواب باختيار الشق الثانى وهوان المرادممايفيد معرفة الاحكام غيرمعرفة الاحكام وذلک الغيرهى المسائل المدللة فالمفيدهى المسائل المدللة والمفادهومعرفة الاحكام ولايلزم تفسير الفقه بالمباين وذلک لان الفقه كماهومعرفة الاحكام فكذلک المسائل المدللة وذلک لان الفقه من العلوم المدونة ولاشک ان العلم المدون يطلق على ثلاثة معان المعنى الاول المسائل والمعنى الثانى التصديقات بالمسائل فمعرفة الاحكام هى التصديقات

بالمسائل والمعنى الثالث الملكة الحاصلة من التصديقات بالمسائل :

قوله المسائل المدللة الخ

وانما وصف المسائل بوصف المدللة للاشارة الى ان نفس المسائل بدون ملاحظة الدليل لاتكون مفيدة لمعرفة الاحكام اى للتصديقات بتلک المسائل وذلک لان المسائل معلوم والمعرفة والتصديق علم ولاشک ان المعلوم لايكون مفيداً للعلم فان المفيدللمعرفة والتصديق هوالدليل فالمسائل انماتكون مفيدة للمعرفة والتصديق بواسطة الدلائل فان من طالع تلک المسائل ووقف على ادلة تلک المسائل فلامحالة يحصل له معرفة الاحكام والتصديق بتلک الاحكام :

قوله ولک ان تقول الفقه الخ

جواب ثان عن الاعتراض المذكور وهذالجواب باختيار الشق الاول وهوان مايفيدلمعرفة الاحكام هومعرفة الاحكام ومع ذلک لايلزم الاتحاد بين المفيد وبين المفادلان المفيد معرفة الاحكام الكلية والمفادمعرفة الاحكام الجزئية فمعرفة الاحكام الكلية مثل التصديق بوجوب مطلق الصلوٰة ومعرفة الحكم الجزئى التصديق بوجوب صلوٰة زيد مثلاً فانه اذاحصل لنا التصديق بوجوب الصلوٰة على كل عاقل بالغ عنددخول الوقت يحصل لنا من ذلک التصديق على ان الصلوٰة واجبة على زيدلانه من افرادالعاقل البالغ فالفقه معرفة الاحكام الكلية دون معرفة الاحكام الجزئية الا ان الاحكام الكلية فى الفقه جزئيات

بالاضافة الى احكام علم اصول الفقه فلذايقال ان الفقه يبين فيه المسائل الجزئية :

قوله وقديقال التغائر الاعتبارى الخ

هذاجواب ثالث عن الاعتراض المذكور حاصله انانختار الشق الاول وهوان مايفيدلمعرفة الاحكام ايضا معرفة الاحكام ويكون المرادمن معرفة الاحكام فى الموضعين معرفة الاحكام الكلية فيكون كل واحد من المفيد والمفادمعرفة الاحكام الكلية ولايلزم الاتحاد بين المفيدوالمفاد وذلك لان التغائربين المفيدوالمفادقديكون بالذات وقديكون بالاعتباروهٰهنا وان لم يوجد التغائر الذاتى ولكن يوجدالتغائر الاعتبارى وذلك التغائرالاعتبارى هوان المعرفة والتصديق من حيث التعلق بالعالم مفيدومن حيث التعلق بالمعلوم مفاد:

قوله كمايقال علم زيديفيد الخ

جوابسوال مقدر وهوان التغائرالاعتبارى بين المفيد والمفاد امرغريب فان الكثيرالشائع هوالتغائر الذاتى بين المفيدوالمفاد فلابدله من شاهدفماهوحاصل جوابه ان الشاهد لذلك موجودوذلك الشاهد قول القائل علم زيديفيد صفة كمال فان المفيدهوعلم زيد والمفادهوصفة كمال ولاشك ان صفة كمال عين علم زيد فلزم الاتحادالذاتى بين المفيدوالمفادولكن التغائر الاعتبارى موجودوذلك التغائرالاعتبارى هوان علم زيدمن حيث تعلقه بالعالم وهوزيد مفيد ومن حيث تعلقه بالمعلوم مفاد:

قوله واما جعل المعرف الخ

جواب سوال مقدروهوانه يمكن هٰهنا جواب آخر عن الاعتراض المذكورفلم لم يذكره الخيالى وذلك الجواب الآخرباعتبارالشق الثانى وهوان يقال ان المراد ممايفيد معرفة الاحكام غيرمعرفة الاحكام ولكن لامطلق الغيربل الغيرالخاص وذلك الغيرالخاص هوالملكة فان الفقه علم مدون والعلم المدون كمايطلق على المسائل وعلى التصديقات بالمسائل فكذلك يطلق على الملكة واذاكان كذلك لايلزم تفسيرالفقه بالمباين وتكون تلك الملكة حاصلة من التصديقات الكلية وتكون مفيدة لتصديقات الجزئية والتصديقات الجزئية علم على الاحكام الجزئية فالمرادمن معرفة الاحكام هومعرفة الاحكام الجزئية حاصل جوابه ان الوجه لعدم ذكرهذاالجواب هوان سباق كلام الشارح يأبى عنه فانه قال فيماسبق عن تدوين العلمين وتمهيدالقواعد وترتيب الابواب فان هذه العبارة يقتضى وجودالتعددفى كل واحدمن علم الكلام وعلم الفقه ولاشك ان التعددلايوجدفى الملكة لان الملكة حالة بسيطة :

ثم ان هٰهنافرق بين التصديق وبين الملكة وذلك لان التصديق يحصل فيه التعددوالكثرة بواسطة المسائل وذلك لان التصديق بمسئلة غيرالتصديق بمسئلة اخرى واما الملكة فلايحصل فيهاالتعددوالكثرة بواسطة المسائل وذلك لانه لاتكون ملكة مسئلة غيرملكة مسئلة اخرى بل الحاصل من جميع مسائل العلم الواحد ملكة واحدة فالملكة كما لاتوجدفيها الكثرة والتعدد بالذات فكذلك لاتوجدفيها الكثرة والتعددبواسطة المسائل فلذاجعل علم الفقه فى الجواب الثانى والجواب

الثالث عن التصدیقات ولم یجب عن الاعتراض المذکور بجعل علم الفقه عبارة عن الملکة :

قوله لکن یردعلی اول الاجوبة الخ

هذاالاعتراض وارد علی الجواب الاول من الاجوبة الثلاثة المذکورة حاصل هذاالاعتراض هوانه جعل فی الجواب الاول الفقه عبارة عن المسائل المدللة ولاشک ان العلم بالمسائل المدللة کماهوحاصل للعالم المجتهدفکذلک حاصل للعالم الذی لایکون ذلک العالم مجتهداً واذاکان الامرکذلک لزم ان یکون العالم الغیرالمجتهد الذی هومقلد فقیهاً مع انه لایکون فقهیا فان الفقیه هوالمجتهد فقط وذلک ثابت باالاجماع :

قوله وغایة مایقال انه کماجمع الخ

هذاجواب عن الاعتراض المذکورحاصله ان للفقه معنیین المعنی الاول ملکة استنباط الاحکام عن الادلة الظنیة وهی الخبرالواحد والقیاس والمعنی الثانی علم المسائل سواء کانت مستنبطة باجتهادالمجتهد کمافی المسائل الاجتهادیة اوکانت حاصلة بدون الاجتهادکالعلم الحاصل بوجوبالصلوٰة من قوله تعالی واقیموا الصلوٰة فانه لااحتیاج فی حصول العلم بوجوب الصلوٰة الی اجتهادالمجتهد ثم ان المعنی الاول مختص بالمجتهدولایکون حاصلا فی المقلدوالمعنی الثانی حاصل فی المقلد فاالمرادمن الفقه فی الاجماع الاول هوالفقه بالمعنی الاول والمرادمنه فی الاجماع الثانی هوالفقه بالمعنی الثانی :

ذکرعبدالحکیم السیالکوتی ههنااعتراضا وجوابا فحاصل ذلک الاعتراض هوان الاعتراض المذکور

وهولزوم فقاهة المقلد کماهویردعلی الجواب الاول فکذلک یرد علی الجواب الثانی والجواب الثالث فماالوجه حیث لم یذکروورد هذاالاعتراض علی الجواب الثانی والجواب الثالث فان التصدیقات الکلیة کماتکون حاصلة للمجتهد فکذلک حاصلة للمقلد وذلک ظاهرفلزم فقاهة المقلد مع ان المقلدلایکون فقیهاباالاجماع (قلنا) المراد من الادلة شی الادلة الظنیة والمرادمن معرفة الاحکام هی المعرفة بطریق الیقین ولاشک ان هذامختص بالمجتهدفان المجتهد یحصل له الیقین والقطع من الادلة الظنیة فلذایجب علیه العمل باجتهاده بخلاف المقلد فانه لایحصل له المعرفة بطریق الیقین بل یحصل له الظن فقط :

قوله متعلق بالمعرفة الخ

جواب سوال مقدروهوان قوله عن ادلتهاجارمجرورولاشک ان الجاروالمجرور لابدله من وجودالمتعلق فماهوحاصل جوابه ان المتعلق لذلک لفظ المعرفة :

قوله وکونهاعن الادلة مشعرالخ

جواب سوال مقدروهوان تعریف الفقه لایکون مانعا عن دخول الغیریدخل فیه علم جبریل وعلم الرسول علیهماالسلام مع ان علمهمالایکون فقهاً ووجه دخول علمهما فی هذاالتعریف هوانه یصدق علی علمهماانه مایفیدلمعرفة الاحکام عن ادلتهاالتفصیلیة فان المعرفة لهما تحصل عن الادلة وهی ایات القران وان کانت تلک الادلة باالنسبة الیهمامبادی الحدس الاانهاادلة فی الجملة ای بالنسبة الی المجتهدحاصل جوابه ان فی

هذالتعريف اعتبارقيدالحيثية وهى حيثية انهاادلة ولاشک ان المعرفة الحاصلة لجبريل وللرسول عليهماالسلام عن ادلة لاتكون من حيث انها ادلة بل من حيث انها مبادى الحدس فان المجتهديحصل المعرفة باالاجتهاد والاستدلال وجبريل والرسول عليهماالسلام يحصلان المعرفة بالحدس وهوانتقال الذهن من المبادى الى المطالب دفعة واحدة بدون وجودفكروترتيب امورمعلومة واذاكان الامركذلک فلايكون ذلک التعريف صادقا على علم جبريل وعلم الرسول فيكون هذالتعريف مانعا عن دخول الغير:

قوله فان قلت للرسول الخ

حاصل هذالاعتراض ان بقيدالحيثية وان كان يخرج علم جبريل ولكن لايخرج علم الرسول وذلک لان للرسول عليه السلام علم اجتهادى ببعض الاحكام فاالمعرفة الحاصلة له عليه السلام من الدليل يكون من حيث انه دليل فى حق بعض الاحكام واذاكان كذلک لايكون تعريف الفقه مانعاعن دخول الغير:

قوله قلت تعريف الاحكام الخ

هذاجواب عن ذلک الاعتراض حاصله ان لام التعريف فى لفظ الاحكام للاستغراق فيكون المعنى ان فى الفقه يكون معرفة جميع الاحكام الحاصلة للمجتهد بطريق الاستدلال وهذالايوجد فى الرسول عليه السلام لان جميع الاحكام الحاصلة للرسول عليه السلام لاتكون بطريق الاستدلال بل معرفة بعض تلک الاحكام تكون بطريق الاستدلال واذاكان كذلک فلايكون ذلک التعريف صادقاعلى علم الرسول ولكن

ينبغى ان يعلم ان المرادمن استغراق الاحكام هواستغراق الاحكام الحاصلة للمجتهد دون استغراق الاحكام الموجودة فى الواقع لان حصول جميع الاحكام الموجودة فى الواقع غيرممكن فيلزم انسداداباب الفقيه اى بان لايوجدالفقه فى الدنيا:

قوله الظاهرانه معطوف الخ

اعلم ان الواوفى قوله ومعرفة احوال الادلة للعطف ثم ان فى هذاالعطف احتمالين الاحتمال الاول هوان يكون معطوفا على معرفة الاحكام والاحتمال الثانى هوان يكون معطوفا على كلمة ما فى قوله وسموامايفيد ثم انه قال الظاهرهوالاحتمال الاول ووجه الظهورقرب معطوف عليه فان الاصل فى العطف هوان يكون على القريب :

قوله ففيه مثل مامرمن الكلام الخ

المرادمن هذالكلام هوورودالاعتراض فكمايردالاعتراض على تعريف الفقه فكذلک يردذلک الاعتراض على هذالتعريف ايضاوهوتعريف علم اصول الفقه لان على تقديرعطف معرفة احوال الادلة على معرفة الاحكام يكون التقديرفى هذالتعريف هكذاوسموامايفيد معرفة احوال الادلة اجمالاً الى آخره فاالمعترض يقول ان علم اصول الفقه هومعرفة احوال الادلة فاالمرادممايفيد معرفة احوال الادلة لايخلواماان يكون المرادمنه معرفة احوال الادلة اويكون المرادمنه غيرمعرفة احوال الادلة فعلى الاول يلزم الاتحادبين المفيد وبين المفادوعلى الثانى يلزم تفسيرعلم اصول الفقه بالمباين وكل واحدمنهما باطل فاالاجوبة الثلاثة

المذکورة فی تعریف علم الفقه تجری هٰهنا فی تعریف
علم اصول الفقـه ایـضاً فحاصـل الجـواب الاول
هو انانختار الشق الثانی وهو ان المراد ممایفید معرفـة
احوال الادلة غیر المعرفة ولکـن لامطلـق الغیر بـل
الغیر الخاص وذلک الغیر الخاص هی المسائل ولایلزم
تفسیر علم اصول الفقه بالمباین لان علم اصول الفقـه
علم مدون والعلم المدون یطلق علی ثلاثة معان الاول
المسائل والثانی التصدیقات بالمسائل والثالث الملکـة
الحاصلة من التصدیقات ویکون المراد من علم اصول
الفقه المسائل وحاصل الجواب الثانی هو انانختار الـشق
الاول وهو ان المراد ممایفید معرفـة احـوال الادلـة
هو المعرفة الاان المراد من المعرفة فی الموضع الاول
التصدیقات الکلیة والمراد من المعرفة فـی الموضـع
الثانی التصدیقات الجزئیـة مثـال التـصدیق الکلـي
کاالتصدیق بان الامر للوجوب ومثال التصدیق الجـزئ
کاالتصدیق بان قوله تعـالی اقیموا الـصلوٰة للوجـوب
فیکون علم اصول الفقه عبارة عن التصدیقات الکلیـة
المفیدة للتصدیقات الجزئیة واذاکان کـذلک فلایلـزم
الاتحاد بین المفید والمفاد وکـذالایلزم التفـسیر بالمباین
وحاصل الجواب الثالث هـو ان المراد ممایفید معرفـة
احوال الادلة هو معرفة احوال الادلة فلایلزم التفسیر علم
اصول الفقه بالمباین ویکون المراد من المعرفة فـي
الموضوعین التصدیقات الکلیة فلایلـزم والتغـائر بین
المفید وبین المفـاد وان لـم یکـن بالـذات ولکـن
التغائر بالاعتبار موجود بینهماوذلک التغائر الاعتبـاری

هو ان التصدیق من حیث التعلق بالعالم مفید ومن حیث
التعلق بالمعلوم مفاد:

قوله وان التزم العطـف علـی الموصـول الـخ

هذا هو بیان الاحتمال الثانی فی العطف وهـذا الاحتمال
غیر ظاهر لان العطف علی هذا الاحتمال الثانی یکـون
علی البعید مع ان الاصل فی العطف هو ان یکون علی
القریب وعلـی هـذا الاحتمال الثـانی لایرد الاشـکال
المذکور الوارد علی الاحتمال الاول :

قوله وقیس علیه قوله ومعرفة العقائد الخ

یعنی ان الاعتراض المذکور کمایرد فیماسبق فکذلک
یرد علی قوله ومعرفة العقائد حاصله ان علم الکـلام
هو معرفـة العقائـد ولایکـون غیر معرفـة العقائـد
فالمراد ممایفیـد معرفـة العقائـد لایخلو اماان یکـون
المراد منه معرفة العقائد اویکون المراد منه غیر معرفـة
العقائد فعلی الاول یلزم الاتحاد بین المفید والمفاد وعلی
الثانی یلزم تفسیر علم الکلام بالمباین وکل واحـد منهما
باطل وورود هذا الاعتراض انمـا هو علی تقـدیر عطف
معرفة العقائد علی معرفة الاحکام لانه یکون حینئـذ
تقـدیر الکلام هکذا وسـموا مایفید معرفـة
العقائد ولایرد هذا الاعتراض علی تقـدیر عطف معرفـة
العقائد علی قوله مایفید معرفة الاحکام ثم ان الجـواب
الاول والجواب الثالث یجریان هٰهنا ولایجری الجواب
الثانی فحاصل الجواب الاول هو انانختار الـشق الاول
وهو ان المراد مما یفید غیر معرفـة العقائـد ولکـن لا
مطلق الغیر بل الغیر الخاص وذلک الغیر الخاص هـی
المسائل ولایلزم تفسیر علم الکلام بالمبـاین لان علـم

الكلام علم مدون ولاشك ان علم المدون يطلق على معان ثلاثة الاول المسائل والثانى التصديقات بالمسائل والثالث الملكة الحاصلة من التصديقات فيكون علم الكلام عبارة عن المسائل المفيدة لمعرفة العقائد والعقائد القضاياشخصية مثل الله موجودوالله واحدوالله عالم والجنة حق الى غيرذلك فمعرفة العقائد تكون التصديقات الجزئية والجواب الثالث هوانانختار الشق الاول وهوان المراد ممايفيد معرفة العقائدهومعرفة العقائدويكون المرادمن المعرفة فى الموضعين التصديقات الجزئية ثم ان بين المفيدو المفاداتحاد بالذات لكن بينهماتغائربالاعتبار وذلك التغائرالاعتبارى هوان التصديق والمعرفة من حيث التعلق بالعالم مفيدومن حيث التعلق بالمعلوم مفادولايجرى الجواب الثانى فى هذاالمقام وذلك لان بناء الجواب الثانى على ان يراد ممايفيدالتصديقات الكلية ويرادمن معرفة العقائدالتصديقات الجزئية والتصديقات الكلية تكون على القواعدولاشك ان القوعدلاتوجدفى علم الكلام فان الموجودفى علم الكلام العقائدولاشك ان العقائدقضاياشخصية :

قوله عدفي المواقف كونه بازاءالخ

اعلم ان صاحب المواقف ذكروجهين لتسمية علم الكلام باسم الكلام الوجه الاول هوان المنطق باعتبارمعناه اللغوى مرادف للكلام ثم ان علم الكلام مقابل للعلم المنطق وذلك لانه كماان علم المنطق نافع للفلاسفة فى علومهم الفلسفية فكذلك علم الكلام نافع لاهل الاسلام فى العلوم الشرعية فلاجل هذه المقابلة

سمى علم الكلام باسم الكلام الذى هومرادف للمنطق باعتبار المعنى اللغوى والوجه الثانى هوان علم الكلام مورث وسبب للقدرة على الكلام فى تحقيق الشرعيات والزام الخصوم فسمى هذاالعلم باسم الكلام من قبيل تسمية السبب باسم المسبب والشارح العلامة التفتازانى جعل هذين الوجهين وجها واحدا وذلك بان جعل الوجه الثانى وجها لكون علم الكلام فى مقابلة المنطق فيكون حاصله ان وجه تسمية علم الكلام باسم الكلام هوانه فى مقابلة علم المنطق وكونه فى مقابلة علم المنطق انماهوفى نفع الخاص وذلك النفع الخاص هوايراث القدرة على المنطق والكلام فانه كماان علم المنطق يورث القدرة على الكلام فى الفلسفيات فكذلك علم الكلام يورث القدرة على الكلام فى الشرعيات فغرض الشارح من جعل الوجهين وجها واحدا هوتوجيه لصحة كلام صاحب المواقف فانه كان يردالاعتراض على الوجه الاول لصاحب المواقف لانه جعل علم الكلام بازاء علم المنطق فى مطلق النفع فيردالاعتراض بانه كماان فى علم الكلام نفع لنا فكذلك نفع لنا فى العلوم الادبية كالنحووالصرف كماان فى المنطق نفع للفلاسفة فينبغى ان تسمى العلوم الادبية باسم الكلام فتسمية علم الكلم بهذاالاسم دون علوم الادبية لايكون الاترجيحا بلامرجح فلاجل دفع هذاالاعتراض جعل الشارح هذين الوجهين وجها واحدابان كون علم الكلام بازاء علم المنطق انماهوفى النفع الخاص وذلك النفع الخاص هوايراث القدرة

على الكلام فى تحقيق الفلسفيات باالنظر الى علم المنطق وفى تحقيق الشرعيات بالنظر الى علم الكلام :

قوله اى اولا اذلولم يقيدبه الخ

جواب سوال مقدروهوان الشارح قال فى بيان وجه تسمية علم الكلام بالكلام لانه اول مايجب التى انماتعلم وتتعلم باالكلام ثم قال بعدذلك ثم خص به ولم يطلق على غيره للتميزفاالمعترض يقول ان لفظ اول لايخلو امان يكون داخلا فى وجه التسمية اولايكون داخلا فى وجه التسمية فعلى الاول يكون وجه التسمية مختصا بعلم الكلام ولايكون موجود فى غير علم الكلام لان اول الواجب هوعلم الكلام فقط واما العلوم الاخرى من العلوم الشرعية فتكون واجبة ثانيا لااولا واذاكان وجه التسمية مختصا بعلم الكلام ولايكون موجودا فى غيره من العلوم واذاكان كذلك يكون قوله ثم اختص به مستدركا لان الحاجة الى هذاالقول انماهوعندكون هذاالوجه موجودا فى غيرعلم الكلام ايضا وعلى الثانى يكون وجه التسمية موجودا فى غيرعلم الكلام ايضا لان علم الكلام وكذاغيره من العلوم الشرعية جميعهاواجبة فحينئذ لايكون قوله ثم خص به الى آخره مستدركا لان الحاجة تكون موجودة حينئذ الى هذاالقول ولكن يلزم الاستدراك فى لفظ اول لعدم دخوله فى وجه التسمية حاصل جوابه انانختار الشق الاول وهوان لفظ اول داخل فى وجه التسمية ولايلزم الاستدراك فى قوله ثم خص به لان هذاالوجه للتسمية ليس بوجه لمطلق الاطلاق بل هووجه للاطلاق اولا فوردعليه انه ينبغى ان يطلق

اسم الكلام على العلوم الاخرى ثانيا لان العلوم الأخرى ثانيا مايجب فاجاب الشارح ثم خص به حاصل جوابه ان الوجه لذلك هوانه يلزم عدم الامتياز حينئذ فلذاخص هذاالاسم بهذاالعلم ولم يطلق على غيره ولاشك أن على هذاالتقدير لايلزم الاستدراك لافى لفظ اول ولافى قوله ثم خص به الى آخره :

قوله واماحتمال تسمية الغيرالخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذه العبارة جواب سوال مقدروهوانه لاحاجة الى زيادة قيداولا لانه يجوزان يقال ان وجه التسمية هواول مايجب ومع ذلك لايلزم الاستدراك فى قوله ثم خص به ولم يطلق الى آخره لان هذاالوجه للتسمية وان كان مختصا بهذاالعلم ولكن يجوزان يكون ايراد قوله ثم خص به لدفع احتمال تسمية غيرهذاالعلم بوجه آخرغيرهذالوجه وحينئذلايلزم الاستدراك لافى لفظ اول فى قوله اول مايجب الى آخره ولافى قوله ثم خص به الى آخره حاصل جوابه ان هذاالاحتمال كماهوموجودفى هذاالوجه للتسمية فكذلك موجود فى الوجه الأخرالتى ذكرهاالشارح فلوكان ذكرقوله ثم خص به ولم يطلق الى آخره لذكرالشارح هذاالقول فى هذه الوجوه الأخرى ايضا لدفع ذلك الاحتمال مع ان الشارح لم يذكرهذاالقول فعلم انه ليس ذكرهذاالقول لدفع ذلك الاحتمال :

قوله اى مايفيدمعرفة العقائدالخ

جواب سوال مقدر وهوان مشاراليه بهذاهومايفيد معرفة العقائدولاشك ان المفيدلمعرفة كماهوكلام

القدماء فكذلك هوكلام المتاخرين فلايصح التخصيص بكلام القدماء حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المرادمن مايفيد معرفة العقائد مطلق مايفيدمعرفة العقائداى سواء كان معه خلط الفلسفيات اولايكون معه خلط الفلسفيات وليس كذلك بل المراد مايفيدمعرفة العقائدهومايكون بدون خلط الفلسفيات ولاشك ان هذايكون كلام القدماء فقط ولايكون كلام المتاخرين فان فى كلام المتاخرين خلط الفلسفيات واذاكان الامركذلك صح ذلك التخصيص :

<u>قوله والتسمية بالكلام لماوقعت الخ</u>

جواب سوال مقدروهوان تسمية هذاالعلم باسم الكلام كماهى عند القدماءفكذلك عندالمتاخرين فان علم كلام كل من المتقدمين والمتاخرين مسمى باسم الكلام واذاكان الامركذلك فينبغى ان يذكرالشارح وجوه تسمية هذاالعلم بالكلام بعدكلام المتاخرين مع ان الشارح ذكركلام القدماء وبعدذلك ذكروجوه تسمية هذاالعلم باسم الكلام وبعدذلك ذكركلام المتاخرين حاصل جوابه سلم كل علم كلام المتاخرين ايضامسمى بالكلام ولكن هذه التسمية وقعت من المتقدمين فانهم سمواولا هذاالعلم بهذاالاسم فتبعهم فى ذلك المتاخرون فلذاذكرالشارح وجوه تسمية هذاالعلم بهذاالاسم بعدذكركلام المتقدمين دون كلام المتاخرين :

<u>قوله اى الواسطة بين الايمان والكفر الخ</u>

جواب سوال مقدر وهوكما ان القائل بالواسطة والمنزلة واصل بن عطاء فكذلك يقول بالواسطة اهل السنة والجماعت من السلف وغيرهم واذاكان كذلك

فلايصح تخصيص ذلك بواصل بن عطاء حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المرادمن المنزلة بين المنزلتين هى الواسطة بين الجنة والناروتلك الواسطة هى الاعراف وليس كذلك بل المرادمن المنزلة بين المنزلتين هى الواسطة بين الايمان والكفرولاشك ان القائل بهذاالواسطة هوواصل بن عطاء ولايقول بذلك اهل السنة والجماعت بل هم قائلون بوجود الواسطة بين الجنة والناروالمعتزلة لايقولون بهذه الواسطة فان الفاسق عندهم مخلد فى النارفان الفاسق وان كان عندهم غيرمؤمن ولاكافرالاانه يكون مخلداً فى النارمع الكفاروالواوفى قوله وقال بعض السلف للحال اى والحال ان بعض السلف يقولون بثبوت الواسطة بين الجنة والنار:

<u>قوله ان قلت سيجئ ان مرتكب الخ</u>

حاصل هذاالاعتراض هوان واصل بن عطاء قال بوجود المنزلة بين الايمان والكفربان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولاكافروجعل الامام الحسن البصرى هذاالقول سببا للاعتزال من مذهب الحسن البصرى وهذاانمايصح جعله سببا للاعتزال عن مذهبه لولم يكن هوأى الحسن البصرى قائلابهذاالقول وليس كذلك فان الحسن البصرى قائل به فانه يقول فى حق مرتكب الكبيرة انه ليس بمؤمن ولاكافربل هومنافق فاذاقال الحسن البصرى بوجودالمنزلة بين الايمان والكفرفلا اعتزال عن مذهبه :

<u>قوله قلت الكافرينصرف الخ</u>

هذاجواب عن الاعتراض المذكورحاصل هذاالجواب
هوان الاعتراض المذكور انماكان واردالوكان
مرادالحسن البصري من الكافرفي قوله في حق
مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولاكافرمطلق الكافرأي
سواء كان كافرامجاهرا اوكافرا غيرمجاهروليس
كذلك بل مراده من الكافرفي ذلك القول
هوالكافرالمجاهرفالمنافق عنده . كافرغيرمجاهرفيكون
مرتكب الكبيرة عندالحسن البصري داخلا في
الكافرلانه ايضا كافرعنده إلاأنه كافرغيرمجاهر
فلاتكون المنزلة بين المنزلتين موجودة عندالحسن
البصري واذاكان الامركذلك صح جعل قول واصل
بن عطاء بوجودالمنزلة بين الكفروالايمان سببا
لاعتزاله عن مذهب الحسن البصري :

قوله لايقال لاواسطة بين الجنة الخ

هذاالاعتراض واردعلى قول ابي الجبائي حيث قال ان
الصغيراذامات لايثاب ولايعاقب فهذاالاعتراض على
الشقين حاصله ان الصغيرلايخلواماان يكون في الجنة
والناربل يكون خارجا عنهمااويكون في الجنة
والنارفعلى الاول يلزم الواسطة بين الجنة والنارمع ان
المعتزلة لايقولون بوجودالواسطة بين الجنة
والناروابوعلي الجبائي من المعتزلة وعلى الثاني
لايكون الجنة دارالثواب وكذالايكون النارداراعقاب
وهذاباطل لان الجنة دارثواب والناردارعقاب :

قوله لانقول معنى كونهماالخ

هذاجواب عن الاعتراض المذكورباختيارالشق الثاني
وهوان الصغيرالذي مات يكون في الجنة اوفي

النارومع ذلك انه لايثاب ولايعاقب ومعنى كون الجنة
دارثواب هوان الثواب يكون مقصوراباالجنة اي بان
ثواب لايوجدالافي الجنة فاالقصريكون من جانب
الثواب ولايكون معنى ذلك ان كل من دخل الجنة
يثاب فيهافلايكون القصرمن جانب الجنة ومعنى كون
الناردارعقاب هوان العقاب لايكون الافي النار
فاالقصرمن جانب العقاب بان العقاب محله الناروليس
معنى ذلك ان كل من دخل النارفهويعاقب فلايكون
القصرمن جانب النار :

قوله ولوسلم فهوباالنسبة الخ

جواب ثان عن ذلك السوال حاصله انانسلم ان
القصرموجودمن جانب الجنة وكذامن جانب الناراي
بان يكون الجنة مقصورة بالثواب وتكون النار
مقصورة باالعقاب ولكن هذاالقصرليس باالنسبة الى
كل واحدبل ذلك باالنسبة الى اهل الثواب واهل
العقاب وهم المكلفون والصغيرلايكون من اهل الثواب
والعقاب فهذاالجواب الثاني ايضاباختيارالشق الثاني :

قوله وقدنص المعتزلة بان اطفال الخ

جواب سوال مقدروهوان المعلوم مماسبق من الجوابين
هوان الصغيرلايكون موجودا في المنزلة والواسطة
بين الجنة والنارولكن لم يعلم انه موجودفي الجنة اوفي
النارفمامسكنه حاصل جوابه ان مسكنه هوالجنة
عندالمعتزلة كمايعلم من تصريح هؤلاء المعتزلة من
ان اطفال المشركين يكونون خدام اهل الجنة ولكن
بلاثواب :

قوله فالمراد بقوله فادخل الجنة الخ

جواب سوال مقدر وهو انا لانسلم ان الصغير يدخل الجنة عند المعتزلة لان المذكور في سوال الشيخ ابي الحسن الاشعري عن استاذه ابي علي الجبائي هو ان الصغير يقول للرب يارب لم امتني صغيرا وما ابقيتني الى ان اكبر فامن بك واطيعك فادخل الجنة الى آخره فانه يعلم من هذا ان الصغير لايدخل الجنة عند المعتزلة والا لقال ابوعلي الجبائي في جواب الشيخ ابي الحسن الاشعري لاتقل ذلك لان الصغير يكون داخلا في الجنة مع انه لم يقل في جوابه ذلك بل قال في جوابه ان الله تعالى يقول لذلك الصغير لوكبرت لعصيت فدخلت النار فعلم من هذا السوال والجواب الواقعين بين الشيخ ابي الحسن الاشعري وبين الشيخ ابي علي الجبائي ان الصغير لايدخل الجنة حاصل جوابه ان هذا انما كان واردا لوكان المراد من قوله فادخل الجنة هو مطلق الدخول اي سواء كان دخولا مثابا اولايكون دخولا مثابا وليس كذلك بل المراد من الدخول هو الدخول الذي يكون في ذلك الدخول الثواب ولاشك ان الدخول المثاب لايكون ثابتا عند المعتزلة بل الثابت عندهم هو الدخول بدون الثواب والدليل على ان المراد من الدخول في هذا السوال والجواب هو الدخول المثاب هو السياق اي سوق الكلام فان سوق الكلام انما هو في وجوب الثواب للمطيع ووجوب العقاب للعاصي :

قوله ولذا فرع ذلك على الايمان الخ

وذلك التفريع موجود في قوله فامن بك واطيعك فادخل الجنة :

قوله ونسب الدخول الى نفسه الخ

وذلك في قوله فدخل الجنة فيكون المراد من هذا الدخول هو الدخول الذي يكون باختيار الصغير ولايكون في اختيار الواجب بل يكون واجبا على الله تعالى وذلك لايكون الا في الدخول المثاب لان الثواب المطيع واجب على الله تعالى عند هؤلاء المعتزلة :

قوله ذهب معتزلة البصرة الى وجوب الخ

اعلم انه وقع الاختلاف بين اهل السنة والجماعت وبين المعتزلة في ان الاصلح للعبد واجب على الله تعالى ام لا فعند المعتزلة يجب على الله تعالى ما هو الاصلح للعبد وعند اهل السنة والجماعت لايجب على الله تعالى ما هو الاصلح للعبد فانه لاوجوب عليه تعالى ثم ان المعتزلة في ذلك افترقوا اولا فرقتين الفرقة الاولى معتزلة البصرة والفرقة الثانية معتزلة البغداد فعند معتزلة البصرة الواجب على الله تعالى ما هو الاصلح للعبد والانفع للعبد ولكن في الدين فقط واستدلوا على هذا الجواب بقوله تركه بخل اوسفه الى آخره حاصل هذا الدليل ان الاصلح والانفع لايخلو اما ان يكون معلوما لله تعالى اولايكون معلوما فلوكان معلوما ومع ذلك لايعطيه يلزم البخل ولولم يكن معلوما له تعالى يلزم الجهل ولاشك ان كل واحد من البخل والجهل باطل في حقه تعالى فلامحالة يكون

الاصلح واجبا على الله تعالى وحينئذٍ لايلزم البخل وكذالايلزم الجهل فالمرادمن السفه هو الجهل :

قوله فالجبائى اعتبرفى الانفع الخ

ثم ان معتزلة البصرة افترقوافرقتين الفرقة الاولى الجبائون اى الجبائ واتباعه والفرقة الثانية غير الجبائين فعندالجبائين المعتبرفى الانفع هوعلم الله تعالى اى الواجب على الله تعالى للعبدهومايكون الاصلح والانفع فى علم الله تعالى :

قوله فلزمه مالزمه الخ

يعنى لزم الجبائى مادة الكبير العاصى فان الاصلح والانفع له فى علم الله تعالى هوالموت فى حالة الصغرفلاشك ان هذاالاصلح قدفات فى حقه فلزم على الجبائى المحذوروهوفوات الاصلح والانفع فى حق الكبير العاصي :

قوله وبعضهم لم يعتبرفيه ذلك الخ

هذامذهب غيرالجبائين فعندهم لايكون المعتبرفى الاصلح والانفع من جانب علم الله تعالى بل المعتبرفى الاصلح والانفع هونفس الامرففى الصغير اذاعلم الله تعالى انه يرتكب المعاصى على تقديرصيرورته كبيرا الانفع والاصلح فى علم الله تعالى هوالموت صغيرا والاصلح والانفع له فى نفس الامرهوتعريضه على الايمان والطاعة والثواب فالاصلح لم يكن فائتا على مذب هؤلاء فى حق الكبير العاصى لوجودالتعريض على الايمان والطاعة والثواب فى حقه ولكن الاصلح

فى حق الصغيرقدفات لانه لم يوجد فى حقه التعريض المذكورفيلزم على هؤلاء مادة الصغير :

قوله وذهب معتزلة بغدادالخ

فعندهؤلاء الواجب للعبدعلى الله تعالى ماهوالاصلح والانفع للعبدفى الدين والدنيا جميعالان الدنيا وان كان خسيسا الان العبديحتاج اليه ولكن الاصلح والاوفق عندهم هومايكون اصلحا واوفقا فى الحكمة والتدبيرولايردعلى هؤلاء مادة الصغيروكذامادة الكبير العاصى لعل ان يكون فى ذلك حكمة للواجب تعالى :

قوله هذاهو المشهور فى ديار خراسان الخ

اعلم ان مصداق اهل السنة والجماعت فرقتان الفرقة الاولى الاشاعرة وهم اصحاب ابى الحسن الاشعرى والفرقة الثانية الماتريدية وهم اصحاب ابى المنصور الماتريدى فالفرقة الاولى اتباع ابى الحسن الاشعرى فى الاصول اى العقائد واتباع الامام الشافعى فى الفروع اى الاحكام العملية والفرقة الثانية اتباع ابى المنصور الماتريدى فى الاصول واتباع الامام ابى حنيفة فى الفروع فامكنة الفرقة الاولى هى ديارخراسان والعراق والشام واكثراطراف الارض وامكنة الفرقة الثانية ديارماوراء النهر :

قوله كمسئالة التكوين وغيرهاالخ

والمرادمن غيرها مسئلة الاستثناء فى الايمان بان يقول احدانامؤمن انشاء الله ومثل مسالة ايمال المقلداى بان يكون مقلداً فى الاصول اى العقائد فالتكوين

عند الماتريدية صفة حقيقة وعندالاشاعرة صفة اضافية والاستثناء فى الايمان لايصح عندالماتريدية ويصح عندالاشاعرة وايمان المقلد فى الاصول معتبر عندالماتريدية ولايكون معتبر عندالاشاعرة وقدمر تفصيل هذه المسائل فى شرح العقائدواوضحناها فى شرحنا على شرح العقائدوهوكنز الفوائد فعليك بمطالعة هذاالشرح فى هذه المسائل :

قوله الظاهران المقول مجموع الخ

جواب سوال مقدروهوان المشهورمن اهل الحق هواهل السنة والجماعت والمقولة لهذاالقول جملتان الجملة الاولى حقائق الاشياثابتة والجملة الثانية العلم بها متحقق ولاشك ان القائل بهاتين الجملتين كماهواهل السنة والجماعة فكذلك القائل بهماغيراهل السنة والجماعة كالفلاسفة والمعتزلة والخوارج الى غيرذلك من الفرق المختلفة غيرالسوفسطانية فانهم لايقولون بهاتين الجملتين واذاكان كذلك فلايصح تخصيص هاتين الجملتين باهل الحق حاصل جوابه نسلم ان المرادمن اهل الحق اهل السنة والجماعة ولكن لانسلم ان المقولة هاتان الجملتان فقط بل المقولة لهذاالقول هومجموع منافى هذاالكتاب ولاشك ان القائل بهذاالمجموع اهل السنة والجماعة فقط ولايكون الغيرقائلا بهذاالمجموع وذلك ظاهرثم ان العلامة الخيالئ حكم بالظهورعلى هذاالاختمال ووجه الظهورهوانه لاقرينة على التخصيص بان تكون المقولة هذه الجملة الخاصة :

قوله وان خص بقوله الخ

جواب ثان عن ذلك السوال وهوانا نسلم ان المقولة لهذاالقول هاتان الجملتان وهماحقائق الاشياء ثابتة والعلم بها متحقق ولكن لانسلم ان المراد من اهل الحق معناه المشهوروهواهل السنة والجماعة بل المراد من اهل الحق فى هذه المسئلة وهى حقائق الاشياء ثابتة والعلم بهامتحقق ولاشك ان اهل الحق فى هذه المسئلة جميع الناس غيرالسوفسطانية فكما ان اهل السنة والجماعة اهل الحق فى هذه المسئلة فكذلك الفلاسفة والمعتزلة ايضا اهل الحق فى هذه المسئلة وقوله عن آخرهم كناية عن جميعهم :

قوله وَيحتمل ان ايراداهل الحق الخ

جواب ثالث عن ذلك السوال حاصله نسلم ان المرادمن اهل الحق هواهل الحق فى جميع المسائل لهذاالكتاب وهم اهل السنة والجماعة وكذانسلم ان المقولة هاتان الجملتان فمقولية هاتين الجملتين وان لم تكن مختصة باهل السنة والجماعة ولكن اختص ذلك فى الذكرووجه ذلك الاختصاص الذكرى هوالاعتدادباهل السنة والجماعة فكانهم هم القائلون لذلك فقط

ثم يرد على الجواب الاول ان جعل مجموع مافى الكتاب مقولة لايصح لان البعض من ذلك قوله خلافاللسوفسطانية وقوله والالهام ليس من اسباب المعرفة بصحة الشى عنداهل الحق ولاشك ان هذان القولان لايكونان داخلين فى المقولة قلنا ان هذاالماكان واردالوكان المرادمن مجموع ما فى الكتاب مطلق المجموع سواء كان ذلك صالحا لان يكون مقولة

اولایکون صالحا ولیس کذلک بل المرادمن مجموع مافی الکتاب هوان یکون صالحاً لان یکون مقولة واذاکان کذلک لایکون ذلک الاعتراض واردا لان القولین المزکوین فی الاعتراض حالان عن فاعل القول ولاشک ان الحال عن فاعل القول لایکون داخلا فی المقولة وهذاالاعتراض والجواب ذکرهماعبدالحکیم السیالکوتی:

قوله قدیفتح الباء رعایة لاعتبار المطابقة الخ

اعلم ان الشارح العلامة التفتازانی بین الفرقین بین الحق والصدق ففی الفرق الاول وقع الاختلاف بین العلامة الخطابی الذی هوتلمیذالشارح وبین العلامة الخیالی فقال الخطابی ان الفرق الاول هکذاان الحق هوالحکم المطابق بفتح الباء بصیغة اسم المفعول مع الواقع ای بان یکون اعتبار المطابقة اولامن جانب الواقع ویکون معه اعتبارقیدالحیثیة وهی حیثة کون الحکم مطابقابفتح الباء یعنی ان الحکم المطابق بفتح الباء من حیث انه مطابق هوالحق والصدق هوالحکم المطابق بالکسرمع الواقع من حیث انه مطابق بالکسرفعلی ماقاله العلامة الخطابی یکون هذاالفرق فرقاباعتبار المفهوم دون الاستعمال وقال العلامة الخیالی ان الفرق الاول لیس باعتبار المفهوم فان مفهوم الحق والصدق واحدوهوالحکم المطابق بالکسرمع الواقع وانماالفرق بینهمابا عتبار الاستعمال فان استعمال الصدق شائع فی الاقوال ولایکون شائعا فی الادیان والعقائد بخلاف الحق فان استعماله فی الادیان والعقائدوالاقوال علی السویة ثم ان العلامة الخیالی

اوردلیلین علی ان الفرق الاول فی کلام الشارح لایکون فرقاباعتبار المفهوم بل ذلک فرق باعتبار الاستعمال فالدلیل الاول ذکره بقوله ولکن لایلایمه قوله واماالصدق الی آخره حاصل هذاالدلیل هوان المعلوم من قول الشارح واماالصدق فقدشاع فی الاقوال خاصة یدل علی ان الفرق الاول لایکون باعتبار المفهوم بل هذاالفرق باعتبار الاستعمال بحیث ان استعمال الصدق شائع فی الاقوال خاصة واما الحق فاستعماله فی الاقوال والادیان والعقائدعلی السویة بدون وجودالفرق فی الشیوع وعدم الشیوع والدلیل الثانی ذکره الخیالی بقوله وقدیفرق الی آخره حاصل هذاالاعتراض هوان الفرق باعتبار المفهوم قدذکره الشارح بعدالفرق الاول بقوله وقدیفرق فانه یعلم من هذاان الفرق باعتبار المفهوم هوماذکره الشارح ثانیا فلوکان الفرق الاول ایضا باعتبار المفهوم لکان ذکرالفرق باعتبارالمفهوم فیمابعدتکرارا فثبت من هذین الدلیلین ان الفرق الاول باعتبار الاستعمال ولایکون باعتبار المفهوم فغرض العلامة الخیالی هوالردعلی العلامة الخطابی الذی هوتلمیذ الشارح العلامة التفتازانی : ـ

قوله یشیرالی ان الصدق قدیطلق الخ

جواب سوال مقدروهوان مقصودالشارح فی هذاالمقام هوبیان الفرق بین الحق والصدق ولاشک ان هذاالفرق یحصل بقوله فقداستعمل فی الاقوال خاصة مکان قوله فقدشاع فی الاقوال خاصة مع ان لفظ استعمل مشهورمن لفظ شاع والمشهوراحق بالایرادبالنسبة

الى غير المشهور حاصل جوابه ان الفرق الاول ليس فى مطلق الاستعمال بان يكون الصدق مستعملا فى الاقوال خاصة بخلاف الحق بان يكون هومستعملا فى الاقوال والاديان والعقائد جميعا بل الفرق الاول انماهوفى الاستعمال الشائع بان استعمال الحق شائع فى الاقوال والاديان والعقايد بخلاف الصدق فان استعماله شائع فى الاقوال فقط دون الاديان والعقائدفان استعماله لايكون شائعاً فيهماوامانفس استعماله فهوموجود فى الاقوال والاديان والعقائدجميعا فلوذكر الشارح لفظ استعمل مكان لفظ شاع لفهم منه ان الفرق الاول بين الصدق والحق انماهوفى نفس الاستعمال مع ان الامرليس كذلك فانه لافرق بين الصدق والحق فى نفس الاستعمال فان الحق والصدق متساويان فى نفس الاستعمال فكما ان الحق يستعمل فى الاقوال والاديان والعقائد فكذلك الصدق يستعمل فى الاقوال والاديان والعقائد :

قوله قال السيدفى حواشي المطالع الخ

غرض العلامة الخيالى من نقل قول السيدالسندهو التائيدلوجودنفس اطلاق الصدق على غير الاقوال ووجه التائيدهوان العقدالمطابق النسبة الموجودة فى الذهن وهى العقيدة وقدقال السيدالسندان كل واحدمن الحق والصدق يطلق ويستعمل فى العقدالمطابق :

قوله اذالمنظوراو لافى هذاالاعتبار الخ

جواب سوال مقدروهوان الموجودفى هذاالمقام اعتباران الاعتبار الاول هوكون الواقع مطابقا مع

الحكم والاعتبار الثانى كون الحكم مطابقا مع الواقع ثم ان الاعتبار الاول يسمى بالحق والاعتبار الثانى يسمى بالصدق ولاشك ان كل واحدمن الحق والصدق معتبرفى الاعتبار الاول وكذا فى الاعتبار الثانى الان الواقع فى الاعتبار الاول فاعل والحكم مفعول وفى الاعتبار الثانى الحكم فاعل والواقع مفعول واذاكان الامركذلك فتسمية الاعتبار الاول بالحق الذى هووصف الواقع باعتبارمعناه اللغوى دون الصدق الذى هووصف الحكم باعتبارمعناه اللغوى وتسمية الاعتبار الثانى بالصدق دون الحق لايكون الاترجيحابلا مرجح

حاصل جوابه ان المرجح لذلك موجودوذلك المرجح هوان فى الاعتبار الاول اعتبر الواقع اولا لانه فاعل المطابقة والحكم اعتبرفيه ثانيالانه مفعول المطابقة فالاولية مرجحة تسمية الاعتبار الاول بالحق الذى هوصفة الواقع باعتبارمعناه اللغوى وفى الاعتبار الثانى اعتبر الحكم اولا لانه فاعل المطابقة واعتبر الواقع ثانيالانه مفعول المطابقة فالاولية مرجحة لتسمية الاعتبار الثانى بالصدق الذى هووصف الحكم باعتبارمعناه اللغوى واذاكان الامركذلك لايكون هذاترجيحابلا مرجح بل يكون هذاترجيحا مع المرجح فلوسمى الاعتبار الاول بالصدق وسمى الاعتبار الثانى بالحق لزم ترجيح المرجوح وذلك لايجوز وانماكان الحق باعتبارمعناه اللغوى وصفا للواقع لان الحق فى اللغة عبارة عن الثابت المتحقق ولاشك ان الواقع ايضا ثابت متحقق وانماكان الصدق وصفا للحكم

باعتبارمعناه اللغوى لان الصدق فى اللغة هوالانباء ولاشک ان الانباء والإخبارصفة الحکم :

<u>قوله وهو الانبياء :</u>

ذكرعبدالحکیم السیالکوتی فی هذاالمقام اعتراضاوجواباً فحاصل اعتراضه هوان الانباء الذى هوالمعنى اللغوى للصدق لایکون وصفاً للحکم بل هووصف المتكلم حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوکان الانباء مصدراً مبنیاً للفاعل فانه اذاکان مبنیا للفاعل یکون من اوصاف المتکلم ولیس کذلک بل هومصدرمبنی للمفعول ولاشک انه حینئذٍ یکون من اوصاف الحکم :

<u>قوله وهذااولى مماقيل الخ</u>

غرض الخیالی هوالردعلی البعض فان البعض من اهل العلم قال فی تسمسة الحق ماذکره العلامة الخیالی ولکن قال فی تسمیة الصدق ان تسمیة الاعتبار الثانی بالصدق لاجل تمیزه عن الاعتبارالاول فانه لوسمی الاعتبارالثانی ایضاً بالحق لزم الالتباس بین الاعتبارین فردعلیه العلامة الخیالی بان ماذکره فی وجه تسمیة الاعتبار الثانی بالصدق اولی ممانذکره هذاالبعض :

<u>فرنه تامل:</u>

فیه اشارة الی وجه الاولویة فللا ولویة وجهان الوجه الاول هوان فیماذکر العلامة الخیالی توجد المناسبة بین اللفظ والمعنى یعنی فیه بیان المناسبة المناسبة موجود فی تسمیة الاعتبارالاول بالحق کمان بیان

بخلاف ماذکره هذاالبعض والوجه الثانی هوان التمیز المطلق لایکفی لتسمیة الشی باسم خاص لان التمیز المطلق کمایحصل بذلک الاسم فکذلک یحصل باسم آخر:

<u>قوله فان مفهوم قولنامطابقة الواقع اياه الخ</u>

قال عبدالحکیم السیالکوتی ان هذه العبارة جواب سوال مقدروهوان الشارح عرف الحقیة بقوله مطابقة الواقع ایاه فهذا التعزیف لایجوزلان حقیة الحکم صفة الحکم ومطابقة الواقع صفة الواقع لاشک ان الواقع امرمباین عن الحکم فیلزم تعریف وصف احدالمتبائین بوصف المتباین الآخروذلک لایجوزحاصل جوابه ان ههناامران الاول مطابقة الواقع فقط بدون التعلق مع الحکم والثانی مطابقته ایاه مع تعلقه مع الحکم والاول وان لم یکن صفة للحکم والثانی صفة للحکم واذاکان صفة الحکم لم یلزم تعریف وصف احدالمتبائنن بوصف المتباین الآخرالاان حقیة الحکم صفة الحکم بحاله ومطابقة الواقع ایاه صفة الحکم ایضاًالاانه صفة له بحال متعلقه دون بحاله :

<u>قوله الاانه مرکب فلایشتق منه الخ</u>

قال عبدالحکیم السیالکوتی هذه العبارة جواب سوال مقدروهوانالانسلم ان مطابقة الواقع ایاه صفة الحکم لانه لوکان صفة الحکم لاشتق منه صفة للحکم کمانه یشتق من الحقیة صفة للحکم وتلک الصفة حق فانه یقال الحکم حق مع انه لایشتق من مطابقة الواقع ایاه صفة تحمل علی الحکم حاصل جوابه ان عدم اشتقاق الصفة لیس لاجل ان مطابقة الواقع ایاه لایکون وصفا

للحکم بل ذلک لاجل ان مطابقة الواقع ایاه مرکب فلایشتق منه اسم لان جمیع حروف هذاالمرکب لاتوجدفی الاسم المشتق :

قوله کذاافادالشارح فی نظائره الخ

جواب سوال مقدر وهوان المحشی الخیال قداجاب عن الاعتراض المذکوربهذاالطریق ولم یجب عن الاعتراض بطریق الذی اجاب به السیدالسندکماسیأتی جوابه فی قوله ولبعض الفضلاء الی آخره حاصل جوابه ان مثل هذاالجواب قداجاب به الشارح عن مثل هذاالاعتراض فی مقام آخروهوتعریف الدلالة اللفظیة الوضعیة فلواجاب الخیالی عن ذلک الاعتراض بالطریق الذی اجاب به السیدالسندللزم توجیه قول الغیربمالایرضی به قائله ثم حاصل الاعتراض الواردعلی تعریف الدلالة اللفظیة الوضعیة هوان الشارح العلامة التفتازانی قال فی المطول عرفوالدلالة اللفظیة الوضعیة بانهافهم المعنی من اللفظ فوردالاعتراض علیه بان هذاالتعریف لایصح وذلک لان الدلالة صفة اللفظ وفهم المعنی صفة المعنی ولاشک ان اللفظ مباین عن المعنی فیلزم من هذاالتعریف تعریف وصف احدالمتباینین بوصف المتباین الآخروذلک لایجوزهذااذاکان فهم المعنی مصدرا مبیا للمفعول وان جعل مصدرامبنیا للفاعل فحینئذ فهم المعنی صفة الفاهم الذی هوالانسان مثلا ولاشک ان الفاهم ایضا مباین عن اللفظ فیلزم حینئذ ایضا تعریف وصف احدالمتباینین بوصف المتباین الآخرفاجاب الشارح العلامة التفتازانی بماحاصله ان

فهم المعنی بدون قید من اللفظ وان کان صفة للمعنی اوللفاهم الان فهم المعنی من اللفظ ای مع قیدمن اللفظ صفة اللفظ الاانه صفة له بحال متعلقه والتعریف للدلالة اللفظیة الوضعیة انماهوفهم المعنی من اللفظ فیکون هذاتعریفا لاحداوصاف اللفظ بوصف الآخرله فلایلزم تعریف وصف احدالمتباینین بوصف المتباین الآخر:

قوله ولبعض الفضلاء ههناالخ

هذاجواب ثان عن اصل الاعتراض والمرادمن بعض الفضلاء السیدالسند حاصل جوابه ان حقیة الحکم صفة الحکم حقیقة ومطابقة الواقع ایاه ایضا صفة الحکم ولکن صفة مجازیة وذلک لان الصفة بحال متعلقه صفة مجازیة عنده وعندالعلامة التفتازانی صفة حقیقیة ووجه کون الصفة بحال متعلقه صفة مجازیة هوان هذه الصفة تکون منشأ لانتزاع الصفة الحقیقیة فان فی هذاالمقام ینتزع من مطابقة الواقع ایاه صفة حقیقیة للحکم وهوکون الحکم بحیث یطابقه الواقع فکان تعریف حقیة الحکم هوکون الحکم بحیث یطابقه الواقع ثم ترک اصل التعریف واقیم مقامه منشأذلک التعریف وهومطابقة الواقع ایاه فالتسامح فی هذه الاقامة وانماارتکب التسامح ولم یذکرالصفة الحقیقیة فی التعریف لاجل ظهورلانه یظهرلکل احدان المرادمن مطابقة الواقع ایاه هوکون الحکم بحیث یطابقه الواقع ثم ان الفرق بین الجواب الاول الذی کان علی مذهب العلامة التفتازانی وبین هذاالجواب الثانی الذی هوعلی مذهب السیدالسندهوان فی الجواب الاول جعل الصفة

بحال متعلقه تعريفا لانه صفة حقيقية لحكم فيصح به التعريف وفى الجواب الثانى جعل الصفة بحال متعلقه لايكون صفة حقيقية للحكم فلايصح به التعريف فذكره فى التعريف يكون بطريق المسامحة :

قوله لايقال هذاصادق الخ

هذاالاعتراض واردعلى تعريف الحقيقة والماهية بانهاعبارة عمابه الشىء هوهومثل الحيوان الناطق فانه حقيقة وماهية للانسان والانسان يكون انسانا باالحيوان الناطق فالمعترض يقول ان هذاالتعريف لايكون مانعا عن دخول الغيريدخل فيه العلة الفاعلية فان بالعلة الفاعلية يكون الانسان انسانافانه اذالم توجدالعلة الفاعلية للانسان لايكون الانسان انساناً :

قوله لانانقول الفاعل الخ هذاجواب عن الاعتراض المنكور حاصله لانسلم صنق ذلك التعريف على العلة الفاعلية وذلك لان بالعلة الفاعلية لايكون الشىء شيابل يكون بهاالشىء موجودافاالانسان يكون انسانابالحقيقة والماهية وهوالحيوان الناطق واماباالعلة الفاعلية فيكون الانسان بهاموجودا وذلك لانه لوكان الانسان انسانا بالعلة الفاعلية لزم ثبوت ماهية الانسان للانسان بجعل الجاعل فيلزم المجعولية الذاتية وذلك لايجوزلان المجعولية الذاتية باطلة (فان قيل) الحقيقة والماهية لماكانت عبارة عمابه الشى هوهويلزم المجعولية الذاتية وذلك لانه يلزم ان يكون الشىء والذات ثابتا لنفسه بسبب الماهية والحقيقة ، لاشك ان هذالايكون الامجعولية ذاتية (قلنا) هذاانما كان واردا لوكان المجعولية الذاتية غيرجائزة مطلقا اى سواء

كانت باالامر الداخل اوباالامر الخارج وليس كذلك بل الممنوع هوالمجعولية باالامر الخارج كاالعلة الفاعلية واماالمجعولية باالامر الداخل اى بان لايكون خارجا سواء كان عينامع ذلك الشىء اوجزءً له فجائزة والمجعولية الذاتية فى صورة الماهية باالامر الداخل فان الماهية لايكون خارجاعماله تلك الماهية فان الحيوان الناطق عين الانسان لافرق بينهماالاباالاجمال والتفصيل فلاباس بلزوم مثل هذه المجعولية الذاتية :

قوله فان قلت الشىء بمعنى الموجودالخ

حاصل هذاالاعتراض هوان التعريف المنكور انماهوعلى مذهب اهل السنة والجماعة والشىء عندهم عبارة عن الوجودواذاكان كذلك يكون حاصل ذلك التعريف وهوقوله مابه الشىء هوهواى مابه الموجودهوالموجودولاشك ان العلة الفاعلية ايضاعبارةعمابه الموجودموجودا لان الوجودللموجوديحصل من جانب العلة الفاعلية فيكون تعريف الماهية صادقا على العلة الفاعلية فلايكون ذلك التعريف مانعا عن دخول الغير:

قوله قلت بعذالتسليم فرق الخ

هذاجواب عن الاعتراض المذكورولكن الموجودههناجوابان الاان الجواب الاول اشاراليه الخيالي بقوله بعدالتسليم ونكر الجواب الثانى صراحة فحاصل الجواب الاول هوانالانسلم ان الشىء معناه الموجودفى تعريف الماهية بل المرادمنه معناه المجازى وهومايخبرعنه ويعلم واذاكان كذلك فلايكون ذلك التعريف صادقا على العلية الفاعلية

فالشيء عند اهل السنة والجماعة حقيقة فى الموجود ويستعمل بطريق المجاز فيما يعلم ويخبر عنه وحاصل الجواب الثانى هو انا نسلم ان الشيء فى تعريف الماهية بمعنى الموجود لكن لانسلم ان تعريف الماهية يصدق على العلة الفاعلية وذلك لوجود الفرق بين الماهية وبين العلة الفاعلية وذلك الفرق هو ان الماهية عبارة عما به الموجود ذلك الموجود والعلة الفاعلية عبارة عما به الموجود موجودا فان الموجود المذكور ثانيا فى تعريف الماهية معرفة وفى تعريف العلة الفاعلية نكرة فيكون معنى الماهية مابه الموجود الممتاز ذلك الموجود الممتاز ويكون معنى العلة الفاعلية مابه الموجود متصفا بالوجود ثم انه يرد الاعتراض على الجواب الاول وهو انه اريد فى الجواب الاول من الشيء معناه المجازى وهو مايعلم ويخبر عنه فيلزم من ذلك اخذ المجاز فى التعريف مع ان اخذ المجازات فى التعريفات لايجوز قلنا نسلم وجود اخذ المجاز فى التعريف على الجواب الاول ولكن اخذ المجاز فى التعريف انما لايجوز اذا كان ذلك المجاز غير متعارف واما اذا كان ذلك المجاز متعارفا فلا بأس باخذه فى التعريف ولا شك ان هذا المجاز متعارف :

قوله وبه يظهر ان الضميرين الخ

اعلم ان الضمير الاول فى تعريف الماهية وهو قوله مابه الشيء هو ضمير فصل فهو راجع دائما الى الشيء واما الضمير الثانى ففيه احتمالان الاول ان يكون راجعا الى الشيء والثانى ان يكون راجعا الى

الموصول وهو كلمة مافى قوله مابه الشيء الى آخره ويظهر بالفرق المذكور بين الماهية والعلة الفاعلية ان كلام السابق مبنى على ان يكون الضمير الثانى راجعا الى الشيء ووجه الظهور من ذلك الفرق هو انه جعل الضمير الثانى تعبيرا عن الموجود المعرفة فيكون عين الموجود الاول ولا شك ان الموجود هو الشيء:

قوله وقد يجعل احدهما للموصول الخ

اعلم ان يجعل صيغة الفعل المجهول فيكون الجاعل غير العلامة الخيالى وغرض هذا الجاعل هو الجواب عن الاعتراض الوارد على تعريف الماهية بدخول العلة الفاعلية فى ذلك التعريف حاصل هذا الجواب ان الاعتراض المذكور انما كان واردا لو كان كل واحد من الضميرين راجعا الى الشيء وليس كذلك بل احد الضميرين وهو الضمير الثانى راجع الى الموصول فيكون المعنى ان الماهية عبارة عما به الشيء تلك الماهية ولا شك ان هذا التعريف حينئذ لايكون صادقا على العلة الفاعلية لان العلة الفاعلية لايكون به الشيء تلك العلة الفاعلية لعدم جواز حمل العة الفاعلية على المعلول بطريق الحمل بالمواطاة وغرض العلامة الخيالى من نقل هذا الجواب الذى هو جواب الجاعل هو الرد على هذا الجواب :

قوله لكن ينتقض ظاهر التعريف الخ

هذا هو الرد من جانب العلامة الخيالى على هذا الجواب حاصل رده هو ان هذا التعريف حين جعل الضمير الثانى راجعا الى الموصول يكون منقوضا بالعرض حيث ان العرض حينئذ يدخل فى هذا التعريف ويكون

هذاالتعريف صادقا على العرض ومثال العرض كالضاحک فانه غرض للانسان ويصدق عليه ذلک التعريف فانه يجوزان يقال ان الضاحک مابه الانسان ضاحكا فلايكون هذاالتعريف مانعا عن دخول الغيرواذاكان كذلک فلايصح جعل الضمير الثانی فی تعريف الماهية راجعا الی الموصول فلايصح جواب هذاالجاعل عن اصل الاعتراض ثم ان العلامة الخيالی قال ظاهرالتعريف فيعلم من ذلک ان التعريف المذكورمنقوض من حيث ظاهر النظرولايكون منقوضا باعتبار النظرالدقيق وبين عبدالحكيم السيالكوتی وجه ذلک وهوان المعتبرفی ذلک التعريف ان لايكون الاحتياج هناک الی غيرتلک الماهية فان الحيوان الناطق اذاصاربه الانسان حيواناناطقالايكون محتاجاالی غيرالحيوان الناطق بخلاف العرض سواء كان عرضا لازما اوعرضامفارقا فانه يكون محتاجا فان الضاحک اذاصارالانسان ضاحكا يكون الضاحک فی ذلک محتاجاالی الغيرهومنشاكونه ضاحكاوذلک المنشأ هوالتعجب فان التعجب منشأوعلة لوجود الضحک فالنقض المذكوروارد ظاهراولايكون واردا باطنا :

ثم ان عبدالحكيم السيالكوتی قال ان ههنااعتراض آخروذلک الاعتراض الآخروردعلی هذاالتعريف ظاهرا وباطنا وهوالاعتراض الواردبالذاتی مثل الناطق فانه اذاجعل الضميرالثانی راجعاالی الموصول يكون تعريف الماهية صادقا علی الذاتی كالناطق فانه يصح ان يقال ان الناطق مابه الانسان ناطقا ولاشک

ان الناطق لايحتاج فی كون الانسان به ناطقاالی الغيرفيكون هذاالاعتراض واردا علی ذلک التعريف علی تقديرجعل الضميرالثانی راجعا الی الموصول ظاهرا وباطنا :

ثم انه يردههنااعتراض وهوان التعريف المذكورلما ورد عليه الاعتراض بالذاتی ايضا كماانه وردعليه الاعتراض بالعرضی فماالوجه للعلامة الخيالی حيث لم يتعرض الی اعتراض الذاتی اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتی بماحاصله ان مقصودالشارح العلامة التفتازانی هوتعريف الماهية بحيث يمتازعن العرضی فقط فعدم امتيازالماهية عن الذاتی وصدق تعريفهاعلی الذاتی لايضربالمقصود فلذلک لم يتعرض العلامة الخيالی الی النقض بالذاتی بل تعرض الی النقض بالعرض فقط:

قوله وجعل هوهوبمعنی الاتحادالخ

هذاجواب عن الاعتراض الواردبالعرضی حاصله ان الضميرالثانی راجع الی الموصول ولايردالنقض بالعرضی وذلک لان المرادمن هوهوفی تعريف الماهية هوالاتحاد فی المفهوم ولاشک ان الاتحادفی المفهوم يوجدفی الماهية فقط فان الحيوان الناطق والانسان متحدان من حيث المفهوم بخلاف العرضی فان العرضی كالضاحک مثلالايكون متحدامع الانسان باعتبارالمفهوم واذاكان كذلک لايردالاعتراض بالعرضی علی تعريف الماهية فردالعلامة الخيالی علی هذاالجواب بماحاصله ان جعل هوهوبمعنی الاتحاد فی المفهوم خلاف المتبادرفان المتبادرمن

هو هوفى استعمال العرب هوالاتحاد فى المصداق دون
الاتحاد فى المفهوم واماكونه خلاف الاصطلاح فلان
الاصطلاح منعقدعلى ان هوهويستعمل فى الحمل فى
المواطاة الشائع المتعارف دون الحمل الاولى والاتحاد
فى المفهوم يكون فى الحمل الاولى واذاكان
هذاالجواب مردودابقى الاعتراض وارداباالعرضى
على تعريف الماهية:

قوله مع ظهورالوجه الصحيح الخ

المرادمن الوجه الصحيح هوارجاع كل واحدمن
الضميرين للشىء ويكون دفع الاعتراض الواردبالعلة
الفاعلية بالطريق الذى دفعه المحشى ولاشك ان على
هذاالوجه لايكون اعتراض العرضى واردا:

قوله ولوقيل فى التعريف الخ

هذاالاعتراض على الشارح التفتازانى حاصله انه
ينبغى ان يقول فى تعريف الماهية مابه الشىء
هوبذكرضميرواحد بدون ذكرضميرالآخروذلك لانه
اخصرمع اداالمقصودبه فان معناه حينئذ هوان الحيوان
الناطق مابه الانسان انسانا والجواب عن
هذاالاعتراض هوان ما ذكره فى الاعتراض وان كان
اخصرالاان ذلك لايكون اشهرفى اداءهذاالمقصودفان
الاشهرفى اداء هذاالمقصودذكرالضميرين
فلذاذكرالضميرين فى ذلك التعريف ولم يكتف
بذكرضميرواحد:

قوله اى بالكنه الخ

جواب سوال مقدروهوان ماذكره الشارح بقوله
مايمكن تصور الانسان بدونه تعريف العرضى
وهذاالتعريف لايكون مانعا عن دخول الغيريدخل فيه
الذاتى وذلك لان تصور الانسان يمكن بدون الذاتى
ايضا فانه يجوزان يتصور الانسان بالوجه بدون
الناطق الذى هوذاتى فصدق تعريف العرضى على
الذاتى وهوالناطق فلايكون ذلك التعريف مانعا عن
دخول الغيرحاصل جوابه ان الاعتراض
المذكورانماكان واردا لوكان المرادمن
التصور المذكورفى هذاالتعريف مطلق التصوراى سواء
كان تصورا بالكنه اوتصورابالوجه وليس كذلك بل
المرادمن التصورهوالتصور بالكنه فيكون
هذاالتعريف ان العرضى عبارة عمايمكن
تصورالانسان بالكنه بدون ذلك العرضى ولاشك ان
هذاالتعريف لايكون صادقا على الذاتى فان
تصورالانسان بالكنه لايمكن بدون الناطق الذى
هوذاتى لان تصور الانسان بالكنه يكون بجميع
الذاتيات فيكون هذاالتعريف مانعا عن دخول الغير:

قوله واماتصوره بالوجه الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذابيان سبب
تفسيرالخيالى التصور المذكورفى تعريف العرضى
بالتصوربالكنه بان سبب ذلك التفسيرهوانه يلزم
على تقديراطلاق ذلك التصوردخول الذاتى فى
تعريف العرضى فان التصوربالوجه فردمن مطلق
التصورومع ذلك التصوربالوجه للانسان ممكن بدون
الذاتى :

قوله قيل عليه يستفادمنه ان الخ

حاصل الاعتراض هوان الشارح ذكرتعريف العرضى بان العرضى مايمكن تصور الشيء كاالانسان مثلا بدونه اى بدون العرضى كاالضاحك مثلا والذاتى لماكان ضدالعرضى يكون تعريف الذاتى مستفادامن تعريف العرض بان الذاتى هوالذى لايمكن تصورالشيء اى باالكنه بدونه ثم ان تعريف الذاتى لايكون مانعا عن دخول الغيريدخل فيه اللوازم البينة باالمعنى الاخص لان تصور الملزوم باالكنه لايمكن بدون اللوازم البينة وذلك لان اللازم البين باالمعنى الاخص هوالذى يستلزم تصورملزومه لتصوره واذاكان كذلك فلايمكن تصور الملزوم بدون اللازم البين باالمعنى الاخص ثم ان عبدالحكيم السيالكوتى ذكرفى هذاالمقام اعتراضاوجوابافحاصل اعتراضه هوان اعتراض اللوازم البينة باالمعنى الاخص كمايردعلى تعريف الذاتى فكذلك يردعلى تعريف العرضى اعتراض اللوازم البينة باالمعنى الاخص بان تعريف العرضى لايكون جامعا لافراده لانه يخرج عنه اللوازم البينة باالمعنى الاخص فانهامن قبيل العرضى ولايصدق تعريف العرضى عليه لانه لايمكن تصورالشيء باالكنه بدون اللوازم البينة باالمعنى الاخص واذاكان اعتراض اللوازم البينة باالمعنى الاخص واردا على تعريف العرضى فلاحاجة الى ذكراستفادة تعريف الذاتى عن تعزيف العرضى فلايكون ذكرتلك الاستفادة الاتطويلا وحاصل جوابه ان المقصودمن ذكرالاستفادة هى الاشارة الى ان

اعتراض اللوازم البينة باالمعنى الاخص واردعلى كل وحدمن تعريف الذاتى وتعريف العرضى ولايكون ذلك الاعتراض الوارد مختصا باحدهمافاالضميرفى قوله فيردعليه راجع الى كل وحدمن التعريفين وهماتعريف العرضى وتعريف الذاتى :

قوله وجوابه بعدالتسليم الاستفادالخ

كلام العلامة الخيالى اربعة اجوبة جوابان الموجودفى قبل التسليم وجوابان بعدالتسليم فحاصل الجواب الاول هوان ماذكره الخيالى لايكون تعريفا للعرضى بل هوبيان حكم من احكام العرضى ولاشك ان العرضى مباين باعتبار الماهية مع الذاتى فلايلزم ان يكون حكم الذاتى بخلاف حكم العرضى فلايستفاد للذاتى بان حكمه ان لايمكن تصور الشى باالكنه بدونه واذاكان حكما للعرضى فلاباس بخروج اللوازم البينة باالمعنى الاخص عن هذاالحكم لان الجامعية والمانعية لايشترطان فى الحكم بل فى التعريف وحاصل الجواب الثانى هوانانسلم الاستفادة ولكن لابطرق التعريف يعنى ان ماهوالمذكور هوحكم العرضى ويستفادمن ذلك الحكم حكم الذاتى بان حكمه هوان لايمكن تصور الشيء باالكنه بدونه ولكن يجوزان يكون هذاالحكم للذاتى عاماشاملا لبعض افرادالعرضى مثل اللوازم البينة باالمعنى الاخص فلاباس بصدقه على هذه اللوازم وكذالاباس بخروج هذه اللوازم عن حكم العرضى وهذان الجوابان قبل التسليم لان فى هذين الجوابين منع الاستفادة بطريق التعريف الاان فى الجواب الاول منع المقيد وهوالاستفادة ومنع

القيدوهوبطريق التعريف وفى الجواب الثانى منع القيد فقط دون المقيد فهذان الجوابان مزكوان بطريق الاشارة وحاصل الجواب الثالث هوانانسلم انماذكره تعريف العرضى وكذانسلم انه يستفاد من ذلك التعريف للعرضى تعريف للذاتى بان الذاتى مالايمكن تصور الشيء بدونه ولكن لايصدق تعريف الذاتى على اللوازم البينة بالمعنى الاخص وذلك لان المرادمن عدم امكان تصور الشى بدون الذاتى هوان الشيء لايمكن تصوره سواء كان ذلك التصوربطريق القصداويكون بتبع تصور الغيربدون الذاتى بخلاف اللازم البين بالمعنى الاخص فان الملزوم اذاكان تصوره بطريق القصد ولايكون بتبع الغيريستلزم تصوراللازم البين بالمعنى الاخص بخلاف ماذاكان تصورالملزوم بتبع الغيرفانه لايستلزم تصور اللازم واذاكان الامركذلك فلايكون تعريف الذاتى صادقا على اللوازم البينة بالمعنى الاخص وانمالايستلزم تصورالملزوم لتصوراللازم اذاكان تصورالملزوم بتبع الغيرلانه لوجازذلك لجازان يستلزم تصور الملزوم لتصورلازمه وتصورلازمه الى لازم ذلك اللازم وهكذاالى غيرالنهاية فيستلزم التسلسل فلامحالة ان تصورالملزوم لذاكان بطريق القصد يكون مستلزمالتصوراللازم واماذاكان بطريق تبع الغيرفلايكون تصورالملزوم مستلزمالتصور اللازم ففى صورة الملزوم بتبع الغيريوجدتصورالملزوم بدون تصوراللازم البين بالمعنى الاخص بخلاف

تصور الشيء بالنسبة الى الذاتى فانه لا يوجد تصور الشيء بدون تصور الذاتى فى وقت من الاوقات:

قوله على مانص فى حواشي المطالع الخ

غرضه تائيدماذكره من ان تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم اذاكان بطريق القصدلامطلقا بقول السيدالسند فانه صرح بذلك فى حواشى المطالع :

قوله وايضا زمان تصور اللازم الخ

هذاجواب رابع عن الاعتراض المذكورحاصله انانسلم ان الاستفادة المذكورة بطريق التعريف ولكن صدق تعريف الذاتى على اللوازم البينة بمعنى الاخص ممنوع وذلك لان المعتبروالضرورى فى تعريف الذاتى هوعدم امكان تصور الشيء بدون الذاتى فى زمان من الازمنة وذلك لان بين الشيء وذاتياته اتحاد فلايمكن ان يتصور الشيء فى زمان ولايتصور الذاتى فى ذلك الزمان واللازم البين بالمعنى الاخص لايكون كذلك بالنسبة الى الملزوم لعدم وجودالاتحادبين اللازم وبين الملزوم ففى زمان تصورالملزوم لايكون تصور اللازم موجودا ففى هذاالزمان انفك تصور اللازم عن تصور الملزوم واذاكان كذلك فلايصدق تعريف الذاتى على اللوازم البينة بالمعنى الاخص:

قوله وهذاالقدر يكفينا الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى هذه العبارة جواب سوال مقدر وهوانه اذالم يوجد تصور اللازم فى زمان تصورللملزوم لم يسبق اللزوم بل انهدم اللزوم حاصل

جوابه ان مثل هذاالانفكاك لايكون هادماً للزوم فان الهادم للزوم هوان لايكون هناك استعقاب اى بان لايوجدتصور اللازم بعدزمان تصور الملزوم ايضا بل يوجدبعدزمان تصور الملزوم زمان آخرولايكون فى ذلك الزمان الآخرتصوراللازم ثم ان معنى قوله وهذاالقدريكفيناهوان هذاالقدرمن الانفكاك وهوانفكاك تصور اللازم عن تصور الملزوم فى زمان تصور الملزوم يكفى لنا فى الفرق بين الذاتى وبين اللازم البين بالمعنى الاخص واما فى تقسيم العرضى الى العرضى اللازم والعرضى المفارق فلايكفى لنا فى ذلك هذاالقدرمن الانفكاك بل لابدهناك من الانفكاك بمعنى الانفصال وعدم الاستعقاب فان عند وجود الاستعقاب يكون العرضى لازما وعندعدم وجودالاستعقاب لايكون العرضى لازما بل يكون عرضامفارقا :

<u>قوله وقيل ايضاان اريدبالامكان الخ</u>

هذااعتراض ثان على تعريف العرضى حاصله على الطريق الذى ذكره عبدالحكيم السيالكوتى هوان المرادمن الامكان المذكورفى تعريف العرضى اى مايمكن تصور الشىء بدونه لايخلواماان يكون المرادمنه الامكان الخاص اويكون المرادمنه الامكان العام فعلى الاول يكون معناه هكذاان تصور الشىء يجوزبدون العرضى وكذايجوز لابدون العرضى وهوان يكون بالعرضى وذلك لان الامكان يدل على سلب الضرورة من الطرفين فاحدالطرفين هوتصور الشىء بدون العرضى والطرف الآخرهوتصور الشىء لابدون

العرضى اى بان يكون بالعرضى فالامكان الخاص يدل على جواز كل وحدمن هذين الطرفين فلزم جواز تصور الشىء بالكنه بالعرضى مع انه باطل لان تصور الشىء بالكنه يكون بالذاتيات دون العرضيات وان اريدمن الامكان هوالامكان العام الذى هوعبارة عن سلب الضرورة عن احدالطرفين فيصدق هذاالتعريف على الذاتى ايضاً وذلك لان تصورالشىء بالكنه بدون العرضى واجب فيصدق عليه ان تصور الشىء بدون العرضى ممكن بالامكان العام لان الامكان العام صادق على الوجوب وتصور الشىء بالكنه بدون الذاتى ممتنع فيصدق عليه ان تصور الشىء بدون الذاتى ممكن بالامكان العام لان الامكان العام صادق على الامتناع فاذاكان تعريف العرضى صادقا على الذاتى لايكون تعريف العرضى مانعا عن دخول الغير :

<u>قوله وجوابه اختيار الاول الخ</u>

هذاهوالجواب الاول عن الاعتراض المذكوروهذاالجواب باختيار الشق الاول وهوان المرادمن الامكان هوالامكان الخاص ويكون الامكان الخاص كيفية للنسبة الموجودة بين تصور الشىء وبين بدونه والباء فى قوله بدونه بمعنى مع فيكون المعنى ان تصور الشىء مع غير العرضى جائزوكذاتصور الشىء مع العرضى جائزولاشك انه المذكورفى ذلك لان تصور الشىء بالكنه يكون بالذاتيات ويكون ذلك التصورقدلايكون مقارنامع العرضى وقديكون مقارنا مع العرضى لاجل انه

يكون ذلك العرضى من اللوازم البينة وبناء اعتراض المعترض كان على ان الباء فى قوله بدونـه للسببية لان الباء اذاكانت للسببية يكـون المعنـى هكـذاان تصور الشىء باالكنه يكون جائزبسبب دون العرضى ويكون جائزا لابسبب دون العرضى بل يكون بسبب ويكون ذلك السبب هوالعرضى :

قوله ولوسلم يعتبر الامكان باالنسبة الخ

هذاجواب ثان عن ذلك الاعتراض وفى هـذاالجواب تسليم ان الباء فـى قولـه بدونـه سـببية وهوايـضا باختيار الشق الاول وهـوان المـراد مـن الامكـان هوالامكان الخاص ولكن فى هذاالجواب منع ان يكون الامكان كيفية للنسبة الموجودة بين تصور الشىء وبين بدونه فان اعتراض المعترض كان مبنياً على هـذابل الامكان يكون كيفية للنسبة الموجودة بين تصور الشىء مع قيدبدونه وبـين موجودالـذى هومحمـول علـى تصور الشىء فيكون المعنى ان تصور الشىء باالكنـه بدون العرضى موجودباالامكـان الخـاص يعنـى ان وجودهذاالتصوروكذاعدم هذاالتصوريكونان متساويين بل وجوده ايضاًجائزوكذاعدمه ايضاً جائزبـان ينتفـى هذاالمقيد بانتفاء المطلق اى بان لايتصورذلك الشىء كاالانسان مثلا :

قوله علاان تصور الكنه الخ

هذاجواب ثالث وهوايضا باختيار الـشق الاول وفيـه تسليم ان الباء للسببية فى قوله بدونه وكذافيه تسليم ان الامكان كيفية للنسبة الموجـودة بـين تصور الـشىء باالكنـه وبـين بدونـه وحينئـذ وانكـان يلـزم

جوازتصور الـشىء بـسبب العرضـى ولكـن فـى هذاالجواب منع بطلان ذلك اللازم يعنى نسلم انه يلزم من تعريف العرضى انه يجوزتصور الشىء باالعرضى ولكن تصور الشى باالكنه باالعرضى جائزوان لم يكن مطردا اى عاما ووجه ذلك الجوازانه يجوزان يكون للعرضى علاقة خاصة مع كنه الشىء يمنع لاجل تلك العلاقة الخاصة انفكاك الكنه عن ذلك العرضى فـى الذهن بل اذاحصل تصورذلك العرضى فـى الـذهن يحصل لامحالة تصوركنه ذلك الشىء :

قوله ويمكن اختيار الثانى الخ

هذاجواب رابع وهوباختيار الشق الثانى وهوان يكـون المرادمن الامكان هوالامكان العام ثـم ان الامكـان العام على قسمين الاول الامكان العـام المقيـدبجانب الوجودوهوان لايكون العدم ضـروريا سـواء كـان الوجود ضروريا كما فى الواجب اولايكـون الوجـود ايضاضروريا كما فى الممكن الخاص الثانى الامكان العام المقيدبجانب العـدم وهـوان لايكـون الوجـود ضروريا سواء كان العدم ضـروريا كما فـى الممتنـع اولايكون العدم ايضاضيروريا كمافى الممكن للخـاص ثم ان الموجود فى الذاتى هوالامكـان العـام المقيـد بجانب الوجودونلك لان تصور الشىء باالكنه بـدون الذاتى ممتنع ولاشـك ان المـصادق علـى الممتنـع هوالامكان العام المقيد بجانب العـدم وفـى تعريـف العرضى المرادمن الامكان هوالامكان العـام المقيـد بجانب الوجود فيكون المعنى ان تصور الشىء بـد العرضى لايكون عدمه ضروريا سواء كـان وجـوده

ضروريا اولايكون ضروريا وههناضروريا فالامكان العام المقيد بجانب الوجود موجود فى ضمن الواجب ولاشك ان هذاالمعنى لايوجد فى الذاتى فانه يمكن ان يقال فى حق الذاتى ان عدم تصورالشىء بالكنه بدون الذاتى لايكون ضروريا بل هوضرورى لامحالة واذاكان كذلك فلايصدق بتعريف العرضى على الذاتى:

قوله المشهوران الهويّة الخ

هذااعتراض من جانب العلامة الخيالى على الشارح العلامة التفتازانى حاصله ان ماقاله الشارح فى قوة الخطاء وذلك لان ماقاله مخالف عن المشهور وغيرالمشهور ولاشك ان كل مايكون مخالفاعن المشهوروغيرالمشهوريكون فى قوة الخطاء ووجه تلك المخالفة هوان المشهوراطلاق الهوية على نفس التشخص وغيرالمشهور هوان الهوية يطلق على الوجودالخارجى والشارح قدخالف عن كل واحدمنهماوقال ان الهوية عبارة عن الماهية المشروطة بالتشخص اجاب عبدالحكيم اليسالكوتى عن هذاالاعتراض بان اطلاق الهوية على الماهية باعتبارالتشخص لايكون مخالفا عن المشهوروغيرالمشهوربل هذاالاطلاق ايضا مشهورفان السيدللسند وشارح التجريدقداطلقاالهوية على الماهية باعتبارالتشخص واذاكان كذلك فلا تلزم المخالفة عن المشهور وغيرالمشهور:

قوله اوردالفاءايذاناالخ

اعلم ان الشارح اورداعتراضا على قول المصنف حقائق الاشياء ثابتة ففى هذه القضية حقائق الاشياء موضوع وثابتة محمول وحكم على هذاالموضوع فحاصل الاعتراض هوان فى حكم ثابتة على حقائق الاشياء لغوية يعنى هذاالحكم لغوذلك لان مايستفادمن عقدالحمل هوبعينه مايستفاد من عقدالوضع ثم ان عقدالحمل عبارة عن ثبوة المحمول للموضوع وعقدالوضع عبارة عن ثبوة الوصف العنوانى للموضوع لذات الموضوع ثم ان منشاهذاالاعتراض امورثلاثة الاول تعريف الحقيقة بمابه الشىء هوهوفان المعلوم من هذاالتعريف هووجودالاتحادبين الشىء وبين حقيقة ذلك الشىء والثانى ان الشىء معناه الموجود فانه لماكان الشىء بمعنى الموجود يعلم الوجودلحقائق من اضافة هذه الحقائق الى الاشياء لان المعلوم من تعريف الحقيقة الاتحاد بين حقيقة الشىء وبين ذلك الشىء فاذاكان الشىء هوالموجود كان حقيقة ذلك الشىء ايضا موجودة والثالث هوان الثبوة الذى هومصدرثابتة لحقائق الاشياء هوثبوة الوجودللحقائق مستفاد من عقدالوضع بسبب اضافة الحقائق الى الاشياء واذاكان كذلك فااللغوية لازمة لامحالة فعند وجودهذه الامورالثلاثة يلزم اللغوية وعندانتفاء واحدمنهمالايلزم اللغوية فمثال الانتفاء الاول قولك عوارض الاشياء ثابتة فان معناه عوارضى الموجودات موجودة فانه لالغوية لان مايستفاد من عقدالحمل لايسـ يمن عقدالوضع لانه لايلزم ان يكون عرض موجودموجودا بل يجوزان

يكون الشيء موجوداً ولايكون عرضه موجوداً فان الضحك بالفعل عرض لزيد ولاشك ان زيداً قديكون موجودافي زمان ولايكون ضاحكاً بالفعل ومثال الانتفاء الثاني حقائق المعدومات ثابتة فان الوجوديستفادمن عقدالحمل ولايستفاد من عقدالوضع لانه لايلزم لن يكون حقيقة المعدوم موجودة بل حقيقة المعدوم قدتكون موجودة في ضمن الفردالموجود وقدلاتكون موجودة في ضمن الفردالموجودلعدم وجودالافرادلتلك الحقيقة ومثال انتفاء الثالث حقائق الاشياء متصورة فانه لايستفادمن عقدثبوة التصورلانه لايلزم من كون الشيء موجوداً ان يكون ذلك الشيء متصوراً بل قديكون الشيء موجودا ولكن لايكون متصوراثم ان غرض المحشي الخيالي هوالجواب عن الاعتراض الواردعلى الشارح حاصله ان الشارح اوردالفاء بين القول وبين المقولة حيث قال (فان قيل)فالحكم الى آخره فالفاء في قوله فالحكم اوردت بين القول وبين المقولة ولاشك ان ايرادالفاء بين القول والمقولة لايجوزولايقع ذلك في كلام العرب حاصل جوابه ان ما لايجوزهوان لاتكون تلك الفاء للتاكيد واماذاكانت الفاء للتاكيد فلاشك في جوازه وهذه الفاء لتاكيدالفاء الاولى التي هي موجودة في قوله فان قيل وذلك لان هذه للفاء الثانية دالة على المعنى الذي تدل عليه الفاء الاولى وذلك المعنى هوالايذان والاعلان بان هذاالاعتراض ناش عماسبق وهومجموع الامورالثلاثة ولاشك ان ايرادالحرف الذي يكون تاكيد بين القول. والمقولة جائز:

قوله قلمايحتاج الى بيان معناه الخ

اعلم ان الشارح العلامة التفتازاني اجاب عن هذاالاعتراض بماحاصله ان اللغوية انماكانت لازمة لوكان اخذالموضوع والمحمول بحسب ظرف واحدوليس كذلك بل يكون اخذالموضوع بحسب ظرف الذهن ويكون اخذالمحمول بحسب ظرف نفس الامرفيكون المعنى هكذاان مانعتقده حقائق الموجودات فهي موجود في نفس الامر ايضاً كماانهاتكون موجودة في اعتقادنا فالمستفاد من عقدالحمل هوالوجود في الخارج والمستفاد من عقدالوضع هوالوجودفي الاعتقادوالذهن واذاكان كذلك فلايكون المستفاد من عقدالحمل مستفاداً من عقدالوضع فلاتكون اللغوية لازمة ثم ان غرض العلامة الخيالي في هذه العبارة هوالجواب عن الاعتراض حاصل ذلك الاعتراض هوان الشارح قال ان حقائق الاشياء ثابتة اذااخذالموضوع فيه بحسب الاعتقادواخذالمحمول بحسب نفس الامريكون هذاالقول وهوحقائق الاشياء ثابتة كلاما مفيداربمايحتاج الى البيان ولايكون لغواً فالمعترض يقول ان بين كلامي الشارح تدافع وتناقض وذلك لان المعلوم من قوله ربمايحتاج الى البيان كون حقائق الاشياء ثابتة قضية نظرية لان البيان معناه الدليل ولاشك ان المحتاج الى الدليل يكون نظرياً والمعلوم من كلامه في السابق حيث قال ناسب تصديرالكتاب بالتنبيه على وجودمانشاهد الى آخره هوان قوله حقائق الاشياء ثابتة قضية بدهية لان التنبيه يكون على الامرالبدهي دون الامرالنظري حاصل

جوابه ان البيان كمايأتى بمعنى الدليل فكذلك يأتى بمعنى التفسير وبيان المعنى والتناقض انماكان لازما لوكان المراد من البيان هوالدليل وليس كذلك بل المراد منه هوالتفسيروبيان معناه ولاشك ان التفسيروبيان المعنى لايقتضى كون الشيء نظريا فلايكون التناقض لازما:

قوله فان اكثرمن سمعه الخ

هذادليل على قلة الاحتياج الى البيان فقلة الاحتياج الى بيان معناه بالنسبة الى قلة المحتاجين وهم اصحاب الاذهان القاصرة :

قوله كمافي واجب الوجودالخ

هذابيان النظيرلحقائق الاشياء ثابتة فى اخذالموضوع بحسب الذهن والاعتقاد واخذالمحمول بحسب نفس الامرفان معنى هذاالقول هوان مانعتقده واجب الوجود ويكون وجوده ضروريا وثابتا فى اعتقادنايكون موجودا فى نفس الامروالخارج :

قوله والحاصل ان اخذموضوعه الخ

جواب سوال مقدروهوماالوجه حيث ان اكثرمن سمع حقائق الاشياء ثابتة يفهم منه معناه حاصل جوابه ان الوجه لذلك هوان فى هذاالقول اخذالموضوع بحسب الاعتقاد ولاشك انه مشهور وحقيقة عرفية فلاجل وجودهذه الشهرة يفهم معنى هذاالكلام اكثرمن سمعه واما اخذالمحمول فهوبحسب نفس الامرفهوحقيقة لغوية :

قوله اللهم الاان يقال الخ

جواب سوال مقدروهوانه يلزم التناقض بين كلامى الخيالى لانه قال هٰهنابلاحاجة الى بيان معناه فهذاالكلام يدل على عدم الحاجة الى بيان معنى هذاالقول وقال فيما سبق اى قلمايحتاج الى بيان معناه فان هذاالكلام يدل على وجود الاحتياج وان كان ذلك الاحتياج قليلا حاصل جوابه ان التناقض انماكان لازما لوكان كل واحدمن هذين الكلامين بالنسبة الى شخص واحدوليس كذلك فان الكلام الاول انماهو بالنسبة الى الاذهان القاصرة والكلام الثانى انماهوبالنسبة الى الاذهان الذكية واذاكان كذلك فلايكون التناقض لازما :

قوله هذاناظر الى قوله وهذاالكلام الخ

غرض الخيالى الاشارة الى ان فى عبارة الشارح اربعة اقوال والقولان الاخيران مقابلان للقولين الاولين فالاول قوله هذاكلام مفيد والثانى قوله ربمايحتاج الى البيان والثالث قوله ليس مثل قولك الثابت ثابت والرابع قوله ولامثل قولناانابوالنجم وشعرى شعرى فالقول الثالث مقابل للقول الاول والقول الرابع مقابل القول الثانى ولاشك ان هذااللف والنشر المرتب فالنشروهماالقولان الاخيران على ترتيب اللف وهماالقولان الاولان :

قوله اذاقداعتبره متحدالموضوع الخ

جواب سوال مقدر وهوانالانسلم ان قولك الثابت ثابت لغولانه يجوزان يؤخذ الموضوع بحسب الاعتقاد ويؤخذالمحمول بحسب نفس الامرفيكون

المعنى ان الثابت والموجود فى اعتقادناثابت وموجود فى نفس الامرولاشك انه لايلزم حينئذ اللغوية حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المراد ان هذالغوعلى زعمناوليس كذلك بل المراد انه لغوفى زعم السائل فان السائل اخذالموضوع والمحمول متحدين اى اخذكل واحدمنهمابحسب نفس الامرولاشك ان عنداخذهمامتحدين يكون هذاالقول لغوالامحالة :

قوله فان شعرى شعرى الخ

اعلم ان العلامة الخيالى ذكرتوجهين لعدم كون حقائق الاشياء ثابتة مثل قوله شعرى شعرى التوجيه الاول ان عدم المماثلة انماهوفى قلة البيان وكثرة البيان فان حقائق الاشياء ثابتة قليل الاحتياج الى البيان لاجل شهرة اخذالموضوع بحسب الاعتقاد واخذالمحمول بحسب نفس الامربخلاف شعرى شعرى فانه لايؤخذ فيه الموضوع بحسب الاعتقاد والمحمول بحسب نفس الامربل يقال فيه ان شعرى الآن مثل شعرى فيمامضى فى البلاغة اويقال ان شعرى هوشعرى المعروف بالبلاغة ولاشك ان هذالايكون مشهورا فيكون شعرى شعرى محتاجا الى كثرة البيان لاجل كثرة المحتاجين وحقائق الاشياء ثابتة محتاج الى قلة البيان لاجل قلة المحتاجين وهم اصحاب الاذهان القاصرة :

قوله ولك ان تقول الخ

هذاهوالتوجيه الثانى وهذاالتوجيه لايكون بالنظرالى القلة والكثرة بل بالنظرالى البيان فان البيان فى حقائق الاشياء ثابتة بطريق الحقيقة لان اخذالموضوع بحسب الاعتقاد حقيقة عرفية واخذالمحمول بحسب نفس الامرحقيقة لغوية بخلاف البيان فى شعرى شعرى فان البيان فيه بطريق التأويل والصرف عن الظاهرفان تقديرلفظ الآن ولفظ المعروف بالبلاغة تأويل :

قوله وهذاالمعنى لايحصل بجعل الاضافة الخ

جواب سوال مقدروهوانالانسلم ان فى شعرى شعرى البيان بطريق التأويل بل هذاالبيان بطريق الحقيقة وذلك لان الاضافة موجودة فى الموضوع وكذافى المحمول وتكون الاضافة للعهدالخارجى فيكون المعهود فى الموضوع هوشعرى الآن ويكون المعهود فى المحمول هوشعرى فيمامضى اوشعرى المعروف بالبلاغة واذاكان هذاالمعنى مرادا من الاضافة لايلزم التأويل لان ارادة العهدمعنى حقيقى للاضافة حاصل جوابه ان الاضافة انماتدل على التعيين ولكن مطلق التعيين اى باى طريق كان ذلك التعين ولايكون له دلالة على خصوصية التعيين والتعيين فى هذاالمقام تعيين خاص وهوالتعيين بقيدالآن وبقيدمامضى وبقيدالمعروف بالبلاغة ولاشك ان الاضافة

اذاكانت للعهد لاتكون دالة على هذه القيود المخصوصة فالموجود فى هذا المقام هو التعيين الصنفى والاضافة العهدية تدل على التعيين النوعى او التعيين الشخصى :

قوله بين المعنيين الخ

احدهما مطلق التعيين والثانى خصوص التعيين يعنى ان بين هذين المعنيين فرق كثير :

قوله والمشهور ان مرادهم بالبيان الخ

هذا اعتراض على توجيه العلامة الخيالى فانه قال فيماسبق ان المراد من البيان فى قول الشارح فلمايحتاج الى البيان هو بيان معناه فالمعترض يقول ان ذلك التوجيه خطاء لانه مخالف عن المشهور فان المشهور فى توجيه ذلك هو ان المراد من البيان هو الدليل اى الدليل الدال على صدق قولهم حقائق الاشياء ثابتة ومطابقة هذا القول مع الواقع وهذا يفيد تاكيد كونه مفيدا لان المحتاج الى الدليل يكون مفيدا لامحالة :

قوله ويرد عليه ان شعرى شعرى الخ

هذا جواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان توجيه الخيالى انمايكون فى قوة الخطاء لولم يكن توجيه المشهورين موردا لاعتراض وليس كذلك فان توجيه المشهورين موردا لاعتراض فانه يرد عليه الاعتراض وهو انه على هذا

التقدير لايكون حقائق الاشياء مقابلا لقول شعرى شعرى لانه ايضا يكون محتاجا الى الدليل على صدقه وكونه مطابقا مع الواقع بخلاف توجيه العلامة الخيالى فانه لايكون موردا للاعتراض :

قوله واعلم ان الاشاعرة لاينكرون الخ

هذا جواب آخر عن اعتراض اللغوية الواردة على قول المصنف حقائق الاشياء ثابتة حاصل هذا الجواب هو ان حقائق الاشياء ثابتة انماكان لغوا لوكان الشىء بمعنى الموجود وليس كذلك بل الشىء معناه مايصح ان يعلم ويخبر عنه سواء كان موجودا او معدوما ولاشك ان الشىء كما يطلق على الموجود فكذلك يطلق على ما يعم الموجود والمعدوم وهو مايصح ان يعلم ويخبر عنه الاان الاطلاق الاول بطريق الحقيقة والاطلاق الثانى بطريق المجاز فان المراد من الاشياء فى ذلك القول هذا المعنى المجازى ولاشك ان الاعتراض المذكور لايكون واردا حينئذ لان منشا ورود هذا الاعتراض هو مجموع الامور الثلاثة وعلى هذا التقدير قد انتفى الامر الواحد من تلك الامور وذلك الامر الواحد هو كون الشىء بمعنى الموجود وههنا اريد من الشىء مايصح ان يعلم ويخبر عنه :

قوله فاللام فى العلم لاستغراق الانواع الخ

جواب سوال مقدروهوان قول المصنف والعلم بهامتحقق ذکرفیه العلم معرفا بااللام وفسّره الشارح بقوله من تصوراتهاوالتصدیق بهاالی آخره وهذالتفسیرباطل وذلک لان اللام فی لفظ العلم لایخلواماان یکون للجنس اویکون للاستغراق اویکون للعهدالخارجی فان کان للجنس فلاشک انه لایکون فی الجنس ملاحظة الافراد سواء کانت تلک الافراد شخصیة اوتکون تلک الافراد نوعیة والشارح ذکر فی تفسیره الافراد النوعیة من التصوروالتصدیق فانهما نوعان للعلم وان کان للاستغراق فلان لام الاستغراق یشاربه الی جمیع افرادالعلم ولاشک ان جمیع افرادالعلم لایکون التصوروالتصدیق بل لهاافرادغیرمتناهیة وان کان للعهدیکون المعهوداحدهمامن التصوروالتصدیق لاکلیهما واذاکان الامرکذلک لایصح تفسیرالشارح حاصل جوابه ان ذلک التفسیرمبنی علی ان اللام للاستغراق ولکن یکون المرادمن الاستغراق استغراق الانواع دون استغراق الافرادولاشک ان جمیع انواع العلم التصوروالتصدیق فصح ذلک التفسیرثم ان غرض الشارح العلامة التفتازانی من ذلک التفسیرهوالجواب عن السوال حاصل ذلک

السوال هوان اللام فی قول المصنف والعلم بها متحقق لایخلواماان یکون للجنس اویکون للاستغراق اویکون للعهدالخارجی والکل باطل اما بطلان الاول فهوان المقصود من هذاالقول هوالردعلی جمیع فرق السوفسطائیة والفرقة الواحدة منهم اللادریة. ولاشک ان علی تقدیرجعل اللام للجنس لایحصل الردعلی هذه الفرقة لانهم ایضاً قائلون بجنس العلم لانهم قائلون بوجودالشک فی حق حقائق الاشیاء فبثبوت العلم بجنس حقائق الاشیاء لایحصل الردعلیهم واما بطلان الثانی فلان لام الاستغراق یدل علی جمیع افرادالمدخول ولاشک ان افرادالعلم غیرمتناهیة فلایمکن تحقیق جمیع افرادالعلم واما بطلان الثالث فلان المعهود لایخلواما ان یکون تصوراً اویکون تصدیقا فعلی الاول لایحصل الرد علی اللادریة لانهم قائلون بوجودالشک وهومن افرادالتصور وعلی الثانی یلزم وجودالتصدیق بدون التصورمع ان التصدیق فرع التصورفلایوجد بدون التصورحاصل جواب الشارح هوان اللام فی لفظ العلم للاستغراق ولکن المراد من الاستغراق هواستغراق الانواع دون استغراق الافراد ولاشک ان انواع العلم التصرروالتصدیق :

قوله بمعونة المقام الخ

جواب سوال مقدروهوان استغراق الافرادمتبادرواما استغراق الانواع فغيرمتبادروارادة غيرالمتبادرلابدله من وجودالقرينة على ذلك فماهي حاصل جوابه ان القرينة على ذلك المقام فان هذاالمقام هومقام الردعلى السوفسطائية ولاشك ان الرديحصل بارادة الاستغراق الذى يكون استغراق الانواع وانماكان استغراق الانواع غيرمتبادرلان المعلوم عنداهل العربية ان الاستغراق حقيقة هواستغراق الافرادواماارداة استغراق فباعتباران الانواع افرادالجنس اولا فيكون استغراق الانواع معنى مجازيا فلابدله من وجودالقرينة :

قوله ثم ان الاستدلال على ثبوت الخ

اعلم ان ههناتوجيهين فى كلام المصنف وهوقوله والعلم بها متحقق فالتوجيه الاول هوتوجيه الشارح فعنده المرادمن العلم بحقائق الاشياء هوتصورهاوالتصديق بثبوتها وكذاباحوالهافان المرادمن قوله بهاهوالتصديق بثبوتهاوالتوجيه الثانى هوتوجيه غيرالشارح وهويقول ان المرادمن العلم بحقائق الاشياء هوتصورهاوالتصديق بثبوتها ففى هذاالتوجيه الثانى اريدمن التصديق هوتصديق بثبوت

حقائق الاشياء ولم يردمن التصديق هوالتصديق بثبوتهاوباحوالهاويقول صاحب هذاالتوجيه ان غرض الاستدلال اى الغرض الذى هوبعينه الاستدلال لايتم الابتقديرالثبوت والمرادمن الاستدلال انماهوالاستدلال من المحدثات على وجودالصانع يعنى ان التصديق بوجودالصانع انمايحصل بعدالتصديق بوجودالمصنوعات فالمحشى يقول ان صاحب هذاالتوجيه غلط غلطين الاول انه ظن انه يكفى لذلك الاستدلال تقديرثبوت ولاحاجة الى تقديراحوال والثانى انه زعم انه يجب تقديرثبوت بين الجاروالمجرورفى قوله بهاوانماكان الظن الاول غلطالان الاستدلال المذكوركماهومحتاج الى التصديق بثبوت حقائق الاشياء فكذلك يحتاج الى التصديق باحوال حقائق الاشياء من الامكان والحدوث والاحتياج لان حقائق الاشياء لولم تكن ممكنة ومحدثة ومحتاجه بل تكون واجبة وقديمة ومستغنية لايحصل من ذلك التصديق بوجودالصانع لهذه الاشياء فثبت ان الاستدلال المذكوركماهومحتاج الى التصديق بثبوت حقائق الاشياء فكذلك محتاج الى التصديق باحوال حقائق الاشياء وانماكان الظن الثانى غلطا فلانه لاحاجة الى تقديرثبوت بين الجاروالمجروربل

يكفى لذلك ملاحظة حقائق الاشياء من حيث الثبوت والاضافة فى قول الخيالى غرض الاستدلال بيانية بان يكون الاستدلال بيانالذلك الغرض:

قوله بتقدير الاضافة الخ

غرض الخيالى بيان الاحتمالين فى اعتبار لفظ ثبوت فى عبارة المصنف فان غير الشارح اعتبر هذاالثبوت ففى اعتباره احتمالين الاحتمال الاول هوان يكون اعتبارذلك بتقدير المضاف بين الجاروالمجرورفى قوله بها اى بثبوتها والاحتمال الثانى هوان يكون الضمير المجرورفى قوله والعلم بهاراجعا الى ثبوت دون حقائق الاشياءوعلى كل واحدمن هذين الاحتمالين يكون الثبوت معتبرافى عبارة المصنف:

قوله والتانيث باعتبار المضاف اليه الخ

جواب سوال مقدرهوان ارجاع ضمير المؤنث الى الثبوت لايصح لان ثبوت مذكرفلزم عدم المطابقة بين الراجع والمرجع مع ان المطابقة بين الراجع والمرجع من الضروريات والواجبات حاصل جوابه ان التانيث فى ثبوت وان لم يكن موجوداً باعتبارذاته لكنه موجودباعتبار المضاف اليه وهوالحقائق فان

الجمع بتاويل الجماعة مؤنث فالمضاف اكتسب التانيث من المضاف اليه فلاجل ذلك اوردضمير المؤنث فثبت المطابقة بين الراجع والمرجع ثم ان هذه الاضافة مفهومة من قوله حقائق الاشياء ثابتة فان ثابتة مستدة الى ضمير الحقائق فمصدرهاهوثبوت الحقائق مع الاضافة لاجل وجودالاسنادفى ثابتة :

قوله للقطع بانه لاعلم الخ:

هذادليل من قدرالثبوت فى عبارة المصنف حاصله انه لولم يقدرالثبوت فى قوله والعلم بها متحقق للزم ثبوت العلم بجميع حقائق الاشياء فلابدمن تقديرالثبوت وحينئذيكون العلم متحققا بثبوت حقائق الاشياء لابجميع حقائق الاشياء :

قوله يزدعليه انه ان اريدالعلم الخ:

هذاجواب عن دليل من قدرالثبوت حاصل جوابه ان المراد من العلم بجميع حقائق الاشياء لايخلواماان يكون المرادمنه العلم بطريق التفصيل اويكون المراد منه العلم بطريق الاجمال فعلى الاول نسلم ان العلم بجيع حقائق الاشياء لايكون ثابتا ولكن هذالايضرنالانالاندعى ثبوت العلم بجميع حقائق الاشياء بطريق التفصيل بل ندعى ثبوت العلم بجميع حقائق الاشياء بطريق الاجمال وعلى

الثانی فلانسلم انه لم یحصل العلم بجمیع حقائق الاشیاء بطریق الاجمال بل هذاالعلم ثابت وحاصل وذلک لان قولنا حقائق الاشیاء ثابتة یقتضی وجودالعلم بجمیع حقائق الاشیاء وذلک لانه حصل لنا التصدیق بهذه القضیة ولاشک ان التصدیق باالقضیة یقتضی تصورالموضوع فلامحالة قبل التصدیق بهذه القضیة قدحصل لنا تصورحقائق الاشیاء ولاشک ان ذلک علم بطریق الاجمال علی حقائق الاشیاء .وایضا قدسبق ان الموضوع فی قولناحقائق الاشیاء ثابتة مؤخوذبحسب الاعتقاد ولاشک ان الاعتقاد علم فیکون العلم الاجمالی حاصلاً بجمیع حقائق الاشیاء واذاکان الامرکذلک لاحاجة الی تقدیر الثبوت فیکون المراد من العلم فی قولناوالعلم بهامتحقق هوالعلم بنفس حقائق الاشیاء دون العلم بثبوت حقائق الاشیاء فلاحاجة الی تقدیرلفظ الثبوت فی قولنا والعلم بها متحقق:

قوله لایقال نحن نقیدالعلم الخ

هذااعتراض من جانب من قدرالثبوت حاصله انه لولم یقدرالثبوت فی قولناوالعلم بها متحقق یکون المراد من العلم هوالتصوردون التصدیق لان العلم بنفس حقائق الاشیاء لایکون الاتصوراً واذاکان تصوراً فلابدان یکون المرادمنه

هوالتصوربالکنه لان المقصودمن هذاالقول هوالردعلی اللادریة ولاشک انهم یقولون باالتصوربالوجه فی ضمن الشک لانهم یقولون باالشک فی حقائق الاشیاء واذاکان المراد من التصورهوالتصوربالکنه فلزم العلم بطریق التفصیل لان التصوربالکنه علم تفصیلی فثبت انه لولم یقدرالثبوت یلزم ثبوت العلم التفصیلی بجمیع حقائق الاشیاء مع ان ذلک باطل واذاکان کذلک فلابدان یقدرالثبوت فیکون العلم علما بثبوت حقائق الاشیاء ولاشک ان العلم بثبوت حقائق الاشیاء تصدیق لان ثبوت حقائق الاشیاء مضمون القضیة ویحصل حینئذ الردعلی اللادریة لانهم لایقولون باالتصدیق:

قوله لانانقول لادلیل الخ

هذاهوالجواب الاول عن الاعتراض المذکورحاصله انانسلم ان بعد تقییدذلک العلم بقیدبالکنه یکون ذلک العلم علما تفصیلیا ولکن لانسلم ذلک التقیید لانه لادلیل علی ذلک واماالردعلی اللادریة فلایکون دلیلا علی هذاالتقیید لان الرد علی اللادریة کمایحصل فی صورة تقییدالعلم باالکنه فکذلک یحصل بان یرادمن ذلک العلم التصورالاعم من التصوربالکنه والتصوربالوجه فاللادریة وان

كانوا يقولون بالتصور بالوجه ولكنهم لايقولون
بالتصور بالكنه فيحصل الرد عليهم ويكون
الحاصل على بعض حقائق الاشياء العلم بالكنه
وعلى البعض الآخر العلم بالوجه فلم يلزم العلم
التفصيلي على جميع حقائق الاشياء :

قوله مع ان تعميم الشارح ينافيه الخ

هذا جواب ثان عن ذلك الاعتراض حاصله ان
تقييد العلم بالكنه على تقدير عدم تقدير لفظ الثبوة
لايجوز لان تعميم الشارح ينافى مع هذا التقييد
وذلك لان الشارح ارادمن العلم فى قولنا والعلم
بها متحقق هو العلم التصور والعلم التصديق
ولاشك ان العلم بالكنه علم تصورى فقط ثم ان
تعميم الشارح لايكون من اختراع الشارح بل
ذلك التعميم فى نفس الامر لانه لابدمن ذلك
التعميم ليحصل الرد على اللاادرية واضافة
هذا التعميم الى الشارح لادنى مناسبة لانه ذكره
واذا كان كذلك يكون هذا التقييد المذكور مخالفا عن
الواقع ونفس الامره :

قوله ولوسلم فبطلان المقيد الخ

هذا جواب ثالث عن ذلك الاعتراض حاصله
نسلم انه اذالم يقدر الثبوت يكون المراد من العلم
هو التصور بالكنه وكذا نسلم ان هذا المقيد
وهو التصور بالكنه باطل لانه علم تفصيلي ولكن

بطلان هذا المقيد لايوجب ان يقدر الثبوت فانه
لاملازمة بين بطلان هذا المقيد وبين تقدير الثبوت
فيجوز ان يترك ذلك القيد ويراد من العلم مطلق
التصور اى سواء كان تصورا بالكنه او تصورا
بالوجه ولاشك ان عند ارادة هذا المطلق يحصل
الرد على اللاادرية :

قوله وقد يقال ايضا ثبوت الكل الخ

هذا اعتراض على من قدر الثبوت بان المراد من
الثبوت لايخلو اما ان يكون المراد ثبوت الكل اى
ثبوت جميع حقائق الاشياء او يكون المراد ثبوت
البعض اى ثبوت بعض حقائق الاشياء وثبوت
جميع حقائق الاشياء غير معلوم فكما انه لاعلم
بنفس جميع حقائق الاشياء فكذلك لاعلم بثبوت
جميع حقائق الاشياء فلا يصح ان يراد من
الثبوت ثبوت جميع حقائق الاشياء وان كان
المراد من الثبوت بعض حقائق الاشياء فنسلم ان
العلم حاصل بثبوت بعض حقائق الاشياء ولكن
كما ان العلم حاصل بثبوت بعض حقائق الاشياء
فكذلك العلم حاصل بنفس بعض حقائق الاشياء
فلاحاجة الى تقدير ثبوت ويكون التقدير الثبوت
حينئذ عدولا عن الظاهر بدون الحاجة لان
الظاهر هو عدم تقدير الثبوت بان يراد من العلم
هو العلم بنفس حقائق الاشياء :

قوله والجواب ان المرادالجنس الخ

هذاجواب من جانب الشارح عن دليل من قدرالثبوت فانه كان مبنى ذلك الدليل على ان اضافة حقائق الى الاشياء استغراقية وكذالام التعريف فى لفظ الاشياء للاستغراق وبناء هذاالجواب على ان اضافة حقائق الاشياء جنسية وكذالام التعريف فى لفظ الاشياء للجنس فيكون المعنى ان جنس حقائق جنس الاشياء من حيث التصوروالتصديق بهامن حيث الثبوت والتصديق باحوالهامتحقق ولاشك ان العلم باالجنس متحقق فلاحاجة الى تقديرالثبوت :

قوله يردعليه ان ثبوت الجنس الخ

هذااعتراض على جواب الشارح حاصل هذالاعتراض هوانه لواريدمن حقائق الاشياء جنس حقائق الاشياء لايحصل ماهوالمقصودفى هذاالمقام وهوالتنبيه على وجودمانشاهد فى الخارج وذلك لانه يجوزان يكون ثبوت ذلك الجنس وكذالعلم بذلك الجنس فى ضمن فردآخرغيرمانشاهدواذاكان كذلك فلم يحصل المقصودوهوالتنبيه على وجودمانشاهدوتحقق العلم بمانشاهدليتوصل بذلك الى معرفة الواجب تعالى:

قوله وجوابه ان المرادهوالتنبيه الخ

حاصل هذالجواب ان هذاالاعتراض انماكان واردا لوكان المقصودهوالتنبيه على وجودنفس مانشاهد من الاعيان وتحقق العلم بنفس مانشاهد وليس كذلك بل المقصودهوالتنبيه على وجودجنس مانشاهد وتحقق العلم بجنس مانشاهدولاشك ان هذالمقصودحاصل على تقديرارادة جنس حقائق الاشياء ففى قول الشارح فيماسبق التنبيه على مانشاهدالى آخره حذف المضاف وذلك المضاف المحذوف هولفظ جنس فيكون التقديرالعبارة هكذاالتنبيه على وجودجنس مانشاهد:

قوله اونقول اذاثبت الخ

جواب ثان عن ذلك الاعتراض حاصل هذالجواب نسلم ان المقصودهوالتنبية على وجودنفس مانشاهدوتحقق العلم بنفس مانشاهد ولانقول بتقديرالمضاف فيماسبق ولكن مع ذلك يحصل المقصودهوالتنبية على وجودنفس مانشاهد وتحقق العلم بنفس مانشاهدليتوصل الى اثبات وجودالواجب تعالى وذلك لانه اذاتحقق جنس حقائق الاشياء وكذاتحقق العلم بجنس حقائق الاشياء لامحالة يكون شيء من الاشياء موجودا يتحقق الجنس فى ضمنه ويكون العلم متحققا بشيء من الاشياء واذاكان كذلك يكون

ذلک الشیء من الاشیاء هو هذه المشاهدات لانها احق بالوجود وبتحقق العلم بها لانها اظهر بالنسبة الی غیر المشاهدات :

قوله سموا بذلک لانهم یعاندون الخ

اعلم ان السوفسطائیة ثلاثة فرق الفرقة الاولی العنادیة والفرقة الثانیة العندیة والفرقة الثالثة اللادریة فمذهب العنادیة هو انه لاثبوت لحقائق الاشیاء فی نفس الامر وکذالاثبوت لها بحسب الاعتقاد فلاتمیز عندهم بین حقائق الاشیاء فی نفس الامر وکذافی الاعتقادلان التمیز فرع الوجود والثبوت فهم ینکرون عن النسبة الایجابیة وکذاعن النسبة السلبیة ومانکره الخیالی بقوله سموابذلک لانهم یعاندون الی آخره بیان وجه تسمیة هذه الفرقة باسم العنادیة حاصله ان العنادیة معناه منسوبة الی العناد والعناد معناه الانکاروعدم التسلیم وهذه الفرقة یعاندون العقلاء فی الجزم بثبوت حقائق الاشیاء فان العقلاء یجزمون بثبوت حقائق الاشیاء وهم یجزمون بعدم تحقق نسبة امرالی امرآخرسواء کانت تلک النسبة بطریق الایجاب اوبطریق السلب :

قوله ویقولون مامن قضیة بدهیة الخ

هذادلیل العنادیة علی عدم تحقق حقیقة من الحقائق وعدم تحقق نسبة امرالی

امرآخروحاصله ان کل قضیة سواء کانت بدهیة اوکانت نظریة یکون لهاالمقابل وذلک المقابل قضیة اخری فلوسلم کل واحدة من القضیتین یلزم اجتماع النقیضین وان سلم واحدة منهمایلزم الترجیح بلا مرجح لان القضیتین تکونان متساویتین فی القوة مثال القضیتین البدهیتین قول صحیح الحواس العسل حلووقول الصفراوی العسل لیس بحلوومثال القضیتین النظریتین قول الفلاسفة العالم قدیم وقول اهل الاسلام العالم حادث واذاکان کذلک فلاسبیل الی الجزم باحدهما:

قوله وبه یظهران انکارهم الخ

الضمیر المجرورراجع الی وجه التسمیة والی بیان مذهبهم ودلیلهم بتاویل ماذکریعنی ظهربذلک ان انکار العنادیة لایکون مخصوصاً بحقائق الموجودات بل انکارهم عن حقائق الموجودات وحقائق المعدومات یعنی انهم کماینکرون عن حقائق الموجودات فکذلک ینکرون عن حقائق المعدومات ووجه ذلک الظهور هوانه ذکر النسبة فی قوله تحقق نسبة امر الی امرآخرمطقاً وکذاذکر القضیة مطلقة فیعلم من ذلک ان الانکارعن حقائق کل واحدة من الموجودات والمعدومات :

قوله فتخصيص انكارهم بهابالذكر الخ .

جواب سوال مقدروهوانه لماكان انكار العنادية عن مطلق الحقائق اى سواء كان حقائق الموجودات اوكان حقائق المعدومات فلايصح تخصيص الشارح انكارهٰولاء بحقائق الموجودات مع انه خص انكارهم بحقائق الموجودات لانه قال ومنهم من ينكرحقائق الاشياء الى آخره فانه ذكرالاشياء والاشياء جمع شيء وهوبمعنى الموجود حاصل جوابه ان تخصيص الشارح ليس لاجل ان انكار العنادية مختص بحقائق الموجودات بل ذلك التخصيص لاجل ان يوافق كلامه مع سوق كلام المصنف فان سوق كلام المصنف فى الموجودات حيث قال حقائق الاشياء ثابتة والعلم بهامتحقق فان الاشياء فى كلام المصنف معناه الموجودات :

قوله والاظهران يحمل الاشياء الخ

جواب ثان عن ذلك السوال حاصله لانسلم وجودالتخصيص فى عبارة الشارح فان المرادمن الاشياء فى عبارة الشارح هوالمعنى الاعم من الموجود والمعدوم فان الشيء معناه الحقيقى هوالموجود ومعناه المجازى هومايصح ان يعلم ويخبرعنه ولاشك ان الشيء بهذاالمعنى يعم الموجود والمعدوم فالمراد من الاشياء فى

عبارة الشارح ليس معناه الحقيقى بل المراد منه معناه المجازى واذاكان كذلك فلايكون التخصيص موجوداً فى عبارة الشارح فاندفع السوال المذكور :

قوله من ينكرثبوتهاالخ .

هذابيان مذهب الفرقة الثانية من السوفسطائية وهم العندية فمذهبهم هوانه لاتحقق لشيء من الاشياء فى نفس الامرولايكون الامتيازموجوداً بين الاشياء فى نفس الامرفهم ينكرون عن مطلق الحقيقة سواء كانت موجودة اومعدومة وكذاينكرون عن مطلق النسبة سواء كانت ايجابية اوسلبية ولكن ذلك الانكارفى نفس الامربمعنى لاتحقق ولاامتيازلحقائق الموجودات والمعدومات فى نفس الامرمع قطع النظرعن اعتقادمعتقد وفرض فارض بل تكون الاشياء عندهم تابعة للاعتقاد يعنى اعتقدناالشيء موجوداً فموجود وان اعتقدناه معدوما فمعدوم وان اعتقدناالشيء جوهراً فجوهروان اعتقدناه عرضا فعرض :

قوله اى تقررهاالخ

يعلم من كلام عبدالحكيم السيالكوتى فى هذاالمقام ان هذاجواب سوال مقدروهوان الثبوت معناه الوجود الخارجي ولاشك ان الوجود

الخارجی یکون فی الموجودات الخارجیة
ولایکون فی المعدومات فیلزم من ذلک ان
انکارالعندیة یکون من الموجودات الخارجیة مع
ان الامرلیس کذلک فانهم کماینکرون عن
الموجودات الخارجیة فکذلک ینکرون عن
المعدومات فانهم لایقرون بحقیقة الموجود
ولابحقیقة المعدوم حاصل جوابه ان هذا انماکان
وارداً لوکان المراد من الثبوت فی کلام الشارح
معناه الحقیقی وهوالموجودالخارحی ولیس
کذلک بل المراد من الثبوت هوالتقرر ومعنی
التقررالحقیقة المتمیزة ولاشک ان هذایشمل
حقیقة الموجود وکذحقیقة المعدوم فاهل
هذاالمذهب لایقرون بالحقائق المتمایزة سواء
کانت موجودة اولاتکون موجودة ولکن انکارهم
عن الحقائق المتمایزة انماهوفی نفس الامرفانهم
یجعلون الحقائق تابعة للاعتقاد:

قوله.وهم یقولون مذهب کل قوم الخ

جواب سوال مقدروهوانه ماالدلیل علی ان
العندیة ینکرون عن خقائق الاشیاء فی نفس
الامر ولا ینکرون عنها بحسب الاعتقادبل
یجعلونهاتابعة للاعتقاد حاصل جوابه ان الدلیل
علی ذلک قول هؤلاء العندیة حیث یقولون
مذهب کل قوم حق بالنسبة الیه وباطل بالنسبة

الی خصمه فان هذاالقول یدل دلالة ظاهرة علی
ان الاشیاء.تکون تابعة للاعتقاد(فان قیل)لامعنی
للحق والباطل علی مذهب العندیة وذلک لان
الحق عبارة عن مطابقة الحکم والکلام للنسبة
الخارجیة والباطل عبارة عن عدم مطابقة الکلام
والحکم للنسبة الخارجیة وعندهم لاوجودللنسبة
فی الخارج الجواب الاول هوان کلام العندیة
مبنی علی مذهب النظام المعتزلی فان الحق
عنده المطابقة مع الاعتقاد والباطل عنده عدم
المطابقة مع الاعتقاد ولاشک ان العندیة یقولون
بوجودالنسبة فی الاعتقاد والجواب الثانی هوان
معنی الحق عندهم هومطابقة الحکم مع النسبة
الموجودة فی نفس الامروتکون تلک نفس
الامرالثابتة بتبعیة الاعتقاد والباطل عبارة عن
عدم مطابقة الحکم مع النسبة الموجودة فی نفس
الامرالثابتة بتبعیة الاعتقاد فهذاالجواب الثانی
لایکون مبنیا علی مذهب النظام المعتزلی بل
هومبنی علی مذهب الجمهوروکل واحد من
هذین الجوابین موجود فی کلام عبدالحکیم
السیالکوتی الاانه نسب الجواب الاول الی
الغیرونسب الجواب الثانی الی نفسه فالراجح
عنده هوهذاالجواب الثانی :

قوله ویستدلون بان الصفراوی الخ

هذادليل على ان كل مذهب حق عنداصحاب هذاالمذهب وان الاشياء تابعة للاعتقادوالادراك حاصل هذاالدليل هوان الصفراوى يجدالحلومرا واماغيرالصفراوى فيجده حلوا فعلم ان لاوجودللحلاوة ولاللمرارة فى نفس الامربل يكون ذلك باعتبارالاعتقادووجه تسمية هذه الفرقة من السوفسطائية باسم العندية هوان العندية معناه منسوبة الى العند والعندمعناه الاعتقادولاشك ان الاشياء عندهم تابعة للاعتقاد ولاثبوت لهافى نفس الامر:

قوله ويزعم انه شاك الخ

هذابيان مذهب الفرقة الثالثة وهم اللاادرية فهم ينكرون عن العلم بحقائق الاشياء فهم يقولون انه لاجزم بوجودحقيقة ولابعدم حقيقة ويظهرون الشك فى ثبوت ذلك الشك لهم وهكذا الى غيرالنهاية ووجه تسمية هذه الفرقة باللاادرية هوانهم يقولون فى جواب كل سوال لاادرى يعنى لااعلم بذلك فاللاادرية منسوبة الى هذاالقول وهولاادرى :

قوله هذاالزعم بمعنى القول الباطل الخ جواب سوال مقدروهوان الزعم معناه الاعتقادالباطل والاعتقادالباطل هوالعلم بالطرف الراجح فاذاحصل من هؤلاء الاعتقادبانه شاك حصل

العلم بحقيقة من الحقائق لان النسبة الموجودة فى قوله انه شاك حقيقة من الحقائق فلايصح انه ليس لهم علم واعتقادبحقيقة من الحقائق حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان الزعم فى هذاالمقام بمعنى الاعتقادالباطل وليس كذلك بل المراد منه هوالقول الباطل فى هذاالمقام فالموجودمنهم هوالقول الباطل دون الاعتقادالباطل حتى يلزم منهم القول بوجودالعلم بحقيقة من الحقائق :

قوله وان لم يتحقق نفى الاشياء الخ

هذادليل اورده الشارح للالزام على العنادية ثم ان هذاالدليل مشتمل على شقين الشق الاول هوعدم التحقق نفى الاشياء والشق الثانى هوتحقق نفى الاشياء فعلى الاول يلزم ثبوت جنس حقائق الاشياء والايلزم ارتفاع النقضين وهوباطل وعلى الثانى يلزم ثبوت حقيقة من الحقائق وتلك الحقيقة هى النفى فعلى كل واحدمن هذين الشقين يثبت الالزام على العنادية ثم ان الضميرفى قوله فقدثبت راجع الى الاشياء ويكون المرادمنه جنس الاشياء بطريق صنعة الاستخدام :

قوله يردعليه ان عدم ارتفاع الخ

هذااعتراض على الدليل المذكوربان هذاالدليل لايثبت به الالزام على العنادية وذلك لانه يجوزان يختارالشق الاول وهوان نفى الاشياء لايكون متحققاً ولكن لايلزم من ذلك ثبوت جنس حقائق الاشياء وان قلت انه يلزم ارتفاع النقضين نقول ان ذلك من جمله المخيلات عندالعنادية فهومن الامور الفاسدة عندهؤلاء :

قوله فالصواب في الالزام الخ

لمااعترض الخيالى على الدليل الذى اورده الشارح للالزام على العنادية اورددليلا من نفسه لاجل اثبات الالزام على العنادية فحاصل هذاالديل .هوان العنادية قدجزموابنفى حقائق الاشياء وادعواالجزم فى ذلك النفى ولاشك ان النفى حقيقة من الحقائق فثبت بعض حقائق الاشياء فهذاالدليل الذى اورده الخيالى لايحتاج فيه الى دعوى بطلان ارتفاع النقضين :ويمكن ان يبين دليل الشارح بحيث لايكون الاحتياج فيه الى ارتفاع النقضين وذلك ان يقال ان الضمير المستكن فى قوله فقدثبت راجع الى نفى النفى ولايكون راجعاً الى الاشياء فيكون المعنى هكذاان لم يتحقق نفى الاشياء فقدثبت نفى النفى ولاشك ان نفى النفى ايضا حقيقة من الحقائق وان تحقق النفى فقدثبت حقيقة من الحقائق وتلك

الحقيقة هى النفى ولاشك ان على هذاالتقرير للدليل لايحتاج الى ارتفاع النقضين :

قوله وقد يتوهم ان انكارهم الخ

هذااعتراض على دليل العلامة الخيالى الذى اورده للالزام على العنادية حاصل هذاالدليل هوان الالزام بذلك الدليل لايتم على العنادية وذلك لان انكارهؤلاء العنادية انماهوعن الموجودات الخارجية والنفى لايكون من الموجودات الخارجية بل من الموجودات الذهنية فبثبوت النفى لايحصل اللالزام على العنادية لانه يلزم من ثبوت النفى ثبوت حقيقة من الحقائق فى الذهن وانكارالعنادية انماهو عن الحقائق الموجودة فى الخارج :

قوله ويوجه الالزام بان النفى الخ

هذاجواب عن الاعتراض المذكورحاصله ان النفي حكم اى نسبة تامة خبرية مكيفية بالكيفية الاذعانية ولاشك ان الحكم تصديق والتصديق علم لان العلم على قسمين تصور وتصديق والعلم من الاعراض الموجودة فى الخارج وذلك لان العلم صفة انضمامية للنفس الناطقة والنفس الناطقة موجودة فى الخارج فيكون العلم ايضا موجودا فى الخارج لان انضمام العلم الى النفس الناطقة فى الخارج فرع وجودالعلم فى

الخارج فيكون النفى موجودا فى الخارج
واذاوجدالنفى فى الخارج ثبت حقيقة من الحقائق
فى الخارج وتلك الحقيقة هى النفى فثبت الالزام
على العنادية:

قوله ويردعليه انه لاوجودللعلم الخ

هذااعتراض على الجواب المذكورحاصله ان
العنادية ينكرون عن اجلى البدهيات
والامور الظاهرة غاية الظهوروالعلم خفى وجوده
فى الخارج لانه انكرعن وجوده فى الخارج
كثيرمن المتكلمين واذاكان الامركذلك فكيف
يثبت الالزام بهذالامر الخفى الذى يكون ثبوته فى
الخارج بالانظار الدقيقة على منكرى
الامور الظاهرة غاية الظهورواذاكان كذلك
فالحق ان انكارالعنادية لايكون عن الحقائق
الخارجية بل انكارهم عن مطلق الحقائق
واذاكان كذلك فلاحاجة الى اثبات كون النفى
من الحقائق الموجودة فى الخارج :

قوله لايقال ترديدهذاالالزام الخ

غرض قائل هذاالقول هوبيان الدليل الشارح
بحيث لايردعليه الاعتراض المذكوربقوله
وقديتوهم الى آخره حاصله ان الترديدالموجود
فى كلام الشارح انماهوفى التحقق والمرادمن
التحقق هوالوجودالخارجى فيكون المعنى

هكذاان نفى الاشياء امان يكون موجودا فى
الخارج اولايكون موجودا فى الخارج فان لم
يوجد فى الخارج فقدجنس الاشياء فى الخارج
وان وجد فى الخارج فالنفى حقيقة من الحقائق
فثبت بعض الحقائق فى الخارج :

قوله لانانقول ليس ههناالخ

هذااوردمن جانب العلامة الخيالى بانه لايصح
ان يكون المرادمن التحقق معناه
وهووجودالخارجى ويجعل هذاالترديدترديدا فى
الوجودالخارجى لانه يجوزان يقول الخصم
اذاكان المرادمن التحقق هوالوجودالخارجى ان
يقول ان النفى لايكون موجودا فى الخارج
ولايلزم من ذلك ثبوت جنس الاشياء لجوازان
لايكون النفى موجودا فى الخارج ولكن يكون
موجدا وثابتا فى الذهن ويكون الاشياء والحقائق
متصفة بذلك النفى فلم يوجد حقيقة من الحقائق
فى الخارج فهذاالتوجيه لدليل الشارح لايدفع
ذلك الاعتراض عنه فالحق هوان يقال ان
انكارالعنادية لايكون مختصا بالحقائق الخارجية
بل انكارهم عن مطلق الحقائق اى سواء كانت
خارجية اوكانت ذهنية :

قوله عدم تمامه على اللاادرية ظاهرالخ

هذااعتراض اول علــى الــشارح حاصـلـه ان الشارح قال ان الالــزام المــذكورانمايتم علـــى العنادية فقط ولايتم على العندية وكذالايتم علــى اللادرية فاعترض الخيالي على الــشارح بــان عدم تمام هذاالدليل الالزامــى علــى اللادريــة ظاهرلانهم لايقولــون بــالجزم بمقدمــة مــن المقدمات حتى يتصورالنزاع معهم ويثبت الالزام عليهم ولكن لانسلم ان هذاالــدليل لايــتم علـى العندية بل يتم عليهم لانهم ايضا يقولون بالجزم بنفي الاشياء ولاشک ان النفي حقيقة من الحقائق الاانهم يقولون بكون الاشياء تابعة للاعتقاد:

قوله وقال في شرح المقاصدالخ

اعتراض ثان على الشارح وهوان بين كلامــى الشارح تدافع وتناقض وذلک لان المعلوم مــن كلامه فى هذاالمقام ان هذاالالزام لايــتم علــى العندية بل يتم على العنادية فقط والمعلوم مــن كلامه فى شرح المقاصدان هذاالالزام يتم علــى العندية ايضا كماانه يتم على العنادية :

قوله بحقيقة اثبات اونفي الخ

فان العنادية انكروعن حقائق الاشياء ويقولــون انهااوهام وخيالات فاالانكارنفى وذلک القــول اثبات والعندية يقولون انه لاشيء من الاشياء فى نفس الامرفهذاالقول نفـــى ويقولـــون انهاتابعــة

لاعتقادوهذااثبات فثبت ان العناديــة والعنديــة اعترفوابحقيقـــة اثبـــات وبحقيقــة نفـــى فماهذاالاتناقض:

قوله فيماادعوابشبهة الخ

المرادمن الشبهة مكــان الــدليل لان دلــيلهم لايكون دليلاً فى الحقيقة بل يكون مشابها مـع الدليل وانماكان التناقض لازمـا علــى هـؤلاء اذاتمسكوابشبهة لان مقصودهم بالدليل امااثبات الايجاب اواثبات السلب ولاشک ان كل واحـد منهماحقيقة من الحقائق ولاشک انه يناقض مـع انكارهم عن ثبوت حقائق الاشياء:

ثم ان الجواب عن الاعتراضين الذين اوردهمـا العلامة الخيالى على الشارح هوان مرادالشارح فى هذاالمقام من العنادية هم العندية بـالمعنى اللغوى اى الذين يعاندون الحق والعقلاء ولاشک ان العنادية بهذاالمعنى اللغوى يـشمل العنديـة ايــضاواذاكان كــذلک لايردالاعتــراض الاول وكــذالايردالاعتراض الثــانى ويظهرعـنــدم ورودهمابادنى تأمل:

قوله هذادليل اللادرية الخ

جواب سوال مقدروهوان المذكورفيماسبق فرق ثلاثة فقوله قالوالضروريات دليل فهذاالدليل لاى

فرقة من هذه الفرق الثلاثة حاصـل جوابه ان هذاالدليل للفرقة الثالثة وهم اللاادرية :

فقوله وحاصله انه لاوثوق الخ

جواب سوال مقدر وهوانه مالدليل على ان الدليل المذكوردليل اللاادرية حاصل جوابه ان ذلك يعلم من نتيجة ذلك الدليل فان نتيجة هذاالدليل هوالتوقف والشك ولاشك ان القائل بالتوقف والشك هم اهل الفرقة الثالثة ثم ان المراد من العيان البداهة مطلقا سواء كان بداهة الحس اوبداهة العقل ووجه عدم الوثوق والاعتمادعلى العيان هوان الحس يغلط كثيرا فان الصفراوى يجدالحلومرا والاحول يرى الواحداثنين وكذايقع الشبهة والخطاء فى بداهة العقل فان قولناالكل اعظم من الجزء من بدهيات العقل ومع ذلك تعرض له الشبهة اى الاعتراض بانا لانسلم ان الكل اعظم من الجزء فان ذنب الطاوس جزء منه مع انه اعظم منه فاذاوقع الخطاء فى البدهى يثبت انه لاوثوق بالعيان واماانه لاوثوق بالبيان الذى معناه النظرفلان النظريات فرع الضروريات لان انتهاء النظريات الى الضروريات فاذافسدت الضروريات لامحالة تكون النظريات ايضا فاسدة فثبت انه لاوثوق بالبيان ايضا:

قوله وغرضهم من هذاالتمسك الخ

جواب سوال مقدروهوان الدليل المذكورلماكان دليل اللاادرية لزم عليهم التناقض والتدافع وذلك لانهم ينكرون عن العلم بحقائق الاشياء والدليل يكون امااللاثبات وهوحصول العلم بالثبوت اويكون للنفى وهوحصول علم بنفى امرعن امرآخرفلزم منهم القول بوجودالعلم ببعض الحقائق وتلك الحقيقة الثبوت اوالنفى فان كل واحد منهمامن الحقائق فماهذاالاتناقض حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان غرض اللاادرية من هذاالدليل هوالاثبات اوالنفى وليس كذلك بل غرض هٰولاءمن هذاالدليل هوحصول الشك والشبهة ولايكون غرضهم اثبات امراونفيه حتى يلزم منهم القول بثبوت العلم بحقيقة من الحقائق :

قوله اطلاق الغلط منهم الخ

جواب سوال مقدروهوان اللاادرية لماكانوا قائلين بوجودغلط حس الصفراوى يعلم من ذلك انهم يقولون بصحة حس غيرالصفراوى ولاشك ان الحس الصحيح طريق من طرق العلم فلزم منهم القول بوجود سبب العلم فى بعض الاشخاص وهذاينافى مذهبهم وهوانتفاء العلم مطلقا حاصل جوابه ان الدليل الذى اورده اللاادرية دليل

الزامي فهم لايقولون بوجـودالغلط فـى حـق الصفراوى بل اهـل الحـق يقولـون بـذلك فنكرواهـذاالغلط للالـزام علـى اهـل الحـق فعندااللادرية شك فى وجودالغلط ايـضاً فهـم كمالايجزمون بصحة الحس فكذلك لايجزمـون بغلط الحس:

قوله ان قلت قدالداخلة الخ

حاصل هذاالاعتراض ان فى قوله قديغلط كثيراً اجتماع النقضين وهماالقلة والكثرة فـان كلمـة قدالداخلة على الفعل المضارع وهويغلط للقلـة وقوله كثيراً يدل على الكثرة فالمفهوم من لفظة قدان وقوع غلط الحس قليل والمفهوم من قولـه كثيراً ان وقوع الغلط من الحس كثيراً :

قوله قلت قد يستعار الخ

هـــذاهوالجوب الاول عـــن الاعتـــراض المذكورحاصله ان لفظة قداذادخلت على الفعـل المضارع وان كانت حقيقة فى القلة ولكن فـى هذه العبارة اسـتعملت فـى التحقيـق بطريـق الاستعارة والمجازولاشك ان التحقيق لاينـافى الكثرة :

قوله علاان القلة بحسب الاضافة الخ

هذاهوالجواب الثانى حاصله ان كلمة قـدللتقليل ومع ذلك لايلزم التنافى والتناقض وذلـك لان

المراد من القلة هى القلـة الاضـافية اى القلـة بالاضافة الى الصحة يعنى ان صـحة الحـس كثيروالغلط فيه قليل بالاضـافة والنـسبة الـى الصحة والمراد من الكثرة هى الكثرة فى نفسه فيكون المعنى ان وقـوع الغلـط مـن الحـس كثيرالان هذاالغلط قليل بالاضافة الى الـصحة ولاشك انه لامنافات بين الكثرة فى نفسه لانـه يجوزان يكون الشيء كثيراً فى نفسه بان يقـع فوق المرة والمرتين وثلاث مرات ولكن ذلـك يكون قليلاً بالاضافة الى شيء آخر:

قوله فان قلت لعل ههناسبباًالخ

هذااعتراض على الجواب الذى اجيب به عـن دليل اللادرية فنذكراولاً ذلـك الـدليل وذلـك الجواب فحاصل ذالك هوان اللادرية اقاموادليلا على ان الحس يغلط فى الموادوبالنـسبة الـى جميع الاشخاص وذلك الدليل على نمط القياس الاقترانى تقريره هكذاان الحس يغلط فى بعض المواد ومتى كان كذلك يجوزان يغلط فى جميع الموادينتج ان الحس يجوزفيه ان يغلط فى جميع المواد فاجيب بان صفرى هذاالدليل مـسلمة لان الحس يغلط فى بعض المواد كما فـى الحـس الاحول وكذافى حس الصفراوى ولكن كبـرى هذاالدليل غيرمسلمة لان غلط الحس فى بعـض

الموادانماهوالاسباب جزئية فلايلزم من ذلك
جوازغلط الحس فی جميع لعدم تحقق تلك
الاسباب الجزئية فی بعض موادأخروااذاكان
كذلك فلايثبت جوازوقوع الغلط للحس فی جميع
المواد فاعترض المعترض علی هذاالجواب بانه
يجوزان يكون ههناسببا عاما لغط عام فيكون
ذلك السبب موجودا فی جميع الموادفيكون
الغلط ايضا واقعا فی جميع المواد واذاكان
الامركذلك لايوجدالجزم بانتفاء اسباب الغلط :

قوله قلت بداهة العقل جازمة الخ

حاصل هذالجواب هولانسلم ان سبب الغلط
موجود فی جميع المواد لان البعض من المواد
حلاوة العسل فان الحس فی ادراك حلاوة العسل
لايكون خطاء وغلطا ففی هذه المادة
لايوجدسبب الغلط فاذالم يوجدسبب الغلط فی
هذاالموضع ثبت ان سبب الغلط لايكون عاما بل
يكون موجودا فی بعض المواد:

قوله والكلام علی التحقيق الخ

جواب سوال مقدروهوان بهذالجواب لايثبت
الالزلم علی الخصم ای اللادرية وذالك لان
الالزام علی الخصم انمايثبت بمايعترف به
الخصم ولاشك ان الخصم لايكون معترفا
بماذكره فی هذاالجواب لان المذكورفی

هذالجواب هوعدم وقوع الغلط فی ادراك حلاوة
العسل ولاشك ان اللادرية لايقولون بعدم وقوع
الغلط فی ادراك حلاوة العسل بل يقولون ان
الحس غلط فی ادراك حلاوة العسل واذاكان
كذلك فلايثبت الالزام حاصل جوابه ان
هذاانماكاك واردا لوكان بناء هذالجواب علی
الالزام وليس كذلك بل بناءهذالجواب علی
التحقيق واذاكان كذلك فلاحاجة الی اعتراف
الخصم بماذكره المجيب فی الجواب :

قوله اشارة الی ان المذكورمن الذكرالخ

غرض العلامة الخيالی من هذه العبارة بيان
غرض الشارح العلامة التفتازانی من قوله
ويمكن ان يعبرعنه الی آخره فالعلامة الخيالی
يقول ان غرض الشارح من هذه العبارة جواب
سوال مقدروهوان تعريف العلم بقوله صفة
يتجلی بهاالمذكورلمن قامت هی به لايكون
جامعا لافراده لان المذكور مؤخوذمن
الذكرولاشك ان الذكرلايكون لازمامع العلم
فلايكون هذاالتعريف جامعا لافراده لانه يخرج
منه العلم المتعلق بالمعلوم الذی لم يذكرباللسان
بالفعل لان هذاالعلم لايتجلی به المذكورحاصل
جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المذكورفی
التعريف العلم هومايكون مذكورا بالفعل وليس

كذلك بل المراد من المذكور هومايمكن ان يذكرويعبرعنه سواء كان وقع عليه الذكربالفعل اولم يقع عليه الذكربالفعل فلايخرج عن هذاالتعريف العلم الذى تعلق باالمعلوم الذى لم يذكرباللسان بالفعل فيكون هذاالتعريف جامعا لافراده فالاعتراض مبنى على ان المراد من الذكرهوالذكر بالفعل والجواب مبنى على ان المراد من الذكرهوامكان الذكر:

قوله وانمالم يجعله من المضموم الخ

جواب سئوال مقدروهوان المذكورقديكون مؤخوذامن الذكربكسرالذال معناه التعبيرباللسان وقديكون مؤخوذامن الذكربضم الذال معناه العلم فيكون معنى المذكورهوالمعلوم فماالوجه حيث جعل الشارح المذكور من الذكربكسرالذال حيث قال ويمكن ان يعبرعنه ولم لم يجعله من الذكربضم الذال بمعنى العلم ويكون المذكور بمعنى المعلوم مع ان المذكوراذااخذ من الذكربضم الذال يكون مناسبا مع العلم الذى هومعرف حاصل جوابه ان الوجه لذلك هوان المذكوراذاكان مؤخوذامن الذكربكسرالذال يكون شائعا متعارفاوالمذكوراذاكان مؤخوذا من الذكربضم الذال لايكون شائعا متعارفا فحمل على الاحتمال الاول دون الثانى ليكون حمل

اللفظ على الشائع المتعارف لان الواجب فى الفاظ التعريف هوحملهاعلى المعانى المتبادرة:

قوله وان صح ذكره في تعريف العلم الخ

غرض العلامة الخيالى هوالردعلى جواب البعض من هذاالاعتراض فحاصل ذلك الجواب هوانه لوجعل مذكورمن الذكربضم الذال يكون هذاالتعريف تعريفاللشىء بنفسه وذلك لان الذكربضم الذال معناه العلم فيكون المذكورمعناه المعلوم فلذاجعله من الذكربكسرالدال ولم يجعله من الذكربضم الذال حاصل ردالخيالى على هذاالجواب هوانالانسلم ان على هذاالتقديريلزم تعريف الشى لنفسه وذلك لان العلم خاص والمذكوراذاكان من الذكربضم الذال فهوعام لانه عبارة عمايحصل فى القلب ولاشك انه كماان العلم يحصل فى القلب فكذلك الظن والجهل المركب يحصلان فى القلب فالذكربضم الذال يشمل هذه الثلاثة فيكون اعم من العلم والعلم فى اصطلاح هؤلاءالقوم عبارة عن اليقين والمراد من هؤلاء القوم هم المتكلمون فان العلم عندهم هواليقين فقط فلايكون هذاالجواب حقا فالحق فى الجواب هوماذكره العلامة الخيالى :

قوله لكن عده علمايخالف الخ

هذااعتراض على الشارح فان الشارح جعل
ادراك الحواس من قبيل العلم فالعلامة الخيالى
يقول ان جعل ادراك الحواس علماً يخالف
العرف واللغة وذلك لان ادراك الحواس
حاصل للبهائم ومع ذلك لاتكون البهائم من
اصحاب العلم لافى اللغة ولافى العرف
وذكرعبدالحكيم السيالكوتى جوابين عن
هذاالاعتراض الجواب الاول هوان المنفى من
البهائم فى العرف واللغة هوالعلم الغيرالاحساسى
واماالعلم الاحساسى اى الحاصل بواسطة
الحواس فلايكون منفيا عن البهائم لافى العرف
ولافى اللغة فاالادراك بواسطة الحواس ثابت
للبهائم وتكون البهائم من اصحاب هذاالعلم
فاالمخالفة عن العرف واللغة انماكانت لازمة
لوكان الثابت للبهائم العلم الغيرالاحساسى
الجواب الثانى هوان المراد من ادراك الحواس
هوادراك العقل بواسطة الحواس ولاشك ان
مثل هذاالعلم لايكون ثابتاللبهائم فلايلزم الخلاف
عن العرف واللغة :

قوله لايحتمل النقيض الخ

اعلم ان الشارح ذكرللعلم تعريفين التعريف
الاول قوله صفة يتجلى بهاالمذكورلمن قامت هى
به والتعريف الثانى قوله صفة توجب تميزا

لايحتمل النقيض فالعبارة المذكورة فى كلام
الشارح جزء من التعريف الثانى والمراد من
الصفة الحالة الادراكية فى التعريفين :

قوله اى نقيض التميز الخ

اعلم ان بعض من شارحى هذاالزمان قد طول
الكلام فى هذاالمقام غاية الطول ولكن لافائدة
فى ذكرذلك الطول الحاصل بذكرالاعتراضات
والجوابات ومقصود الخيالى من هذه القيود
ظاهرففى قوله اى نقيض التميزبيان
ماهوالمرادمن النقيض بان المرادمنه هونقيض
التميزوذلك امابجعل اللام فى لفظ النقيض
للعهداوبجعل اللام عوضاً عن المضاف اليه
وذلك المضاف اليه هولفظ التميزوقال العلامة
الخيالى كماهوظاهرووجه الظهورهوانه اسبق
الى الفهم لان التميزمذكورصراحة :

قوله والاحتمال صفة لمتعلقه الخ

جواب سوال مقدروهوانه لماكان المراد من
النقيض هونقيض التميزلايصح جعل قوله
لايحتمل النقيض صفة للتميزلان ذكر تلك
الصفة لغولان كل شىء لايحتمل نقيض نفسه
حاصل جوابه ان الاحتمال صفة متعلقه
وتوصيف التميزبه انماهوبطريق المجازمن قبيل
توصيف المتعلق بصيغة اسم الفاعل بوصف

المتعلق بصفة اسم المفعول ولاشک ان توصيف متعلق التميزبهذاالوصف لايكون لغواً:

قوله ثم التميزفي التصور الخ

غرض العلامة الخيالى هوبيان مصداق التميزفى التصوروالتصديق وبيان مصداق متعلق وهوايضا فى التصور والتصديق ثم المراد من الاثبات النسبة الايجابية والمراد من النفى النسبة السلبية فالاول يكون موجودافى القضية الموجبة والثانى يكون موجودا فى القضية السالبة :

قوله والعلم بهذاالمعني ينقسم الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذه العبارة جواب سوال مقدرحاصل السوال هوان العلم لماكان عبارة عن الصفة ولاشک ان الصفة عبارة عن الحالة الادراكية فلايصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق لانهمامن قبيل الصورة فان التصديق صورة النسبة اذاكانت تلک الصورة مكيفية بالكيفية الاذعانية والتصورصورة بدون ان تكون مكيفة بالكيفية الاذعانية سواء كانت صورة النسبة اوصورة غير النسبة حاصل جوابه ان هذاانماكانت واردا لوكان تقسيم العلم على هذاالتقدير الى التصور والتصديق باعتبارذاته وليس كذلک بل هذاالتقسيم باعتبارالموجب فان للحالة الادراكية موجب الصورة بصيغة اسم

الفاعل والصورة موجب بصيغة اسم المفعول وذلک لان الصورة سبب والحالة الادراكية مسبب ولاشک ان المسبب يوجب وجودالسبب فالعلم بمعنى الخالة الادراكية ان لم يكن موجبا للحكم اى للاذعان فتصور وان كان موجبا لذلک الحكم فتصديق :

قوله فان المعاني ماليست من الاعيان الخ

جواب سوال مقدروهوان الشارح قال ان تعريف العلم بقوله صفة توجب تميزاً لايحتمل النقيض شامل لادراک الحواس ايضاً لانه لم يقيد التمييزبقيدالمعانى فانه قال توجب تمييزاولم يقل توجب تمييزابين المعانى حتى يكون ادراک الحواس خارجا عن هذاالتعريف فالمعترض يقول انه لوقيد هذاالتعريف بقيدالمعانى فايضا يشمل هذاالتعريف لادراک الحواس لان المعانى جمع معنى وهومقابل اللفظ ولاشک ان المحسوس معنى كماان غيرالمحسوس معنى فلايصح ماقاله الشارح ان هذاالشمول لاجل عدم تقييدالتمييز بقيدالمعانى حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المراد من المعانى مقابل الالفاظ وليس كذلک بل المراد من المعانى مقابل الاعيان المحسوسة ولاشک ان المعانى بهذاالمعنى لايشمل المحسوسات فلونكر هذاالقيد

في هذاالتعريف لايكون هذاالتعريف شاملا
لادراک الحواس فصح ماقاله الشارح :

قوله لكن يردعليهم انهم صرحوا الخ

يعني لوزيد في هذاالتعريف للعلم قيدالمعاني
يلزم خروج بعض افرادالعلم ويكون هذاالتعريف
غيرجامع لافراده وذلک لان ادراک زيدمثلا
على نوعين النوع الاول هوان يدرک زيد
بعوارض مشخصة كلية قبل زويته وتكون تلک
العوارض منحصرة في زيدوان كان كل
واحدمنهاكلي الاان المجموع يكون موجودا في
زيد وذلک ان يقال ان زيد رجل ابيض الوجه
طويل اللحية ابن فلان من قرية كذا فهذاالنوع
من الادراک علم والنوع الثاني هوادراک زيدبعد
رويته فهذاالنوع من الادراک احساس فعندزيادة
قيدالمعاني في هذاالتعريف لايكون هذاالتعريف
صادقا على كل واحد من هذين النوعين فخروج
النوع الثاني لاباس به لانه احساس ولايكون
علما لان المرادمن العلم عندزيادة قيدالمعاني
هوان لايكون احساساواما خروج النوع الاول
فلايصح لان النوع الاول علم مع انه يخرج من
التعريف عندزيادة هذاالقيد لان زيد عين لامعنى
فهذاالعلم لايوجب تمييزالمعنى بل يوجب

تمييز العين والذات دومن المعنى واذاكان كذلک
فلايكون ذلک التعريف جامعا لافراده :

قوله وغاية مايتكلف في الجواب الخ

هذاهوالجوب عن الاعتراض المذكور حاصله
ان زيد قبل رويته لايكون عينابل هومعنى
ويكون مؤخوذا بوجه كلي اي بعوارض كلية
تكون تلک العوارض الكلية منحصرة في زيد
ويكون عينا بعد رويته يعني اذااُخذبوجه جزئ
واخذه بوجه الجزئ هوان لايؤخذ بعوارض كلية
بل ان يؤخذ بعوارض جزئية فكما ان ادراک
زيد قبل رويته علم فكذلک يكون زيد معنى
لاعينا واذاكان معنىً يكون هذاالتعريف جامعا
لهذاالنوع من الادراک على تقديرزيادة
قيدالمعاني لان تمييززيديكون تمييز المعنىٰ دون
تمييزالعين ومعنى قوله في الاخير هذاهوخذهذا
فيكون هذامفعولا به لهذالفعل المقدر :

قوله والامرفي ادراكه بعدالغيبة الخ

هذااعتراض على زيادة قيدالمعاني في
هذاالتعريف حاصله انه لوزيدقيدالمعاني في
هذاالتعريف لايكون ادراک زيد بعدالغيبة عن
الحس الظاهرعلما ولااحساسا اما عدم كونه علما
لان زيد في هذه الصورة فمؤخوذ بوجه كلي
يكون معنىً بل يكون عينا فلايكون ادراكه

تمييز المعنى بل يكون ادراكه تمييز العين واماعدم كون هذاالادراك احساسا فلعدم وجود المشاهدة عندالغيبة لان زيدااذاغاب عن الحس الظاهرزال المشاهدة فلايكون ادراكه احساسا فلايكون االاعتراض والاشكال واردا على من ذاد فى هذاالتعريف قيدالمعانى :

واجيب عن هذاالتعريف ان ادراك زيد بعدالغيبة احساسا وذلك لان الضرورى والواجب فى الاحساس هوان الحس الظاهرله مدخل فى ذلك الادراك ولايشترط لذلك الادراك المشاهدة ففى ادراك زيد بعدالغيبة وان زالت المشاهدة ولكن يكون للحس الظاهردخل فى ذلك الادراك لان حصوله انماهوبواسطة الحس الظاهرفلايلزم خروج ذلك الادراك عن كل واحد من العلم والاحساس :

قوله اى تمييزهاالتى هى الصورة الخ

جواب سوال مقدروهوان المعتبرفى العلم هوعدم احتمال نقيض التمييزلاعدم احتمال العلم النقيض والشارح قال لاتناقض لهافاالضمير المجرورفى قوله لها راجع الى التصورات ولاشك ان التصورات من قبيل العلم والعلم حالة ادراكية فيكون المرادمن التصورات الحالات الادراكية فعدم وجودالنقيض للتصورات لايوجب دخول

التصورات فى تعريف العلم حاصل جوابه ان فى عبارة الشارح حذف المضاف وذلك المضاف المحذوف لفظ تمييزفيكون التقدير هكذالاتناقض لتمييزهاولاشك ان ان المعتبرفى العلم عدم احتمال النقيض للتمييز فاذالم يوجد النقيض لتمييزالتصورات صح دخولها فى تعريف العلم فقوله اى لتمييزهاالتى هى الصورة جواب عن الاعتراض المذكور وقوله فلايرد عليه ان التصورالى آخره بيان ذلك الاعتراض:

قوله ومن هٰهناقيل المرادباالنقيض الخ

هذاتوجيه آخرغيرتوجيه المحشى الخيالى فان توجيه المحشى الخيالى قدسبق وهوان المراد من النقيض فى تعريف العلم هونقيض التمييزوتوجيه صاحب القيل هوان المراد من النقيض فى تعريف العلم هونقيض الصفة فيكون المعنى هكذاالعلم صفة توجب تمييزا لايحتمل المتعلق نقيض تلك الصفة فعلى التوجيه الاول وردالاعتراض على البناء المذكوربقوله بناء على انهالاتناقض لها فاحتيج لدفع ذلك الاعتراض الى تقديرالمضاف فى عبارة الشارح واما هذاالتوجيه الثانى فلايكون ذلك الاعتراض واردا عليه لان على هذاالوجيه المعتبرفى العلم

عدم احتمال نقیض الصفة فالتصورات صفة فاذالم یوجدلتلک التصورات نقیض لایکون المتعلق محتملاً لنقیض الصفة ولکن یردعلی هذاالتوجیه اعتراض آخروهوان المراد من النقیض لماکان نقیض الصفة فیدخل فی هذاالتعریف الظن والجهل المرکب وذلک لأن الصفة عبارة عن الحالة الادراکیة وهی بسیطةومفردة ولانقیض للمفردففی الظن والجهل المرکب ایضاً لااحتمال لنقیض الصفة لعدم وجود النقیض للصفة مع ان الظن والجهل المرکب لایکونان من قبیل العلم عندصاحب هذاالتعریف والجواب عن هذاالاعتراض ان عند من ذکر هذاالتوجیه لایکون المراد من الصفة الحالة الادراکیة بل المراد من الصفة هی الصورة ولاشک أن الصورة فی الظن والجهل المرکب یکون لهاوجودالنقیض فلایدخلان فی تعریف العلم نعم لایکون للصورة نقیض فی التصورات (فان قیل) فعلی هذایلزم الاتحاد بین الموجب بصیغة اسم الفاعل وبین الموجب بصیغة اسم المفعول لان المراد من التمییز الصورة کما سبق (قلنا)ان المراد من التمییز هوالصورة عندالخیالی واماعندصاحب هذاالتوجیه فلایکون المراد من التمییز الصورة

بل المراد من التمییزمعناه المصدری وهوالانکشاف فلایکون الاتحاد المذکورلازماً:(فان قیل)لماکان المراد من الصفة الصورة یلزم القول بالوجود الذهنی مع ان المتکلمین لایقولون بالوجودالذهنی (قلنا) ان جمهورالمتکلمین واکانوامنکرین عن الوجود الذهنی ولکن اهل التحقیق من المتکلمین یقولون بالجود الذهنی الاانهم یقولون بحصول الاشیاء باشباحها ویقولون بحصول الاشیاء بانفسها:

قوله وقدیجاب بان عدم نقیض التمییز الخ

هذاجواب آخرعن الاعتراض المذکورالذی فیماسبق بقوله فلایرد علیه ان التصورغیرالتمییزالی آخره حاصل هذاالجواب نسلم ان المعتبرفی العلم هوعدم احتمال نقیض التمییزولکن مع ذلک صح البناء المذکورفی قول الشارح بناء علی انهاالانقائض لهاوذلک لانه اذالم یوجدالنقیض للتصورلایکون النقیض موجوداً للتصورایضاًوذلک لاجل وجودالاتحادالذاتی بین التصوروبین التمیزفیکون عدم وجودالنقیض للتصورمستلزمالعدم وجودالنقیض للتمییزفیکون عدم وجودالنقیض للتمییزفرعالعدم وجودالتمییزللتصور:

قوله لکن لایخفی ان دعوی الفرعیة الخ

هذارد على الجواب المذكور

حاصل هذاالجواب هو ان الفرعية المذكورة غيرمسلمة وذلك لان الفرعية انماتكون ثابتة لوكان الاتحادموجودا بين التصوروالتميزوليس كذلك فانه لااتحاد بينهما لاعلى توجيه الخيالي ولاعلى توجيه صاحب القيل فان على توجيه الخيالي التصورحالة ادراكية والتميزصورة وعلى توجيه صاحب القيل التوصورصورة والتميزهوالانكشاف فاذالم يوجدالاتحادفلا وجودللفرعية:

قوله فان قلت كل متصور لايحتمل الخ

حاصل هذاالاعتراض هوانه جعل المبنى عليه لدخول التصورات فى تعريف العلم هوعدم وجودالنقيض للتمييز وهذاباطل لان المبنى عليه عبارة عمايتوقف عليه الشيء ولاشك ان دخول التصورات فى تعريف العلم لايكون موقوفا على عدم وجودالنقيض للتمييز فانه لوفرض وجودالنقيض للتمييزفى التصورات تكون التصورات داخلة فى تعريف العلم ايضاوذلك لان التمييزعبارة عن الصورة فالمتعلق لايحتمل غيرصورة وهونقيض ذلك التمييزواذاكان كذلك فلايكون دخول التصورات فى تعريف العلم موقوفا على عدم وجود النقائض لذلك

التمييزلان دخول التصورات فى تعريف العلم بدون ذلك المبنى عليه :

قوله قلت هذاانماهوفى المتصورالخ

حاصل هذاالجواب نسلم ان المبنى عليه هوالموقوف عليه وان التوقف بمعنى لولاه لامتنع ولكن لانسلم مبنى عليه آخرلدخول التصورات فى تعريف العلم وذلك لان الشيء لايحتمل غيرصورته انماهوفى التصوربالكنه بان يكون ذلك الشيء متصورا بالكنه لانه يلزم حينئذ وجودالحقيقيتين لشيء واحدوذلك لايجوزواما المتصور بالوجه فلاشك انه يحتمل غيرصورته فلوفرض ان اللاضاحك نقيض الضاحك فاذاتصورالانسان بالضاحك بالفعل فلاشك انه يحتمل اللاضاحك بالفعل واذاكان الامركذلك فلايوجد لدخول التصورات فى تعريف العلم مبنى عليه الآخر:

قوله علا ان بناء الشيء على الشيء الخ

هذاجواب ثان عن الاعتراض المذكوروفى هذاالاعتراض تسليم انه يوجدلدخول التصورات فى تعريف العلم مبنى عليه الآخرولكن لاباس بذلك لان المراد من التوقف المؤخوذ فى مفهوم المبنى عليه هوالتوقف بمعنى ان وجد فوجدولايكون المرادالتوقف بمعنى لولاه لامتنع

واذاکان کذلک فلاباس بتعددالمبنی علیه لدخول
التصورات فی تعریف العلم فالمبنی علیه
المذکورفی کلام الشارح موجود فی نفس
الامروالمبنی علیه المذکورفی الاعتراض
موجود فی التقدیر والفرض دون الواقع :

قوله فیه تضعیف قولهم الخ

جواب سوال مقدر وهوان الشارح قال علی
مازعمواولم لم یقل علی ماقالوامکان هذاحاصل
جوابه ان فیماذکربیان لضعف قول المتکلمین
وذلک القول هوانه لانقائض لهاولاشک ان
هذاالمقصودانمایحصل بذکرقوله علی
مازعموالان الزعم یستعمل فی القول الضعیف
ولایحصل بماذکره المعترض :

قوله لانه یبطل کثیراً الخ

هذادلیل علی وجودالضعف فی قول المتکلمین
حاصله ان هذاالقول یبطل الکثیرمن
قواعدالمنطق فلذاکان ضعیفاً(فان قیل)هذاالدلیل
لایطابق المدعی وهواثبات ضعف قول
المتکلمین والثابت بهذاالدلیل انماهواثبات بطلان
هذاالقول وذلک لان قواعدالمنطق حقة ولاشک
ان مایکون مبطلاً للحق یکون باطلاً لانه یکون
ضعیفاً فقط اجاب عنه العلامة الخیالی بقوله
والتحقیق انه ان فسرالنقیضان الی آخره حاصل

هذالجواب ان هذاانماکان وارداً لوکان هذاالقول
مبطلاً لتلک القواعدبحسب الحقیقة ولیس کذلک
بل ذلک القول لتلک القواعد بحسب الظاهرقبل
التاویل وامابعد التاویل فلایکون مبطلاً ولاشک
ان المبطل للحق بحسب الظاهرلایکون باطلاً بل
یکون ضعیفاً واذاکان الامرکذلک یکون الثابت
بذلک الدلیل ضعف هذاالقول لابطلانه فیکون
هذاالدلیل مطابقاً مع المدعی:

قوله باالمتمانعین لذاتهماالخ

المراد من المتمانعین ان لایمکن وجودهمافی
نفس الامرفی زمان واحد بل
اذاوجداحدهمالایکون الآخرموجوداًمثل الایجاب
والسلب مثال الاول زید قائم ومثال الثانی زید
لیس بقائم فانه اذاوجدالاول لایکون الثانی
موجوداً واذاوجدالثانی لایکون الاول موجوداً
ولاشک النقائض بهذاالمعنی لاتکون موجودة
للتصورای للامور المفردةالمتصورة فان کل
واحد من الانسان واللاانسان موجود فی نفس
الامرولایکون احدهمامانعاً عن وجودالآخرفی
نفس الامربل کل وحد منهماموجود فی نفس
الامرفان زیدانسان والحمار لاانسان:

قوله باالمتنافیین لذاتهماالخ

وذلک بان لايصدقا على ذات واحدة فالنقائض بهذالمعنى توجدللمفردات فان نقيض الانسان هواللاانسان ونقيض الحمار اللاحمار وعلى هذاالقياس ولاشک فى وجودالتنافى بين الانسان واللاانسان وكذابين الحمارواللاحمار فقول المتكلمين محمول على المعنى الاول والمراد من النقيض فى قواعدالمنطق هذاالمعنى الثانى :

قوله وايضاً يلزم منه ان يكون الخ

هذادليل ثانٍ لاثبات ضعف قول المتكلمين حاصله ان على قول المتكلمين يلزم ان تكون جميع التصورات علماسواء كانت مطابقة مع المعلوم اولاتكون مطابقة لعدم وجودالنقيض لجميع هذه التصورات فيصدق على كل واحد من تلک التصورات انه صفة توجب تمييزالايحتمل النقيض لعدم وجودالنقيض للتمييزفى هذه التصورات فكون التصورات المطابقة مع المعلوم علما صحيح ولكن التصورات الغيرالمطابقة مع المعلوم لايصح ان تكون علما لان العلم يشترط فيه المطابقة مع المعلوم والمطابقة مع المعلوم غيرموجودة فى بعض التصورات فانااذارأينا حجرا من بعيد فحصل لنا صورة الانسان من ذلک الحجرفصورة الانسان هوالحيوان الناطق فالعلم

هذه الصورة والمعلوم هوالحجر المرئ ولاشک ان المطابقة غيرموجودة فهذاالتصور لايكون علما لان الشرط فى العلم المطابقة مع المعلوم وههنالاتوجدالمطابقة ومع ذلک يصدق تعريف العلم على هذاالتصورفيلزم من قول المتكلمين دخول غيرالعلم فى غيرالعلم فلامحالة يكون قول المتكلمين ضعيفاً :

قوله واجيب عن هذابان تلک الصورة الخ

حاصل هذاالجواب ان هذاالدليل انماكان تاما لوكان المعلوم فى هذه الصورة هوالحجربل المعلوم هوالانسان ولاشک ان هذه الصورة مطابقة له فالمطابقة موجودة فى هذه التصورات فصح دخول هذه التصورات فى العلم لكون هذه التصورات ايضا من قبيل العلم وانماالخطاء واقع فى الحكم والتصديق الذى هومقارن مع هذاالتصوروذلک الحكم والتصديق هوالحكم والتصديق على ان هذه الصورة الانسانية صورة هذالمرئى وهوالحجرواذاكان الامركذلک فلاباس بدخول هذه التصورات فى تعريف العلم لانه كماان هذه التصورات داخلة فى تعريف العلم فكذلک هذه التصورات من قبيل العلم :

قوله هذاهوالمشهورالخ

يعنى جعل المعلوم فى المادة المذكورة هوالانسان دون الحجرمشهوربين الجمهورفيه اشارة الى ان هذالايكون من قبيل التحقيق ولامرضياعند هذاالمحشى وهوالعلامة الخيالى ووجه عدم الرضاء بهذاالجواب هوان هذاالجواب يردعليه الاعتراض الذى ذكره هذاالمحشى :

قوله ويردعليه انه فرق بين العلم الخ

هذااعتراض على الجواب المذكورحاصله ان الموجودفى الصورة المذكورة علمان الاول هوالعلم بالوجه والمراد من العلم بالوجه هوالعلم بوجهه اى بان يكون ذلك الوجه علما لنفسه فالعلم فى هذه الصورة الوجه الانسانية والمعلوم ايضاً الوجه الانسانية ففى هذه العلم المطابقة موجودة بين العلم والمعلوم والثانى هوالعلم بالشي من ذلك الوجه فهذاهوالعلم بالوجه اى بان يكون الوجه آلة لملاحظة الشيء ولايكون ذلك الوجه مقصوداً بالذات بل يكون المقصود بالذات هوذلك الشيء ففى المثال المذكوريكون المعلوم هوالشبح المذكورالذى هو حجرمرئ من بعيد ويكون الصورة الانسانية المرجودة فى الذهن آلة لملاحظة ذلك الشبح ولاشك ان المطابقة غيرموجودة بين هذه

الصورة وبين الحجرالمرئى لان هذه الصورة صورة انسانية :

قوله فتدبرفانه دقيق الخ

فيه اشارة الى الجواب عن هذاالاعتراض حاصله انه فرق بين التصور والتصديق فان الضرورى والواجب فى التصديق هوالمطابقة مع المحكى عنه والخارج واماالتصورفالضرورى والواجب فيه المطابقة مع المعلوم بالذات والمعلوم بالذات هوالصورة فى مرتبة من حيث هى هى ولايكون الواجب والضرورى فيه المطابقة مع المعلوم الخارجى ولاشك ان مثل هذه المطابقة موجودة فى مادة النقض لان الصورة الانسانية فى مرتبة من حيث القيام مطابقة مع المعلوم بالذات وهوهذه الصورة الانسانية ولكن فى مرتبة من حيث هى هى :

قوله اى ذاته كاف فى حصول علمه الخ

جواب سوال مقدروهوان اللام فى قوله لذاته للتعليل فيكون مفاد هذااللام ان ذات الواجب تعالى علة لصدورهذه الصفة وهى العلم فيلزم ان تكون هذه الصفة حادثة وذلك لان صدور المعلولات عن الواجب تعالى يكون بالاختيار والارادة ولاشك ان الصادر

بالاختیار والارادة یکون حادثاً ولاشک ان حدوث علم الواجب تعالی باطل لان الواجب والضروری فی صفات الواجب تعالی ان تکون قدیمة فان صدورهاعن الواجب تعالی یکون بطریق الایجاب ولایکون بطریق الارادة والاختیار لان الاضطرارفی صفات الکمال کمال کماهومذهب الاشاعرة حاصل جوابه نسلم ان اللام للتعلیل الاان المراد من التعلیل لیس معناه الدقیقی حتی یلزم حدوث هذه الصفة بل المراد من التعلیل هوالتعلیل بالمعنی المجازی وهوان لایکون الواجب تعالی محتاجاً فی صفة العلم الی الغیروان کان صدورهذه الصفة بطریق الایجاب والاضطرار واذاکان کذلک فلایلزم حدوث علم الواجب تعالی :

قوله حاصله اختیارالشق الاخیرالخ

اعلم ان الشارح ذکرفی هذاالمقام اعتراضاً وجواباً وکلاهمامذکوران فی کلام الشارح ثم ان الاعتراض کان علی شقوق الثلاثة الشق الاول هوان یکون المراد من السبب هوالمؤثروالشق الثانی هوان یکون المراد من السبب هوالسبب الظاهری والشق الثالث هوان یکون المراد من السبب هوالسبب المفضی الی العلم فی الجملة وابطل کل واحد من هذه الشقوق الثلاثة واجاب

عن هذاالاعتراض باختیارالشق الثالث وهوان المراد من السبب هوالسبب المفضی ولکن کان فی کلام الشارح اجمال لایظهرمنه ان الجواب باختیارای شق من هذه الشقوق الثلاثة فبین المحشی ان جواب الشارح انماهوباختیارالشق الاخیروهوالشق الثالث فغرض الخیالی تعیین الشق المختارفی الجواب من الشقوق الثلاثة وان شئت ان یحصل لک الاطلاع بمعنی هذاالاعتراض والجواب فعلیک بمطالعة شرح العقائد ومطالعة شرحناکنزالغرائدعلی شرح العقائد :

قوله ای فیما لایفتقرالیه الخ

یعلم من کلام عبدالحکیم السیالکوتی ان هذه العبارة جواب سوال مقدروهوان الاعراض عن التدقیقات لایناسب بشان المشائخ فکیف اعرضواعن التدقیقات حاصل جوابه ان هذاانماکان وارداً لوکان المراد من التدقیقات مطلق التدقیقات ای سواء کانت تلک التدقیقات فی الامرالذی یفتقرالیه اوکانت تلک التدقیقات فی الامرالذی لایفتقرالیه ولیس کذلک بل المراد من هذه التدقیقات انماهی تدقیقات فی الامرالذی لایفتقرالی ذلک الامرولاشک ان الاعراض عن مثل هذه التدقیقات مناسب بشان المشائخ

وتدقيقات الفلاسفة يكون فيمالايفتقراليه لان عادة الفلاسفة هى الاشتغال فى الامرالذى لايكون لذلك الامرعاقبة حميدة :

قوله يعني ان الحس لظهوره الخ

جواب سوال مقدروهوان المعلوم من قول الشارح فى تعميم الحواس سواء كانت من ذوى العقول اوغيرهم الى آخره هوان تكون البهائم عالمة لان الشارح عمم الحواس الظاهرة فهذاالتعميم يقتضى ان تكون حواس البهائم ايضاً سبباً للعلم كماان حواس الانسان سبب للعلم حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان التعميم الموجود فى كلام الشارح تعميماً فى الحواس باعتبار السببية اى بانهاسبب العلم فى ذوى العقول وغيرذوى العقول وليس كذلك بل المراد من ذلك التعميم هوالتعميم باعتبارالوجود بان وجودهاثابت فى ذوى العقول وكذافى غيرذوى العقول فقول الشارح سواء كانت الى آخره تعميم فى وجود الحواس الظاهرة بان وجودهاعام ولايكون تعميماً فى كونهاسبباً فلايلزم كون البهائم عالمة :

قوله فانهامبينة علي ان النفس الخ

هذابيان المبنى عليه لدلائل اثبات الحواس الباطنة يعنى ان المبنى عليه لهذه الدلائل امران

الامرالاول هوان النفس الناطقة لاتدرك الجزئيات المادية بالذات والامرالثانى هوان الواحدلايكون مبدءً لاثرين اماالامرالاول فلا ن النفس الناطقة مجردة فلوادركت الجزئيات المادية لحصلت فيهاالامورالمادية لان حصول الاشياء بانفسها فيلزم انقسام المجردلان المادى ينقسم ولاشك ان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل مع ان الانقسام فى المجرد باطل فاذالم تكن النفس الناطقة مدركة للجزئيات المادية يكون المدرك لهاالحس الذى هوقوة مادية فثبت بهذاالامرالاول نفس وجودالحس الباطن واما الامرالثانى فلان الواحد لوكان مبدءً لاثرين لايكون الواحدواحداً وذلك لان كون الامرالواحدمبدءً لهذاالاثر غيركون هذاالامرالواحدمبدءً للاثرالآخرفلزم التعددفى ذلك الواحد فلايكون الواحد واحداً ففى ادراك الماديات خمسة افعال الاول ادراك الصور والثانى اختزان تلك الصور والثالث ادراك المعانى الجزئية الموجودة فى الماديات والرابع اختزان هذه المعانى والخامس التركيب والتحليل بين الصور فهذه الافعال الخمسة لايمكن صدورهاعن الحس الواحد فلابدان تكون

الحواس الباطنة خمسة فثبت بهذاالامر الثانى تعددالحواس الباطنة :

قوله والكل باطل فى الاسلام الخ

امابطلان الامرالاول فلاناالانسلم ان النفس الناطقة مجردة بل هى مادية لانها جسم لطيف فتكون النفس الناطقة مدركة للجزئيات المادية فلاحاجة الى وجودالحواس الباطنة ولوسلمنا ان النفس الناطقة مجردة فلانسلم انهالاتدرك الجزئيات المادية بل تدركهاوذلك لان الواجب تعالى فى اعلىٰ مراتب التجرد ومع ذلك انه تعالىٰ يدرك الجزئيات المادية :

وامابطلان الامرالثانى فلانالانسلم ان الواحدلايكون مبدءً لاثرين وذلك لأن الواجب تعالى واحدومع ذلك هوخالق كل شيء فيجوز ان يكون الشيء الواحد مبدءً لاثرين :

قوله فيه اشارة الى انهماالخ

ووجه الاشارة هوان الملاقات يستعمل فى العرف فى الاتصال بدون الانقطاع وهذا مذهب واحد والمذهب الآخرهوانهما يتقاطعان مثل تقاطع الصليب فالعلامة التفتازانى اختارههناالمذهب الاول واختارفى شرح المقاصد المذهب الثانى :

قوله لايقال الحركة من الاعراض النسبية الخ

هذاالاعتراض وارد على الشارح فانه عدالحركات من المحسوسات بحس البصرحاصله لانسلم ان الحركة تدرك بالبصروذلك لان الحركة من الاعراض النسبة اى نسبة بين الشئين ولاشك ان النسبة لاتحس بحس البصروانماكانت الحركة نسبة لانهاعندالمتكلمين عن الكونين فى الآنين فى المكانين ولاشك ان الكون نسبة بين الجسم والمكان وعندالفلاسفة عبارة عن خروج الجسم من القوة الى الفعل ولاشك ان هذاالخروج نسبة بين الجسم وبين المكان الذى خرج منه ذلك الجسم :

قوله لانانقول الحركة من الموجودات الخ

هذاجواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان الحركة موجودة فى الخارج عندالمتكلمين وكذاعندالفلاسفة فالمراد من الاتفاق هوالاتفاق بين المتكلمين وبين الفلاسفة اما وجودالحركة عندالمتكلمين فلان مرادهم من الكون فى تعريف الحركة ليس المعنى المصدرى بل المراد من الكون هوالحالة الكائنة فى الجسم ولاشك ان فى وقت الحركة يدرك من الجسم بحس

البصر الحالة الكائنة فى ذلك الجسم
واما عند الفلاسفة فوجود الحركة فى الخارج فى
الجسم لاجل ان الحركة عندهم عبارة عن كون
الجسم المتحرك بين المبدء والمنتهى بحيث
لواعتبرت نسبة ذلك الجسم الى اى حد من
حدود المسافة لم يكن الجسم حاصلاً فى ذلك
الحد قبل آن الوصول ولابعد آن الوصول لان
قبل آن الوصول لم يصل الجسم الى ذلك الحد
وبعد آن الوصول فلعدم بقاء الجسم فى ذلك
الحد ثم ان المراد من الكون هو الحالة الكائنة
ولاشك ان الحالة الكائنة تدرك بحس
البصر ولاشك ان لهذه الحالة الكائنة نسبة الى
المكان على كل واحد من مذهب المتكلمين
ومذهب الفلاسفة وتلك النسبة لاتكون عين
الحركة ولاجزء من الحركة بل عارض من
عوارض الحركة ولازم لها ثم تلك النسبة
لاتكون موجودة فى الخارج بل تكون موجودة
فى الذهن لانهامن الامور الانتزاعية واما الحركة
فموجودة فى الخارج فلزوم هذه النسبة لاينافى
ادراك الحركة بالحس:

قوله ومايقال من ان الحس الخ

هذا جواب آخر عن الاعتراض المذكور
وهذا الجواب ذكره مولا صلاح الدين الرومى

حاصله ان المراد من مشاهدة الحركة
بالبصر ليس انها تشاهد بالبصر نفسها بل
المراد من كون هذه الحركة مشاهدة بالبصر ان
البصر اذا شاهد الجسم فى المكانين فى الآنين
ادراك العقل من ذلك الجسم الكونين فى
المكانين ولاشك ان الكونين المذكورين حركة
فعلى هذا الجواب المراد من مشاهدة الحركة
هو مشاهدتها بواسطة الجسم فالجسم منشاء
الحركة فالحركة تكون محسوسة بواسطة
المنشاء:

قوله واللمس لايدركه في المكان الخ

جواب سوال مقدر وارد على الجواب الثانى
وهو ان الحركة لما كانت مبصرة بحس
البصر بواسطة مشاهدة المنشاء يلزم ان تكون
الحركة محسوسة باللمس ايضاً وذلك لان
الاعمى اذا لمس الجسم الذى يكون ذاميل فى
المكانين فلاشك ان عقل الاعمى يدرك من
ذلك الجسم الحركة فينبغى ان تكون الحركة
ملموسة بواسطة المنشاء الذى هو الجسم مع ان
كون الحركة من الملموسات خرق الاجماع
حاصل جوابه ان هذا انما كان وارداً لو كان منشاء
الحركة من الملموسات فتكون الحركة ملموسة
بواسطة المنشاء وليس كذلك فان المنشاء

للحركة لاتكون من الملموسات وذلك لان المنشاء للحركة هوالجسم باعتباركونه فى مكانين فى آنين ولاشك ان الملموس هوالجسم مع بعض الكيفيات كالحررة والبرودة واماكونه فى مكانين فلايدرك باللمس واذاكان كذلك فلايكون منشاء الحركة ملموسة باللمس فلاتكون الحركة ايضا ملموسة بواسطة المنشاء:

قوله فليس بشيء لانه ادراك الخ

هذاردمن جانب العلامة الخيالى على صلاح الدين الرومى بان هذاالجواب ليس بشيء وذلك لانه ادراك الشيء وهوالحركة بالفعل بواسطة احساس الشيء الآخروهوالجسم فان المحسوس بالبصرهوالجسم دون الحركة ومثل هذالايعدمحسوسا والايلزم القول بمحسوسية العمىٰ عنداحساس شكل الاعمىٰ لانه اذاحصل احساس شكل الاعمى يدرك من ذلك العقل العمى مع ان العمىٰ لايكون من المحسوسات فلايكون هذاالجواب الثانى تاما:

قوله اشارة الى ان تقديم الخ

جواب سوال مقدر وهوانه يلزم الخلاف بين الشرح وهوقول الشارح لايدرك بالحاسة الآخرى وبين المشروح وهوقول المصنف بكل حاسة توقف ووجه لزوم المخالفة هوان الموجود

فى الشرح الحصرفانه قال لايدرك بهامايدرك بالحاسة الآخرى ولاشك انه حصركل حاسة بمدركاتهاولاشك ان الحصرغيرموجود فى المشروح لان المصنف لم يذكراداة الحصرفى كلامه حاصل جوابه ان هذاناشكان واردا لوفهم الحصر من اداة الحصرفقط وليس كذلك بل فهم الحصركمايكون من اداة وهى ماولاوانما فكذلك فهم الحصرمن تقديم ماحقه التاخيروفى عبارة المصنف وان لم يوجداداة الحصرولكن تقديم ماحقه التخيرموجودفيه لان قوله بكل حاسة معمول وتوقف عامل فيه ولاشك ان حق المعمول ان يكون مؤخرا عن العامل وههنا قدم المعمول وهوبكل حاسة على عامله وهوتوقف فيكون الحصرموجودا فى المشروح ايضا كمانه موجود فى الشرح فلايلزم مخالفة الشرح عن المشروح :

قوله اى مركب تام فلانقض الخ

جواب سوال مقدر وهوان تعريف الخبربقول الشارح كلام لنفسه خارج تطابقه اولاتطابقه لايكون مانعا عن دخول الغيريدخل فيه المركب التوصيفى مثل زيدالفاضل فان زيدموصوف والفاضل صفة ولاشك انه لايكون خبرا مع ان تعريف الخبرصادق عليه لانه ايضا كلام لان

الكلام عبارة عمايتكلم به ولاشك ان هذاالمعنى موجود فى زيدالفاضل وايضا لنسبته خارج تطابقه اولاتطابقه لان فى الخارج لايخلوزيداماان يكون متصفا بهذه الثقة فتكون النسبة مطابقة مع الخارج اولايكون متصفا بهذه الصفة فلاتكون تلك النسبة مطابقة مع الخارج حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المراد من الكلام معناه اللغوى وليس كذلك بل المراد من الكلام معناه الاصطلاحى عند النحاة وهوان الكلام ماتضمن كلمتين بالاسناد ولاشك ان زيدالفاضل لايكون كلاما بالمعنى الاصطلاحى لان الكلام بالمعنى الاصطلاحى مركب تام فيخرج عن التعريف زيدالفاضل فيكون هذاالتعريف مانعا عن دخول الغير:

قوله اى على وجه ذلك الشيء الخ

غرضه بيان ان كلمة مافى قوله على ماهوبه فى تعريف الصدق موصوفة والمراد بهاالوجه ثم ان الشيء ان جعل عبارة عن النسبة يكون المراد من الوجه الوقوع واللاوقوع وان جعل الشيء عبارة عن الموضوع يكون المراد من الوجه هوثبوت المحمول للموضوع وسلب المحمول عن الموضوع والمراد من تلبس الشيء بذلك الوجه هوتلبسه فى الخارج بذلك الوجه فالنسبة

اماان تكون فى الخارج متلبسة باالوقوع اومتلبسة باللاوقوع وكذالموضوع فى الخارج اماان يكون متلبسابثبوت المحمول اومتلبسا بسلب المحمول :

قوله اماالنسبة وهوالاوفق الخ

وانماكان هذاالاحتمال اوفق من حيث المعنى لان المخبرعنه فى الحقيقة ونفس الامرهوالنسبة دون الموضوع فانه اذاقيل زيدقائم فالاخبار انمايكون فى الحقيقة عن ثبوت القيام لزيد:

قوله عن الاثبات والنفي الخ

(فان قيل)ان كل واحدمن الاثبات والنفى من صفات المخبردون صفات النسبة واذاكان كذلك فلايكونان من قبيل الوجه للنسبة لان وجه الشيء يكون صفة لذلك الشيء اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بان هذاانماكان واردا لوكان كل واحد من الاثبات والنفى مصدرا مبنى للفاعل لانهما حينئذ من صفات المخبردون صفات النسبة وليس كذلك بل كل واحد منهما من قبيل المصدرالمبنى للمفعول وحينئذ من صفات النسبة فيكون الاثبات كون النسبة مثبتة والنفى كون النسبة منفية والاول معناه هوالوقوع والثانى معناه اللاوقوع :

قوله فان المخبر عنه هو الموضوع الخ

هذابيان ان احتمال ان يكون المراد من كلمة ماالموضوع يكون اوفقا للفظ فحاصله ان الموضوع فى العرف هو المخبرعنه فان اهل العرف يقولون اخبرت عن زيدفجعل الموضوع مخبرا عنه يوافق العرف فقوله ويقال اخبرت عن زيداشتهاد من العرف :

قوله والشارح اختار الاول الخ

جواب سوال مقدروهوانه لما كان الموجود فى كلمة الشيء احتمالان الاول النسبة والثانى الموضوع فماالوجه حيث قدم المحشىء الخيالى الاحتمال الاول على الاحتمال الثانى فان التقديم من اسبات الترجيح حاصل جوابه ان الوجه لذلك التقديم هوان الاحتمال الاول اختاره الشارح فى شرح المفتاح واشارالى الاحتمال الاول فى هذاالمقام فانه فسر الاخبارعن الشيء بقوله الاعلام بنسبة تامة فالاعلام تفسير الاخبار والنسبة التامة تفيسر الشيء :

قوله فيه اشارة الى ان منشاء الخ

جواب سوال مقدروهوان ماذكره الشارح فى هذاالمقام هوتعريف الخبرالمتواترولاشك انه لابد فى كل تعريف من وجود الجنس والفصل فماهمافى هذاالتعريف حاصل جوابه ان قوله

الثابت على السنة قوم جنس فى هذاالتعريف يشمل المعرف وهوخبرالمتواتر وغيرالمعرف وهوخبرالواحد لان خبرالواحدايضا قديكون خبرقوم اى خبرما فوق الواحدوقوله لايتصورتواطئهم فصل فى هذاالتعريف لانه يخرج بهذالخبرالواحدالذى يكون معه قرينة وتكون تلك القرينة دالة على عدم الكذب ولايكون العقل مجوزالاتفاق هؤلاء على الكذب لاجل هذه القرينة ووجه الخروج هوان فى هذاالفصل اشارة الى ان عدم تجويز الاتفاق على الكذب كثرة المخبرين فيخرج ذلك الخبرالواحدلان عدم تجويزالاتفاق على الكذب انماهولاجل القرينة دون الكثرة ووجه حصول هذه الاشارة هوان فى هذاالفصل اضافة لفظ تواطؤالى ضميرالجمع والظاهرمن الجمع الكثرة فيعلم من ذلك ان منشاء عدم التجويزهوالكثرة :

قوله اى مايصدقه الخ

جواب سوال مقدروهوان الشارح قال ان مصداق الخبرالمتواترهووقوع العلم من غيرشبهة ولاشك ان وقوع العلم من غيرشبهة لايصح ان يكون مصداقا للخبرالمتواتروذلك لان المصداق عبارة عن المحكى عنه والمحكى

عنه عبارة عن الموضوع المحيث بحيثية
المحمول فالمصداق للخبر المتواتر مثل
قولنا البغداد موجود هو البغداد المحيث بحيثية
الوجود دون وقوع العلم من غير شبهة حاصل
جوابه ان هذا انما كان واردا لو كان المراد من
المصداق معناه الاصطلاحي وهو المحكى عنه
وليس كذلك بل المراد من المصداق معناه
اللغوى وهو آلة الصدق اى ما يجعل
الخبر المتواتر صادقا :

قوله ويدل على بلوغه حد التواتر الخ

جواب سوال مقدر وهو انا لانسلم ان وقوع العلم
من غير شبهة مصداق للخبر المتواتر لانه لو كان
كذلك لزم الدور لان الخبر المتواتر مثل
البغداد موجود موجب لوقوع العلم من غير شبهة
فلو كان وقوع العلم مصداقا للخبر المتواتر لزم
الدور لامحالة حاصل جوابه ان ههنا عقدين
العقد الاول قولنا البغداد موجود والعقد الثانى قولنا
البغداد موجود متواتر فالمحمول فى العقد الاول
هو موجود والمحمول فى العقد الثانى هو متواتر
فان العقد الاول بمجموعه موضوع للعقد الثانى
فوقوع العلم لايكون مصداقا للعقد الاول حتى يلزم
الدور بل مصداق للعقد الثانى ولاشك ان

العقد الثانى لايكون موجبا لوقوع العلم من
غير شبهة حتى يلزم الدور :

قوله يعني انه لايشترط فيه عدد الخ

غرضه بيان فائدة قول الشارح مصداقه وقوع
العلم من غير شبهة بان فائدة هذا القول
هو الرد على المذهب الخمسة الاول ان الشرط
للخبر المتواتر ان يكون عدد المخبرين خمسة
والثانى ان يكون عددهم اثنى عشر والثالث ان
يكون عددهم عشرين والرابع ان يكون عددهم
اربعين والخامس ان يكون عددهم سبعين
فرد الشارح على هؤلاء المذاهب انه لايشترط
لكون الخبر متواترا عدد معين بل القاعدة لكون
الخبر متواترا وقوع العلم من غير شبهة
فاذا وجد العلم من غير شبهة يكون ذلك
الخبر متواترا والا فلا يكون متواترا والمراد من
الضابطة فى عبارة المحشى الخيالى القاعدة :

قوله قيل عليه العلم مستفاد الخ

حاصل هذا الاعتراض هو ان العلم من غير شبهة
مستفاد من تواتر الخبر لان الخبر اذا لم يكن
متواترا لايستفاد منه ذلك العلم فلو كان وقوع
العلم دالا على تواتر الخبر لزم الدور :

قوله واجيب بان نفس التواتر الخ

حاصل هذالجواب هوان ههنا امران اولان وهمانفس التواتروالعلم من غيرشبهة فهذاالعلم مستفاد من نفس التواتروامران آخران وهماالعلم بالتواتروالعلم على العلم من غيرشبهة فاالاول مستفاد من الثانى فانه اذاحصل العلم على العلم من غيرشبهة يحصل العلم على التواتراى بان هذاالخبرمتواتر واذاكان الامركذلك فلايلزم الدور:

قوله وهكذاحال كل معلول الخ

يعنى ان نفس العلة تفيدنفس المعلول والعلم بذلك المعلول الظاهريفيدالعلم على العلة الخفية فان الصانع وهوالواجب تعالى علة خفية والعالم معلول ظاهرفان الواجب تعالى يفيدوجودالعالم والعلم على العالم يفيدالعلم على الواجب تعالى :

قوله فان قلت العلم من غيرشبهة الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذاالاعتراض واردعلى ان وقوع العلم من غيرشبهة يدل على بلوغ الخبرحدالتواتربانالانسلم ان وقوع العلم من غيرشبهة يدل على بلوغ هذا الخبرحدالتواتروذلك لان التواترعلة خاصة والعلم من غيرشبهة معلول عام لانه يمكن حصول العلم من غيرشبهة من خبرالرسول

اوبداهة العقل اومن الحس الى غيرذلك ولاشك ان المعلول العام لايدل على العلة الخاصة:

قوله قلت عدم الدلالة الخ

حاصل هذالجواب هوان عدم الدالالة للمعلول العام على الخاصة انمايكون اذلم يعلم انتفاء العلل الباقية واماعندالعلم بانتفاء العلل الباقية فلاشك فى وجودتلك الدلالة والمراد فى هذاالمقام هوان يكون العلم موجوداً بانتفاء العلل الباقية :

قوله فتامل الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى فيه اشارة الى الاعتراض وهوانه يجوزان يكون العلة غيرتواترالخبرموجودة ولكن لايكون العلم لناحاصلاً بتلك العلة وعدم العلم بالشىء لايستلزم عدم ذلك الشىء والجواب عن هذاالاعتراض ان هذاانماكان واردا لوكان اسباب العلم من غيرشبهة غير محصورة وليس كذلك بل هى محصورة ولاشك ان فى صورة الخبرالمتواتريكون الموجود هوالتواترفقط دون غيره من العلل :

قوله وقع فى التلويح بدل النصارى الخ

هذااعتراض على الشارح حاصله ان بين كلامى الشارح تدافعاوتناقضا وذلك بان كلامه

في هذا الكتاب وهو شرح العقائد يدل ان صدور خبر قتل عيسى عليه السلام من النصارى لانه قال واما خبر النصارى بقتل عيسى عليه السلام وكلامه في كتابه الآخر وهو التلويح يدل على ان صدور خبر قتل عيسى عليه السلام من اليهود لانه قال هناك واما خبر اليهود بقتل عيسى عليه السلام فما هذا الا تدافع وتناقض :

قوله فتوهم منه ان الخبر الخ

هذا جواب عن الاعتراض المذكور والمجيب بهذا الجواب غير المحشي الخيالي حاصل هذا الجواب هو ان الخبر بمعنى الاخبار وهو مصدر واضافته في هذا الكتاب اضافة المصدر الى المفعول والفاعل لهذا الاخبار اليهود فيكون التقدير هكذا وخبر اليهود النصارى بقتل عيسى عليه السلام واضافة هذا المصدر في التلويح الى اليهود اضافة المصدر الى الفاعل واذا كان كذلك فلا يكون التناقض لازما وانما كان التناقض لازما لو كان في الكلامين اضافة المصدر الى الفاعل او الى المفعول وليس كذلك :

قوله فاحتيج الى تمحل تقدير الخ

هذا رد من جانب العلامة الخيالي حاصل هذا الرد هو انه لو كان اضافة الخبر في هذا المقام من قبيل اضافة المصدر الى المفعول لا يصح

عطف المفرد على المفرد في قوله واليهود بتابيد دين موسى عليه السلام لانه يلزم على تقدير عطف المفرد على المفرد اى بان يكون اليهود معطوفا على النصارى ان يكون اليهود ايضا مفعولا به لذلك المصدر وليس كذلك فان اليهود فاعل الاخبار بتابيد دين موسى عليه السلام بل يكون هذا العطف من قبيل عطف المركب الاضافي على المركب الاضافي وذلك بان يقدر لفظ خبر في قوله واليهود فيكون التقدير وخبر اليهود بتابيد دين موسى عليه السلام ويكون اليهود فاعلا لهذا الخبر المقدر فيكون في هذا الجواب حاجة الى تمحل تقدير وهو تقدير المضاف قبل لفظ اليهود فيكون هذا الجواب مردودا :

قوله لكن بعض النصارى مع اليهود الخ

هذا جواب من جانب العلامة الخيالي عن اعتراض التناقض حاصله ان بعض النصارى مع اليهود في قتل عيسى عليه السلام واذا كان كذلك يكون النصارى ايضا فاعلا لهذا الخبر كما ان اليهود فاعل لهذا الخبر فالمذكور في احد الكلامين فاعل والمذكور في كلام الآخر هو الفاعل الآخر ولاشك انه لا يلزم حينئذ

التناقض ويصح عطف المفردعلى المفرد بدون الحاجة الى تمحل :

قوله بل لم يبلغ اصل المخبرين الخ

هذادليل لمنع تواترخبرالنصارى بقتل عيسى عليه السلام وخبر اليهودبتابيددين موسى عليه السلام حاصل هذاالدليل ان تواترهذين الخبرين ممنوع وذلك اما فى خبرالنصارى فلان الشرط فى الخبرالمتواترهوان يكون اوله كاخيره واوسطه كطرفيه وخبرالنصارى عددالمخبرين به لم يكن فى الاصل واصلا الى حدالتواترفان المخبرين فى الاصل ستة اوسبعة ومع ذلك كانوافساقا لقصدهم قتل النبى وهوعيسى عليه السلام واما خبراليهود فانمالم يكن متواترا فلان اوسط هؤلاء المخبرين لم يكن كالطرفين لان بخت نصرالمجوسى قدقتلهم فكلمة بل فى كلام المحشى بمعنى اذالتعليلية :

قوله وبالجملة تخلف العلم دليل العدم الخ

هذاخلاف جواب الشارح عن تواترهذين الخبرين بانالانسلم وجودالتواترفى هذين الخبرين وذلك لان التواترعلة وقوع العلم من غيرشبهة فلوكان التواترموجودا فى هذين الخبرين لكان وقوع العلم من غيرشبهة ايضا حاصلا مع ان

الامرليس كذلك فثبت ان التواترغيرموجود فى هذين الخبرين :

قوله فيه اشارة الى عدم الكلية الخ

جواب سوال مقدروهوان الشارح ذكرربمامع ان الاخصرهوان يقول يكون مع الاجتماع بدون ذكرربما فماالحاجة الى ذكرربماحاصل جوابه ان الوجه لذلك هوالاشارة الى عدم الكلية فيماذكره الشارح فان الشارح بين ان حكم المجموع لايكون مثل حكم كل احد من ذلك المجموع بل يكون حكم المجموع مغايراعن حكم كل واحد من افراد هذاالمجموع فان هذالايكون بطريق الكلية بل بطريق الجزئية ولاشك ان هذاالمقصودلايحصل بدون ذكرربما بل لابدمن ذكرربما لحصول ذلك المقصود:

قوله لكنه كاف فى الجواب الخ

جواب سوال مقدروهوانه لم يحصل المقصودلانه لماكان ماذكره جزئية لاكلية فيجوزان لايكون حكم المجموع فى هذاالمقام مغايرا عن حكم كل واحد من الافرادبل يكون متحدامع حكم كل واحدمن الافرادفان كل فردمن الخبريفيدالظن ويحتمل الكذب فيكون المجموع ايضا كذلك فلايكون ماذكره الشارح كافيا فى الجواب حاصل جوابه ان ماذكره الشارح كاف فى

الجواب وذلك لان المقصودابطال قياس المعترض فان المعترض قاس الكل المجموعي على الكل الافرادي فابطال الشارح تلك الكية بانه قديكون مع الاجتماع قوة لايكون تلك القوة موجودة مع الانفرادفيكون ماذكره الشارح كافيا في الجواب :

قوله والتحقيق ان اجتماع الاسباب الخ

جواب سوال مقدروهوان ماذكره الشارح وان كان كافيا في ردماذكره المعترض من الكلية ولكن لايندفع به اصل الاعتراض فان اصل الاعتراض باق وذلك لانه يجوزان يكون حكم المجموع في هذاالمقام مثل حكم كل واحد من الافراداى بان لايكون التغاير موجودا في هذاالمقام لان وجودالتغايرفي بعض المواد ولايكون في جميع المواد لكون ماذكره الشارح جزئية لاكلية حاصل جوابه ان المجموع على نوعين الاول مجموع الاسباب والثاني مجموع غيرالاسباب وحكم مجموع غيرالاسباب قديكون مغايراً عن حكم كل واحد من الافراد وقديكون متحداً مع حكم كل واحد من الافرادواما حكم مجموع الاسباب فهويكون مغايراً عن حكم كل واحد من الافراددائماً والكلام ههنا في الخبرولاشك ان الخبرسبب للاعتقادفالخبر

المتواترمجموع الاسباب فلامحالة يكون حكمه مغايراً عن الافرادوهوكل واحد من هذه الاخبار الاحاد. واذاكان كذلك يكون الاعتراض المذكورمدفوعا :

قوله واماوهم الكذب فلامدخل الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتي هذه العبارة جواب سوال مقدر وهوان في الخبريوجدوهم الكذب وذلك لان الخبريفيد كل واحدمن الصدق والكذب فلكل واحد من الاخبارالاحادطرفان وهماالصدق والكذب فباالخبرالثاني يوكدطرف الخبرالاول وباالخبرالثالث يؤكدطرف الخبرالثاني وهكذاواذاكان كذلك يكون كل واحد من الصدق والكذب قوياً في الخبرالمتواترفلايكون الخبرالمتواترمفيداً للعلم حاصل جوابه انالانسلم ان موجب الخبركل واحد من الصدق والكذب بل موجب الخبرهوالصدق فقط واما الكذب فاحتمال عقلي يحكم به العقل واذاكان كذلك يكون الخبرالثاني مفيداً لقوة الصدق في الخبرالاول ويكون الخبرالثالث مفيدا لقوة الصدق في الخبرالثاني وهكذا الى غيرالنهاية واذاكان الامركذلك فلامحالة يكون الخبرالمتواترمفيداللعلم من غيرشبهة :

اسم الکتاب :- عقد اللآلی

اسم المؤلف:- محمد زاھد عزیزخیل

کمپوزر :- مولوی سید شفیع اللہ صدیقی

تصحیح :- مصنف بنفسہ

